

من مطبوعات مؤسسة قرطبة
للشيخ عادل العزاوي

مَتَامُ الْمُنْتَرَى

فَقَالَ كِتَابُ وَصَحِيحِ الشَّيْخِ

كِتَابُ الْعِبَادَاتِ

كَتَبَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَادِلُ بْنُ يُونُسَ الْعَزَاوِيُّ

قَدْرَهُ

الشيخ أبو إسحاق الصوري الشيخ محمد صفوت نور الدين



مؤسسة قرطبة
٧٧٤٥٠٢٧

مؤسسة قرطبة
٧٧٤٥٠٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - مِيقَاتُ الْحَجَّاتِ

٥٨٨٣١١٧

مَتَامُ الْمُنْتَرَى

فِي
فَقَالَ كِتَابُ وَصَحِيحِ الشَّيْخِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

وَأَحْكَامُ الْأَسْرَةِ الْمَتَّعَةِ بِهِ

كَتَبَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عَادِلُ بْنُ يُونُسَ الْعَزَاوِيُّ

مؤسسة قرطبة
٧٧٤٥٠٢٧

تَهَامُ الْمِتَّةُ

فِي

فَقْهِ الْكِتَابِ وَمَنْحَبَةِ السُّنَّةِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

وَأَحْكَامُ

الْخُلْعِ . الظَّهَارِ . الْعَدَةِ . النِّفْقَةِ . الْحِضَانَةِ

كُتِبَ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عَادِلُ بْنُ يَوْسُفَ الْعِزَّازِيِّ

مُؤَسَّسَةُ قَرْطَبَةِ

٧٧٩٥٠٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .

من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنتُمْ شَائِرُونَ﴾

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَيْنَهُمَا رَحِمًا وَخَلَقَ مِنْهَا كَثِيرًا فَقَاتُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْسَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٥٥﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

﴿الأحزاب: ٧٠، ٧١﴾

أما بعد : فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي هدي

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

حقوق الطبع محفوظة

للمؤلف

٢٠٠٢/١٠٦٧٩	يداع
I.S.B.N. 977-291-292-9	لدولي

مؤسسة قرطبة

٧٧٩٥٠٢٧

جهيز الفني: حسن عبد الحليم

٧٢٢٠٤٧٨

وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة في النار.

:

ج عقد التزم فيه كل من طرفي التعاقد ما ترتب عليه من آثار،
ظ، نتج عنه حل الاستمتاع، وثبوت النسب والمصاهرة،
وغير ذلك على ما تقدم تفصيله في باب النكاح.

حكم الإسلام شرعة النكاح، وحث على حسن الاختيار
واستمرارها، ونظم أحكام البيت، فبين لكل من الزوجين
نيات، وبعد هذا كله فإنه لم يتجاهل ما قد يقع من
كيان الأسرة من نشوز بين الزوجين أو أحدهما، وقد يؤدي
بينهما، فشرع الله لذلك أحكاما، ودعا المتنازعين إلى
ن بالأخلاق الحميدة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَرَغَةَ﴾
[٢٣٧].

١: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا
أَنْ يَتُصَلِّحَا بَيْنَهُمَا صَلَاحًا وَلَا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ١٢٨].
٢: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَیَجْعَلَ اللَّهُ
شِیْرًا﴾ [النساء: ١٩].

٣: ﴿لَمَّا أَنَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]. وغير

ذلك من التوجيهات والتعليمات التي تحفظ الود رغم ما يحدث من
خلاف وفرقة.

وإذا تأملت نصوص الشرع وجدها أحرص ما يكون على حفظ
كيان الأسرة، وكذلك - إذا ما تمت الفرقة بين الزوجين - وجدها
أحرص ما يكون على حفظ الحقوق وعدم ضياعها.

فعلى الرجل أن يعظ زوجته إن وجد منها نشوزًا، وأن يهجرها إن لم
ينفع الوعظ، بل قد يستخدم أسلوب الضرب أحيانًا تأديبًا وليس انتقامًا.
وللمرأة أن تصالح زوجها وأن تسقط بعض حقتها إن وجدت منه
نشوزًا أو إغراءً منه استمرارًا لبقاء العشرة.

فإن احتدم النزاع بينهما وكان النشوز من كلا الطرفين، فممنذ
يتدخل الغير لحسم النزاع: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِيهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا
إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥].

فإن زاد النزاع وأصبح لا سبيل إلا الفرقة فلتكن فرقة بالمعروف
﴿فَأْتِيكُمُ مِنْ يَتَرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ يَمَعْرِوفًا﴾ [الطلاق: ٢]. ويكون كل
منهما في سعة الله عز وجل حرًا إن يَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ
سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠].

ومن حكمة الله عز وجل أنه لم يجعل الطلاق مرة واحدة، ولم يملكه
للمرأة، بل جعله في عصمة الرجل ثلاث مرات.

لظهر آخر ، وأنت تلتح من ذلك إرغام الزوج على الثروي ، فإن المرأة إذا كانت في وقت الحيض فإنها تكون في انفعالات نفسية قد يسوء خلقها فيه مما يجعل الرجل يعزم الأمر بالطلاق ، لكنه إن انتظر تحول حالها ، وحسن خلقها ، فعندئذ يتراجع عن قراره .

وكذلك إذا كان قد جامعها ، وانكسرت نفسه عن الشهوة فربما يزهد فيها فيطلقها ، لكنه عندما يزمر بالانتظار لظهر آخر فتطول عليه المدة ، وتحرك عنده بواعث الشهوة مرة أخرى ، مع ما يحتمل أن يقرع سمعه في خلال هذه المدة من موعظة ، أو مراجعة لنفسه مما يجعله يفضل الإمساك على التسريح والفراق .

وإذا كان الزوج هو الذي يملك عقدة التكاح ، فللزوجة الحق أيضًا إن خافت ألا تقيم حدود الله أن تقدي نفسها من زوجها وتطالبه بفراقها نظير ما قرده إليه مما أعطاه إياه وهو ما يعرف « بالخلع » .

أخي الحبيب : ومن حكمة التشريع أنه لم يتجاهل مصير الأولاد حال الفراق ، بل راعى مصالحهم من حضانة ، ورضاع ، ومن النفقة عليهم ، ونحو ذلك .

كل هذه أحكام وضممها الشرع وفرضها على الناس ﴿ تَزِيلُ بَيْنَ رِجَالِكُمْ فَتَبْتَغُونَ حَسَنًا مِّنْ سَبِيلٍ وَأَحْسَنَ طَرِيقَ ﴾ [إِنْ هَذَا أَقْرَبُ أَنْ يَبْهِيَ لِيَأْتِيَ بِكُمْ آتُومًا] (الإسراء : ٢٩) .

في عصمة الرجل : فلأن الرجل أقدر على تحمل المسؤوليات حاب ، والتحمل عند النزاع بخلاف المرأة التي تغلب عليها ع في إيقاعه .

فلأث : فلأنهما قد يندمان إذا ما وقع منهما الطلاق ، وبقربا وما قد يترتب عليه من سلبات لم يكن بحسبانها ، فبرجى مرة أخرى حسن العشرة ، والتغلب على الهفوات ، الزلات ، وحفظ الكيان العام للأسرة ، وهذا كله خير من

ة الله عز وجل أن أمر المرأة المطلقة (في الطلقة الأولى أو تخرج من بيتها فقال تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ حَرْفٌ مِّنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾ [الطلاق : ١] فهي تجلس في بيتها أن تتجمل وتزين أمام زوجها ، وجعل هذه العدة مانعة أو بصرح بخطبتها ، فهي مدة تراجع فيها الزوج ما إر الطلاق فيراجعها ﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخَوِّفُ بَعْدَ ذَلِكَ : ٢١ .

الله عز وجل أنه منع الرجل من إيقاع الطلاق في حيضة . جامعها فيه ، بل عليه أن ينتظر حتى تطهر ، أو حتى ثم إذا أراد الطلاق طلقها في طهرها ، فإن جامعها انتظر

تلك التي أنشأ القارئ هذه الأحكام مختصرة دون تطويل ،
معرفتها ، ولكون ذلك دليلاً إن أردت الخوض في المطولات
وذلك ضمن السلسلة التي كنت قد شرعت فيها تحت
المئة في فقه الكتاب وصحيح السنة . وإنني لأرجو الله أن
يوم القيامة . وما كان فيه من صواب فذلك من فضل الله
لأن فيه من خطأ أو زلل فني ومن الشيطان ، وأسأل الله
لم يبارك على عبدك ونيك محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه

أبو عبد الرحمن

عادل بن يوسف العزازي

كتاب الطلاق

معنى الطلاق :

لفظة ، رفع القيد ، سواء كان حبساً أو معتزلاً ، تقول : أطلقت البعير
من عقاله ، وتقول : أطلقت لك التصرف .
اصطلاحاً ، حل عقدة التزويج بلفظ مخصوص ونحوه .



الدليل على مشروعيته :

ثبت مشروعيته بالقرآن والسنة والإجماع :

أما القرآن :

قال تعالى : ﴿الطَّلَاقُ مَرْثَاةٌ فِيمَا كُنْتُمْ بِأَهْوَالِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ﴾

[البقرة : ٢٢٩] .

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ الزَّوْجَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِيَدْنِيَ﴾

[الطلاق : ١] .

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ الزَّوْجَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِيَدْنِيَ﴾

﴿الطَّلَاقُ مَرْثَاةٌ فِيمَا كُنْتُمْ بِأَهْوَالِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ﴾

[الأحزاب : ٤٩] . وغير ذلك من الآيات .

ﷺ « أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها » (١) .
 من لقيط بن صبرة عن أبيه أو جده ... فذكر الحديث وفيه
 لله ، إن لي امرأة فذكر من طول لسانها وبذائها ، فقال :
 : يا رسول الله إنها ذات صحبة وولد ، قال : « فأمسكها
 ث فيها خير فستفعل ، ولا تضرب ظعنك ضربك
 نى « وأمرها » أي : عظها .
 من الأحاديث التي سترد أثناء البحث .

ماع :

ة ﷺ : (وأجمع الناس على جواز الطلاق والعيرة دالة
 ، ربما فسدت الحال بين الزوجين ، فيصير بقاء النكاح
 وضرباً مجرداً ، والزواج الزوج الفقة والسكنى ، وحبس
 ثرة ، والخصومة الدائمة من غير فائدة ، فاقضى ذلك
 امح لتزول المفسدة الحاصلة منه) (٢) .

دارد (٢٢٨٣) ، والنسائي (٢١٣/٦) ، وابن ماجه (٢٠١٦) ،
 ابن حبان (٤٢٧٥) ، والحاكم (١٥/٢) ، وأحمد (٤٧٨/٣) .
 داود (١٢٢) ، وأحمد (٣٣/٤) .

حكم الطلاق :

أجرى العلماء على الطلاق الأحكام التكليفية الخمسة فقد يجب
 أحياناً ، وقد يكون مستحباً أو مباحاً أو مكروهاً أو حراماً ، لكن الأصل فيه
 كراهيته من غير حاجة .

قال ابن قدامة ﷺ : (وإنما يكون مفوضاً من غير حاجة إليه ، وقد
 سنه النبي ﷺ حلالاً) (١) ، ولأنه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح
 المتدرب إليها فيكون مكروهاً) (٢) .

قلت : وما يدل على هذه الكراهة أو يشير إليها ما يلي :

عن جابر ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « إن إبليس يضع عرشه
 على الماء ثم يبعث سراياه ، فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتبه ، يجيء أحدهم
 فيقول : فعلت كذا وكذا ، فيقول : ما صنعت شيئاً ، قال : ثم يجيء
 أحدهم فيقول : ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته ، قال : فيدنيه منه ،
 ويقول : نعم أنت » (٣) .

(١) يشير إلى حديث : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » رواه أبو داود (٢١٧٨) ، وابن
 ماجه (٣٠٦٨) ، لكنه ضعيف .

(٢) المنذرى (٩٧/٧) ، وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١/٣٣) .

(٣) رواه مسلم (٢٨١٣) ، وأحمد (٣١٤/٣) .

(أ) الوجوب ، وله صور :

أن يقع الشقاق بين الزوجين ولا سبيل للإصلاح ، ويرى الحكماء

وقرع الطلاق .

ومنها المولي (١) إذا مضت عليه مدة أربعة أشهر لقوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ بَيْنِهِمْ تَرْثُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ أَفَاءَ فَإِنَّ أُمَّةً عَفْوَكَ رَبُّكَ﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧﴾ .

ومن صور الوجوب أيضا ما قاله ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : (ويجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة ، فإن لم تصل وجب عليه فراقها على الصحيح) (٢) .

قلت : وكذلك المرأة إذا لم يصل زوجها طالته بفراقها .

(ب) الاستحياب :

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ : (مندوب إليه ، وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة ، مثل الصلاة ونحوها ، ولا يمكن إجبارها عليها ، أو تكون له امرأة غير عفيفة ، قال أحمد : لا ينبغي له إمساكها ، وذلك لأن فيه نقضا لدينه ولا يأمن إفسادها لقراشه وإلحاقها به ولذا ليس هو منه ، ولا

ل على أن الطلاق محبوب للشيطان لما يترتب بسببه من م ، وتفرق وتشتت للأولاد ، وتضييع مصالح النكاح .

هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ عن النبي ﷺ قال : ١ ... واستوصوا بالنساء خلقن من ضلع ، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، فإن كسرتة ، وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء في لفظ لمسلم « وكسرها طلاقها » .

، على الصبر والتحمل ، وعدم الإسراع إلى الطلاق .

أن حال الرفاق يحبه الله ، فقد قال تعالى : ﴿وَالصُّلْحُ لَاقٍ يعارض هذا .

و بن دينار قال : طلق ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا امرأة له ، فقالت له : شيئا تكرهه ؟ قال : لا ، قالت : فلم تطلق المرأة العفيفة : فارغيمها (٣) .

الأصل في أمر الطلاق ، لكنه كما سبق قد يختلف الحكم لذا فيكون حكمه على النحو الآتي :

(١) وسبأتي أحكام الإيلاء ، انظر ص ٩٩ .

(٢) الاختيارات الفقهية (ص ٤٢٦) .

٥١٨٤ ، ومسلم (١٤٦٨) ، والنسائي في الكبرى (٩١٤٠) .

واه سعيد بن منصور (٣٥٥/٧) .

عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿البقرة: ٢٣٧﴾ والراجح من أقوال أهل العلم أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج ، والحكمة من جعل الطلاق بيد الزوج دون الزوجة يمكن أن تلخص فيما يلي :

(١) قوة عقله وإرادته وسعة إدراكه ، وبعد نظره لمواقب الأمور ، بخلاف المرأة التي يتلب عليها المواقف والمخاطر .

(٢) قيامه بالإتفاق على المرأة مما يجعل له السيادة عليها قال تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء : ٣٤) .

(٣) أن المهر يجب على الزوج ، فجعل الطلاق بيده حتى لا تطمع المرأة ، فإنها لو كان الطلاق بيدها إذا تزوجت وأخذت مهرها طلقت زوجها ، لتحصل على مهر آخر من زوج آخر وهكذا .



في هذه الحال والتصديق عليها لتفتدي منه^(١) .

كذلك إذا رأى أن المرأة متضررة ، وشعر منها بضجر ، الإحسان إليها فراقها وإزالة الضرر عنها ، وإن كان ، أن يسمى في إزالة الضرر الذي تضررت بسببه بالموعظة فإن وجد أن المصلحة لها في طلاقها فليطلقها .

مباحة ،

كان هناك حاجة للطلاق ، لسوء خلق المرأة مثلاً أو سوء ر بها ، وعدم إمكانية إصلاحها .

نראה ،

لحاجة كما تقدم من الأحاديث .

رمة ،

للقها وهي حائض ، أو يطلقها في طهر جامعها فيه ، في طلاق البدعة ، وسبائي تفصيله إن شاء الله تعالى .

ن جعل الطلاق بيد الزوج ،

للاق بيد الزوج قال تعالى : ﴿أَزَّيِّنُوا إِلَيْهِ يَكُونُ

شروط إيقاع الطلاق

يقاع الطلاق شروطاً ،

إن الزوجة محلاً للطلاق ، وذلك أن تكون الزوجية قائمة
لها أو لم يدخل بها .

إن الزوج بالغاً عاقلاً مختاراً . فيوقع الطلاق بنفسه أو بمن

أن يأخذه صيغ الطلاق (وسأني تفصيل ذلك) ويتفرع
أحكام يأتي بيانها في الكلام الآتي :

نون ،

في المجنون لما ثبت في الحديث : « رفع القلم عن ثلاثة :
سقيط ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى

المنذر وابن القيم وابن قدامة الإجماع على أن

رواه أبو داود (٤٣٩٨) ، وابن ماجه (٤١٠٦) ، وأحمد (١/٦)
، عائشة بسند حسن . ورواه أبو داود (٤٣٩٩) من حديث ابن
داود (٤٤٠٣) ، والترمذي (١٤٢٣) من حديث علي .

طلاق المجنون لا يقع^(١) .

ملاحظات ،

(١) أدخل العلماء في هذا الباب كل من زال عقله بعذر فإن طلاقه لا
يقع ، ومن صور ذلك : النائم ، والمغشى عليه ، ومن زال عقله بينج أو
لكبر ، وكذلك المرسوس ، فكل هؤلاء لا يقع طلاقهم ، واختلقوا فيمن
زال عقله بلا عذر وهو السكران (ومسند الخلاف والراجح فيه قريباً إن
شاء الله) .

(٢) إذا كان المجنون له نوبات ، يفيق أحياناً ويجن أحياناً ، وقع طلاقه
في حال إنقائه ، ولم يقع في حال جنونه .

طلاق السكران ،

اختلف العلماء في وقوع طلاق السكران على قولين :

القول الأول : يرون وقوع الطلاق ، لأنه مكلف ومؤاخذ بجناياته ،
وأنه المتسبب في إذهاب عقله وإنما يقع الطلاق عقوبة له ، ثم أوردوا بعض
الأحاديث والآثار في وقوع طلاق السكران وكلها لا تصح وقد انتقد
أدلتهم ابن القيم في زاد المعاد فراجعها^(٢) .

(١) انظر : إعلام الموقعين (٣٩/٤) ، والمغني (١١٣/٧) ، والإجماع (ص ٤٩) .
(٢) زاد المعاد (٢١١/٥) .

اني : يرون أن طلاق السكران لا يقع ، ولهم في ذلك

لنبي ﷺ لما عزه لما جاءه معزاً بالزنا : « أهلك جنون ؟ ... »^(١٤) . فجعل النبي ﷺ السكر بشرب الخمر كالجنون في

ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات »^(١٥) والسكران لا نية له .
تعالى : ﴿ يَتَخَذَتِهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الْفُسْكَوَةَ وَأَنْتُمْ
لَكُمْ مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء : ٤٣] . فجعل قول السكران غير

عن حجج الأولين بأن محل التكليف هو العقل وقد أزيل ،
فإنه يعاقب الحد لا يزيد على ذلك ، وأما الأحاديث التي
بيّنة .

هو الراجح ، وقد ذهب إلى ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه
ن جازئ إلا طلاق النشوان وطلاق المجنون^(١٦) . ولا يعلم

٥١ ، ومسلم (١٦٩١) .

ومسلم (١٩٠٧) ، وأبو داود (٢٦٠١) ، والترمذي (١٦٤٧) ،

٥ .

سعيد بن منصور (١١١٢) ، وعبد الرزاق (١٢٣٠٨) .

له مخالف من الصحابة ، وهو ما ذهب إليه عمر بن عبد العزيز وقضي
به^(١) .

وهذا ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، ووجهه
الشيخ ابن عثيمين^(٢) ، وهو الذي رجح إليه أحمد بن حنبل .
تنبيه : لو ادعى الزوج أنه كان حين الطلاق زائلاً العقل لمرض أو

غشي ؟ .

الجواب : أفنى شيخ الإسلام أنه إذا كان هناك سبب يمكن معه
صدقه ، فالقول قوله مع يمينه^(٣) .



طلاق المكره :

طلاق المكره لا يقع ، وهو قول جمهور أهل العلم ؛ لقوله ﷺ : « إن
الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه »^(٤) ، ولأن المكره

(١) صحيح : رواه عبد بن منصور (١١١٠) .

(٢) الاختيارات الفقهية ص ٤٣٥ ، وزاد المعاد (٢٩١/٥) ، والشرح المستع (٤٣٦/٥) .

(٣) الاختيارات الفقهية (ص ٤٣٦) .

(٤) رواه ابن ماجة (٣٠٤٥) ، وابن حبان (٧٣١٩) ، والدارقطني (١٣٩/٣) ،
والطبراني في الكبير (١٣٣/١١) ، والبيهقي (٢٦٤/٨) ، وصححه الشيخ

الألباني في صحيح الجامع (١٨٣٦) .

هذا ليس بطلاق ، وكان علي عليه السلام لا يجيز طلاق المكره ، وقال ثابت الأعرج : سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا جميعاً : ليس بشيء^(١) .

قال ابن قدامة رحمه الله : (ومن شروط الإكراه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون من قادر بسلطان أو تغلب كاللص ونحوه . الثاني : أن يغلّب على ظنه نزول الوعيد إن لم يجبه إلى طلبه . الثالث : أن يكون مما يستضر به ضرراً كبيراً كالثقل والضرب الشديد والتقيّد والحبس الطويلين ، فأما السب والشتم فليس بإكراه ، وكذلك أخذ المال اليسير)^(٢) .



طلاق الصبي .

تقدم أن الطلاق إنما يقع من الزوج البالغ ، أما الصغير الذي لم يبلغ فقد ذهب فريق من أهل العلم إلى أنه لا يقع حتى يحتلم لقوله عليه السلام : «رفع القلم عن ثلاث ، عن الصبي حتى يحتلم ...» الحديث^(٣) .

(١) زاد المعاد (٤/٣٠٨) ، وأصل «الشر» القطع ، أي أنه أراد أن يحصل على هذا المثل .

(٢) المغني (١٩/٧) .

(٣) تقدم تخريجه (١٦) .

الطلاق ، وإنما قصد دفع الضرر المعرض له من قتل أو أو ضياع مال ، أو حبس .

به ذلك أن يكون الإكراه ظاهراً ، وأما إن أكره بحق كان من امرأته أربعة أشهر ، وأي أن يطلق أو ينفي بعد مضي الحاكم رفع الطلاق .

ابن عثيمين رحمه الله : (وكل محرم يكون بحق ، فإنه يزول ، الشيء لا يحرم إلا لأنه باطل ، فإذا انقلب الشيء حقاً ... كذلك ولو أكره عليه لكونه لا يقوم بالنفقة الواجبة منه ، ونلزمه أن يطلق ، فإن أبى في هذه الحال أن يطلق فإن طلق عنه)^(٤) .

م رحمه الله : (وقد أفنى الصحابة بعدم وقوع طلاق المكره من عمر عليه السلام أنه قال : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا أو أوثقته ، وصح عنه أيضاً أن رجلاً تدلى بحبل ليشتار به فقال : لأقطعن الحبل أو لتطلقني ، فبأشدها الله نأثي عمر فذكر له ذلك ، فقال له : ارجع إلى امرأتك فإن

(بلاء - انظر (ص ٩٩) .

(٤٣٧/ ط . الإسلامية .

الأول : أن يصل به الغضب إلى حد لا يدري ما يقوله ، فهذا أغلق عليه عقله ، فلا يقع الطلاق باتفاق .

الثاني : أن يكون في ابتداء الغضب ، لكنه يدري ما يقوله ويعقله فهذا يقع طلاقه ، وهذا متفق عليه أيضًا .

الثالث : بين بين ، يعني أنه يدري ما يقوله ، لكنه لقوة الغضب عجز أن يملك نفسه ؛ فهو يحول بينه وبين نيته وإرادته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال عنه الغضب ، فهذا فيه خلاف بين أهل العلم ، فمنهم من قال : إن طلاقه يقع ، ومنهم من قال : لا يقع ؛ لأن فيه إغلاق . وهذا هو الراجح - أعني أنه لا يقع - ، وهو اختيار ابن القيم وشيخه ابن تيمية رحمهما الله .

قال ابن القيم رحمته الله : (والتحقق : أن الغلق يتناول كل من انغلق عليه طريق قصده وتصوره كالسكران والمجنون والمبرسم ، والمكره ، والغضباني ، فحال هؤلاء كلهم حال إغلاق ، والطلاق إنما يكون عن وطء^(١) ، فيكون عن قصد من المطلق ، وتصور لما يقصده ، فإن تخلف أحدهما لم يقع طلاق^(٢) .

(١) معنى «الوطء» : الحاجة ، لسان العرب مادة «وطء» .

(٢) إعلام المومنين (٤/٥٠٠) .

آخرون إلى أن الصغير إذا كان مميزًا يعمل معنى الطلاق فطلاقه



غضبان :

الغضبان لا يؤخذ بما صدر منه قال تعالى : **وَلَوْ كُنَّا رَجَعْ**
و، عَصَيْنَ أَمْرًا قَالَ يَلَسْنَا خَلْقْتُوهُنَّ بِحَبْلٍ أَعْمَلْتُمْ أَمْرًا
الْأَوَّاعَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ [الأعراف : ١٥٠] .
: « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لك امرئ ما نوى ... » .
منه عليه السلام مرفوعًا : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق »^(١) .

غضب :

العلماء في وقوع طلاق الغضبان ، والتحقق أن الغضب تام ثلاثة :

لك « المدونة » ، مالئك (١٢٧/٢) ، وه الأم ، للشافعي (٢٥٨/٦) ،
من فعادة (١١٦/٧) ، وه مجموع الفتاوى ، لابن تيمية (١٠٨/٣٣) ،
« (٣٩٣/٩) .

ن : وه أبو داود (٢١٩٣) ، وأحمد (٢٧٦/٦) ، وانظر إرواء الغليل

أزول

مرة ^{صحيحه} أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاث جدهن جد ، نكاح والطلاق والرجعة » (١) .

ماء في حكم طلاق الهازل فمذهب الشافعية والحنفية أن مذهب مالك وأحمد أنه لا يقع .

١ ^{صحيحه} : (اتفق عامة أهل العلم على أن صريح لفظ على لسان البالغ العاقل فإنه مؤاخذ به ، ولا ينفعه أن يتأ أو هازلاً ، أو لم أتو به طلاقاً ، أو ما أشبه ذلك من

٢ ^{صحيحه} : (وتضمنت - أي الأحاديث - أن المكلف إذا النكاح أو الرجعة ، لزمه ما هزل به ، فدل ذلك على أن ر ، وإن لم يعتبر كلام النائم والنامي ، وزائل العقل بهما : أن الهازل قاصدٌ للفظ غير مرید لحكمه ، وذلك المكلف الأسباب ، وأما ترتب مسبباتها وأحكامها ،

رواه أبو داود (٢١٩٤) ، والترمذي (١١٨٤) ، وابن ماجه .
٣ الشيخ شعيب الأرنؤوط . انظر تعليقه على زاد المعاد ٥ / ٢٠١ .

٦٤٤/٢ - هامش سنن أبي داود .

فهو إلى الشارع ؛ قصده المكلف أو لم يقصده ، والمعيرة بقصده السبب اختياراً في حال عقله وتكليفه ، فإذا قصده رتب الشارع عليه حكمه جد به أو هزل ، وهذا بخلاف النائم والمبرسم ، والمجنون ، والسكران ، وزائل العقل ، فإنهم ليس لهم قصد صحيح وليسوا مكلفين ، فألفاظهم لغو بمنزلة ألفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها ، ولا يقصده .

وسر المسألة : الفرق بين من قصد اللفظ - وهو عالم به - ولم يرد حكمه ، وبين من لم يقصد اللفظ ولم يعلم معناه ، فالمراتب التي اعتبرها الشارع أربعة :

إحداها : أن يقصد الحكم ، ولا يتلفظ به .

الثانية : أن لا يقصد اللفظ ولا حكمه .

الثالثة : أن يقصد اللفظ دون حكمه .

الرابعة : أن يقصد اللفظ والحكم .

فالأوليان لغو ، والأخريان معتبران (١) .

قلت : مثال الأول : أن يقع في نفسه طلاقها فهو يقصد في نفسه الحكم لكنه لم يتلفظ ، فهذا لا يقع .

ومثال الثاني : تلفظ النائم والمكره ونحوهما بلفظ الطلاق ، فهذا لا

وانفرد عطاء بن أبي رباح فقال : لا يجوز نكاحه ولا طلاق^(١).



طلاق المريض^١

اختلف العلماء في حكم طلاق المريض في مرض وفاته . هل يصح

طلاقه أم لا ؟

فبعضهم يرى عدم وقوع الطلاق ؛ لأنه إنما أراد بالطلاق حرمانها من الميراث ، فيعاقب بنقيض قصده ، وقد استدلوا بذلك أن عثمان بن عفان رضي الله عنه : « ورث امرأة عبد الرحمن بن عوف بعد انقضاء العدة ، وكان طلقها مريضاً »^(٢).

وذهب آخرون إلى وقوع الطلاق وقد عارض ابن الزبير رضي الله عنه فعل عثمان رضي الله عنه فإنه قال : « وأما أنا فلا أرى أن ترث المبتوتة »^(٣).

قلت : ولم يأت في نصوص الكتاب والسنة ما يشير إلى أن طلاق المريض لا يقع مع عموم البلوى ، والحاجة إلى مثل هذا الحكم ، والأصل وقوع الطلاق ، وما أضمره في نفسه فعقوبته عند الله ، وأما جريان

(١) الإجماع (ص ٤٥) .

(٢) رواه عبد الرزاق (١٢١٩١ - ١٢١٩٥) .

(٣) رواه عبد الرزاق (١٢١٩٢) .

؛ لأنه لم يقصد اللفظ .

الثالث : طلاق الهازل يقع ؛ لأنه قصد اللفظ ، وأما الحكم

الرابع : طلاق العاقل البالغ يقع لأنه قصد اللفظ والحكم .



السفيه :

رد بالسفيه الضعيف العقل في مصلحة نفسه المطال في دينه ، حجب عليه في ماله ويمنع من التصرف فيه ، لكن حل يقع

، قدامة رضي الله عنه : (وأما السفيه فيقع طلاقه في قول أكثر أهل القاسم ابن محمد ، ومالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة . منع منه عطاء ، والأولى صحته ؛ لأنه مكلف مالك لحل مع طلاقه كالرشيد ، والحجر عليه في ماله لا يمنع تصرفه في مجور عليه كالمنقلس)^(١).

المندرج رضي الله عنه : (وأجمعوا على أن طلاق السفيه لازم له ،

وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء ، وهو الراجح كما تقدم^(١) .
 تنبيه : إذا طلق في نفسه ، ولم يتلفظ بالطلاق ، فإن الطلاق لا يقع لما
 ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله تجاوز عن أمي
 ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم »^(٢) .
 قال قتادة - بعد أن روى الحديث - : « إذا طلق في نفسه فليس
 بشيء » .



طلاق المشرك :

يعني إذا طلق زوجته وهو مشرك ، ثم أسلم ، فهل يحسب عليه
 تطبيقه في شركه أم لا ؟
 في المسألة نزاع ، والراجح أنه لا يحسب عليه تطبيقاته التي طلقها في
 شركه ، ودليل ذلك :
 (١) قوله تعالى : ﴿ كُلُّ لِبَاسٍ كُفِّرُوا إِن يَلْتَهُوا يُقَرَّرَ لَهُمْ مَا
 قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال : ٣٨] .

(١) انظر فتح الباري (٣٨٦/٩) .

(٢) البخاري (٥٢٦٩) ، ومسلم (١٢٧) ، وأبو داود (٢٢٠٩) ، والترمذي (١١٨٣) ،

والنسائي (١٥٦/٦) ، وابن ماجه (٢٠٤٠) .

تمام المنع في هذه الكتاب وصحيح السنة

عبه فيقع آثارها إذا تحققت أركانها وشروطها ، وطالما أن
 لتطبيقه فالطلاق واقع ، وهذا ما ذهب إليه الشافعي في
 صرح له ابن حزم في « المحلى » ، وهو الراجح عندي ، والله
 عشان قهو محمول على واقعة عين ، ومعارض بقول ابن



قبل النكاح :

هل لامرأة ما : أنت طالق ، أو إذا تزوجتك فأنت طالق ، ثم
 لطلاق لا يقع ، ودليل ذلك :
 : ﴿ بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ
 لَسُزَاب : ٢٩ - فلم يجعل الطلاق إلا بعد النكاح .
 - بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله
 لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا
 يملك^(١) . رواه الترمذي وقال : (وهو قول أكثر أهل
 ب النبي ﷺ وغيرهم) .

وداود (٢١٩٠) ، والترمذي (١١٨١) ، وابن ماجه (٢٠٤٧) .

ورجح ابن حزم في المحلى : أن الطلاق لا يمتد به إلا حين يبلغها الخبر ، فإن لم يبلغها الخبر فهي على حكم الزوجية من حيث وجوب النفقة والتوارث وغير ذلك ، ولا تحتسب عدتها إلا من وقت بلوغ خبر الطلاق إليها^(١) .

ورجح الشيخ ابن عثيمين أنه يعتبر من وقت الطلاق ، وهذا مذهب الحنابلة^(٢) ، والله أعلم .



زل النبي ﷺ : « الإسلام يهدم ما قبله »^(١) .

فما يدل على ذلك أن النبي ﷺ لم يسأل أحداً ممن أسلم هل في الشرك أم لا ؟ مع إقراره ﷺ لأنكحتهم ، فدل ذلك على بتطليقهم أثناء شركهم .



الغائب :

الرجل غائبا عن زوجته وأرسل إليها بالطلاق كتابة هل يقع ؟

العلماء في ذلك فتنهم من يرى عدم وقوعه ، ومنهم من يرى الراجح بشرط أن يشهد على كتابه ، لأن الكتاب يقوم مقام ان ، ولذلك فإن النبي ﷺ بلغ رسالة ربه إلى بعض الناس ، بعضهم وهم الملوك بالكتب ، وأبعضنا فقد ثبت في الحديث من قيس رضي الله عنه « أن أبا عمرو بن حنص طلقها البينة وهو

ي يكون الطلاق وافقا عليها ؟

(١) انظر في ذلك المحلى (١١/٥١٥) ، المسألة ٩٦٦ .

(٢) الشرح المنع (٥/٦٨٩) .

(١) ، وابن خزيمة (٢٥١٥) ، والبيهقي (٩٨/٩) .

(٢) ، وأبو داود (٢٢٨٤) .

صريح وألفاظ الطلاق

أولاً : الألفاظ الطلاق

التي وردت في القرآن نعيماً عن الطلاق ثلاثة : وهي لغراق ، والتسريح .

لفظ الطلاق قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ : بِمِثْلِ الَّذِي كُنْتُمْ عَلَىٰهِنَّ﴾ [الطلاق : ١] .

لفظ الغراق : كقوله تعالى : ﴿فَأَمْسِكُوا هُتَنَ مَعْرُوفٍ أَوْ تَرَوْهُ مُرَوِّفًا﴾ [الطلاق : ٢] .

لفظ التسريح : قوله تعالى : ﴿فَأَمْسَاكُ مَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ﴾ ليقرب : [٢٢٩] .

العلماء في الألفاظ التي يقع بها الطلاق ، فذهب ابن حزم ، إلا بهذه الألفاظ الثلاثة فقط ، ولم يوقع طلاقاً في غير هذه ، نوى الطلاق أم لم ينو .

لاف ما عليه جمهور العلماء منهم الأئمة الأربعة ، فإنهم يوقعون هذه الألفاظ ، فإنهم قسموا الألفاظ إلى صريح وكنابة .

ما يقع به الطلاق ، كانت طالق ، أو طلقك ، أو أنت طلاق .

والكنابة : هو اللفظ الذي لم يوضح للطلاق ، ولكنه يحتمله كقول الزوج لزوجته : الحق بأهلك ، أو اعتدي ، أو لست لي بزوجة ، أو نحو هذا فلا يقع به الطلاق إلا بالنية أو قرينة تدل عليه .

ملاحظات :

(١) اعلم أن اللفظ الصريح يقع به الطلاق ولو لم ينو ، هذا من حيث القضاء ، وأما من حيث الفتحا فيصدق فيما بينه وبين الله على نيته .

مثال : لو قال لزوجته : أنت طالق ، ثم ادعى أنه قصد طالق من وثاق (يعني ليست مفيدة بحبل ونحوه) ، فإن رفعت المرأة أمرها إلى القضاء حكمنا عليه بالطلاق ولا يقبل في ذلك نيته ، وأما إن صدقته المرأة لدينه واعتبرت كلامه قبل منه فتيا ولا يفنى لهما بالطلاق^(٢) .

(٢) الدليل على أن كتابات الطلاق يقع بها الطلاق ما يلي^(٣) :

أ - أن الله تعالى ذكر الطلاق ولم يمت له لفظاً ، فعلم أنه رد الناس إلى ما يمارفونه طلاقاً ، فأى لفظ جرى عرفهم به وقع به الطلاق مع النية .
ب - الألفاظ لا تراد لعينها ، بل للدلالة على مقاصد فاعلمها ، فإذا تكلم بلفظ دال على معنى ، وقصد به ذلك المعنى ، ترتب عليه حكمه .

(١) راجع في ذلك «المحلى» المسألة (١٩٦٠) ، والشرح المستع (٤٦٣/٥) ط . الإسلامية .

(٢) راجع في ذلك زاد المعاد (٣٢/٥ - ٣٣) .

ثانيًا : صيغة الطلاق

الطلاق المنجز والمعلق :

صيغة الطلاق إما أن تكون منجزة ، وإما أن تكون معلقة ، وإما أن تكون صيغة قسم ^(١) .

(أ) فالصيغة المنجزة : هي التي يقصد من إصدارها إيقاع الطلاق في الحال ، كان يقول الزوج لزوجته : « أنت طالق » . وقد تقدم الكلام عليه . وحكم هذا الطلاق أنه يقع في الحال إذا تحققت شروطه .

(ب) صيغة القسم : كقوله : « الطلاق يلزمني » لأفعلن كذا وكذا ، أو لأفعلن كذا ، فيحلف به حنفاً لنفسه أو لغيره ، أو منقلاً لنفسه أو لغيره ، أو على تصديق خبر أو تكذيبه .

ومن هذه الصيغ : « علي الطلاق » ، فالراجع في هذه الصيغة أنه لا يقع بها طلاق ، ورجح ابن تيمية رحمته الله أنه يمين ، وكفاراته كفارة يمين (إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) .

(ج) صيغة التعليق : كقوله : « إن دخلت الدار » فأنت طالق

صحابة رضي الله عنهم أوقموا الطلاق وهم القدوة بـ : « أنت حرام » ، « ، وه اختاري » ، « وهبتك لأهلك » ، « أنت خلية » ، « شي » ، « أنت برية » ، « قد أبرأتك » ، « أنت مبرأة » ، « غاربك » ، « أنت الحرج » فبعضهم يجعلها ثلاثاً ، إما واحدة يائنة ، وبعضهم يجعلها واحدة وهو أحق بها جمعة) وهذا ما ذهب إليه عمر رضي الله عنه .

- رحمك الله - أن تقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية - مما صحيحها في أصل الوضع - لكنه يختلف باختلاف زمن والأمكنة ، فليس حكماً ثابتاً للفظ لداته ، فرب لفظ كناية عند آخرين ، أو صريح في زمان أو مكان ، كناية في المكان ^(١) .

نض الفقهاء أن لفظ الكناية لا يقع به الطلاق إلا بالنية ، كنية والشافعية ، ويرى بعضهم أنه يقع بالنية ، أو بقرينة في حال الخصومة ، أو جواباً لسؤالها كأن تقول له : يا : الحفي بأهلك مثلاً . وهذا مذهب الحنفية وهو إحدى مب أحمد .

إذا طلاق بصفة ، وله حالتان :

١ : أن يكون قصد صاحبه الحلف ليحمل نفسه أو غيره على
 ، ولذا يسميه الفقهاء : « التعليق القسمي » فإنه لا يريد إيقاع
 بل يكره وقوعه ، فهذا لا يقع به الطلاق ويلحق بالقسم الذي

٢ : أن يكون قصده إيقاع الطلاق عند الصفة ، فهذا يقع به
 كما يقع المنجز - متى تحققت الصفة .

ومر هذا النوع : أن يقول : « إذا طلعت الشمس فأنت طالق » ،
 طلاق ، لكن يرى بعضهم وقوعه في الحال ، ويرى آخرون
 طلوع الشمس .

ات .

ختلف العلماء في حكم إيقاع الطلاق بصيغة التعليق السابقة ،
 م إيقاع الطلاق به إذا حث أو تحقق الشرط ، ويرى آخرون أنه
 ؛ لأنه لم يثبت في الكتاب والسنة قهر تعد لحدود الله .

آخرون على التفصيل السابق الذي ذكرته [إن قصد الطلاق
 صفة وقع ، وإن قصد التهديد أو الحث على شيء لم يقع]
 به شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمهما الله : (هذا هو الصحيح في هذا المسألة ،
 وهو الذي تقتضيه الأدلة ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية)^(١) .

(٢) اعلم أنه لم يرد في هذا الباب شيء عن الصحابة رضي الله عنهم ؛ لأنه لم
 يقع في زمانهم ، لذلك ينصح المسلمون بعدم الحلف بأيمان الطلاق .

(٣) إذا علق الطلاق على شرط ولم تكن الزوجة محلاً للطلاق وقتها
 لم يقع الطلاق ، فإذا قال لامرأة : إذا تزوجتك فأنت طالق ، ثم تزوجها لا
 يقع الطلاق ؛ لأنه حين قال مقائنه لم تكون محلاً للطلاق .

(٤) إذا علق الطلاق على شرط ، ثم أراد إلغاء الشرط بعد مدة فهذا لا
 ينفعه ، بل يظل الطلاق على شرطه .

مثاله : إذا قال لزوجته : إن كلمت فلاناً فأنت طالق - وهو يريد إيقاع
 الطلاق حقيقة لو كلمته - ثم مضت مدة من الزمان ، فقال : أريد أن
 ألغي ، وأنا قد سمحت لها بالكلام معه .

فالجواب : أنه لا يملك ذلك ، بل يقع الطلاق كما أراد أولاً .

(٥) لو ادعى أنه نوى شرطاً في تلفظه بالطلاق ، مع أنه لم يتلفظ به ،
 قبل منه ديانة ، ولم يقبل منه حكماً .

مثال : قال لزوجته : أنت طالق ، ثم قال بعد ذلك : أنا أردت إن

(١) الشرح الممتع (٥ / ٥١٠) ط . الإسلامية .

ونويت ذلك بقلبي .

: يقع الطلاق أمام القضاء - إن حاكمته المرأة - ، وأما إن
ولم تقاضه : لم يقع .

ذلك إذا طلق بناءً على سبب من الأسباب ، ثم نين أن
صحیح لم تطلق .

لم لرجل إن زوجتك تفعل معصية ، فذهب إلى بيته وقال
طالتي ، ثم تبين له أنها لم تفعل هذه المعصية لم يقع الطلاق
اكتته وقع قضاء .

يقع الطلاق على الفور أو على التراخي إذا تحقق الشرط

أن هذا يرجع إلى نية المطلق أو إلى قرينة تدل عليه .

: قال لزوجته : إن خرجت فأنت طالق ، ثم خرجت ، فهل
لا ؟

إن كان يقصد بالخروج الآن وقع فوراً ، وإن كان يقصد
ت معين وقع في هذا الوقت ، وإن قامت قرينة تدل على
أو لمكان ما أو في وقت ما ، فلا يقع الطلاق إلا مع وجود

تكرر الحث إذا تكرر الشرط ؟ بمعنى : إذا قال لها : إن

خرجت فأنت طالق ، فخرجت ووقع الطلاق ، ثم راجعها ، ثم خرجت
بعد هذه الرجعة هل يقع الطلاق مرة ثانية ؟
الراجح : أنه لا يكرر الحث ، ولا يقع الطلاق مرة ثانية ، إلا إذا كرر
الحلف مرة أخرى .

(٩) إذا فعل المحلوف عليه ناسياً ، أو جاهلاً ، أو مكرهاً ، أو مختطفاً ،
أو نائماً ، أو متأولاً ، أو معتقداً أنه لا يحدث به تقليداً لمن أنشأه بذلك ، أو
مغلوماً على عقله ، أو ظناً منه أن امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناءً على
أن المرأة أجنبية فالصحيح في كل هذا أنه لا يحدث ، وكذلك إذا حلف
على شيء يغلب على ظنه أنه كذا ثم تبين له خلافه لا يحدث .

(١٠) إذا علق الطلاق على سبب ، ثم زال السبب ، لم يحدث بفعله
كأن يقول لها : إن دخلت هذه الدار فأنت طالق ، وكان سبب ذلك أن في
الدار قلائد أو فلانة ، ثم بيعت الدار لآخرين فدخلتها فلا يقع الحث ،
وكذلك إذا قال لها : إن كلمت فلانة فأنت طالق ، وذلك لأن هذه المرأة
سيفة عاصية ، ثم ثابت هذه المرأة وصلحت فكلمتها فلا يقع الطلاق .

(١١) إذا نطق بالطلاق خطأ لا يقع طلاقه لقوله تعالى : ﴿وَلْيَبَيِّنْ
عَلَيْكُمْ جُنَاحَ يَمَآ أَخْطَاكُمْ بِهِ . وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾
[الأحراب : ٥] ، ولكن إن قامت بينة أنه أوقع الطلاق ، ولم يكن تلفظه خطأ
لم تقبل دعواه ، وأوقعنا عليه الطلاق .

أقسام الطلاق

ينقسم الطلاق إلى أقسام مختلفة باعتبارات مختلفة :

أولاً : أقسام الطلاق باعتبار اثره ،

ينقسم الطلاق إلى طلاق رجعي وطلاق بائن ، والطلاق البائن ينقسم إلى بائن بينونة صغرى ، وبائن بينونة كبرى ، وإليك تفصيل ذلك :

أولاً ، الطلاق الرجعي ،

تعريفه : هو ما يرتفع به قيد النكاح بعد انقضاء العدة ، ويملك فيه الزوج إعادة المطلقة إلى الزوجية بلا عقد ولا مهر ما دامت في العدة وبغير رضاها .

شرح التعريف : إذا طلق الزوج زوجته بلفظ الطلاق (سواء كان صريحاً أو كناية) ، وكان هذا الطلاق بعد الدخول ، وكانت هذه المطلقة هي الأولى أو الثانية ، فإن الزوج يستطيع أن يراجع زوجته طالما أنها في العدة ، وتكون هذه الرجعة بلا عقد ولا مهر ، ولا يشترط فيها رضا الزوجة ، وأما إذا انقضت العدة فلا يملك مراجعتها إلا برضاها وبعقد ومهر جديدين .

ويتلخص مما سبق أن الطلاق الرجعي مقيد بما يلي :

(١) أن تكون هذه المطلقة الأولى أو الثانية .

ل الإمام مالك رحمته الله : (إذا قال : أنت طالق أئنة - وهو يريد شيئاً - ثم بدا له فترك البين فليست طالقاً ، لأنه لم يرد أن

ملك أنه أراد أن يطلق زوجته على شرط ، ولكنه أثناء الكلام قال : أنت طالق أئنة ، وعندما أراد أن يذكر الشرط (كان ملت كذا ...) توقف عن الكلام وتراجع عن ذكر الشرط ، فلا شيء .



« هذا الطلاق بعد الدخول .

كذلك أن لا يكون الطلاق في مقابلة مال ، وهو الخلع ؛
كما لا يملك الزوج فيه الرجعة على الراجح .



ق البائن بينونة صغرى :

ي لا يملك فيه الزوج إعادة مطلقته إلى عصمة الزوجية
بر جديد ، ويشترط إذنها ورضاها .

بائنا بينونة صغرى في الحالات الآتية :

قبل الدخول ؛ لأنه ليس لها عدة ، فإذا طلقها وأراد أن
عقد ومهر جديدين .

ق بائنا كذلك بينونة صغرى : إذا انقضت عدتها بعد
انية ، فإنه لا يملك رجعتها إلا بعقد ومهر جديدين .

ن الفقهاء « الخلع » طلاقاً ، وأنه يقع بائنا بينونة
« مسخ » كما سبأني ترجيح ذلك في باب الخلع .

ك الفقهاء أن من الطلاق البائن الطلاق قضاء بسبب
ن رفع الضرر في هذا الحالة لا يتحقق إذا كان الزوج
أعلم .

ثالثاً : الطلاق البائن بينونة كبرى :

معناه : هو الطلاق الذي لا يملك فيه الزوج إعادة مطلقته إلى
عصمته ، إلا بعد أن تنقضي عدتها منه ، وتزوج غيره زوجاً صحيحاً ،
ويقتل بها الثاني دخولاً حقيقياً ، ثم يفارقها بالموت أو الطلاق ، فإذا أراد
الزوج الأول الرجوع إليها بعد انقضاء عدتها من الثاني أعادها بعقد ومهر
جديدين ، ورضاها .

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ أَنْ يُمْسِكَ زَوْجاً خَيْرٌ فَإِنْ طَلَّقَهَا
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ طَلَّقَا أَنْ يُفِيَسَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] .

وعن عائشة رضي الله عنها أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ
فصالت : يا رسول الله إن رفاعة طلقني ، قبت طلاقي ، وإني تكلمت بعده
عبد الرحمن بن الزبير القرظي ، وإن ما معه مثل الهدية ، فقال رسول الله
ﷺ : « لعلك تريدن أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا ، حتى تذوقي عسيلته
ويذوق عسيلتك » (١) .

ومعنى « بت طلاقي » أي : أنها طلقت آخر الثلاث تطليقات ، « ما
معه مثل الهدية » ، الهدية : هي طرف الثوب ، ومقصودها أنه لا يفوى
على جماعها ، و« العيلة » : الجماع وإن لم ينزل .

(١) البخاري (٥٢٦٠) ، ومسلم (١٤٢٣) ، والترمذي (١١١٨) .

ملاحظات :

(١) الطلاق الرجعي لا يرفع أحكام النكاح قبل انتهاء العدة ، وبناءً على هذا فإنه يترتب عليه الأحكام الآتية :

أ- تمكث الزوجة في بيت زوجها ولا تخرج حتى تنقضي عدتها ، لقوله تعالى : ﴿لَا تَخْرُجِينَ مِنْ بَيْتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ يَفْكَحُشَوْ قَبِيحًا﴾ (الطلاق : ١) .

ب - يجوز لمطلقها الخلوة بها والتردد عليها بغير إذنهما طالما أنها في العدة ، ولا يجب عليها الاحتجاب منه ، بل له أن يراها متزينة بأكمل الزينة ، ولها أن تتزين أمامه ، ويجوز له الاستمتاع بها (ويعتبر جمهور العلماء أن هذا الاستمتاع يعتبر رجعة) .

ج - تجب لها النفقة والسكنى عليه ما دامت في العدة .

د - إذا مات أحدهما قبل انقضاء العدة ورثه الآخر .

هـ - لا يحل به مؤخر الصداق (أي : لا يُطالب الزوج بمؤخر الصداق) إلا إذا انقضت العدة .

و - يجوز للزوج مراجعة الزوجة بغير رضاها ، وبغير عقد ولا مهر طالما أنها في العدة .

ز - يحرم عليه أن ينكح أختها ، أو عمتها أو خالتها ، أو أربفاً سواها حتى تنقضي عدتها .

ح - ويرى بعض العلماء أنه لو طلقها ثانية وهي في العدة الثاني ، والراجع أنه لا يقع ، لأنه لا طلاق إلا بعد ر (٢) إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول طليقة ، ثم أعاد جديدين ، فإن هذا الطليقة تحتسب من الطلاقات الثلاث بعض العامة : أن الطلاقات تحتسب من أولها ، فهذا خطأ ، طلق زوجته ثلاث مرات قبل الدخول حرمت عليه حتى تده زواجاً صحيحاً ، ويتم بينهما (أي بينها وبين الزوج الا حقيقة ، ثم إن فارقها الثاني بطلاق أو موت جازز للأول أراد - بعد انقضاء عدتها يعقد ومهر جديدين .

(٣) كذلك الحكم يقال فيمن طلق زوجته طلاقاً ر عدتها بعد الأولى أو الثانية ، وأعادها إليه بمهر وعقد جديدين الطلاقات من الثلاث .

(٤) إذا طلقت المرأة الطلاق الثالث (البينونة الكبرى) ولا سكنى إلا أن تكون حاملاً . ومباني تقرير هذا (٥) .

(٥) الطلاق الثالث يزيل أحكام النكاح بين الزوجين

(١) ومباني تفصيل ذلك ، انظر (ص ٦١) .

(٢) انظر (ص ١٦٥) .

- د - ثم تكون هناك مفارقة من الزوج الثاني لها بموت أو طلاق .
 هـ - ثم تنتهي عدتها من الزوج الثاني .
 و - فإن أراد الزوج الأول بعد ذلك الرجوع برضاها عقد عليها بعقد ومهر جديد ، على أنه زواج جديد ، يملك فيه ثلاث طلاقات .



فعلى المرأة أن تعدد ولو كانت تلك الطلقة هي الثالثة ، لكن في هذه الحالة أن تحتجب عن زوجها ، وتنفل عن بيت بني لا يكون بينهما خلوة سواء انتقلت هي أو ترك لها لا توارث بينهما لو مات أحدهما في العدة ، وليس لها نفقة ، غير الصداق في الحال بخلاف الرجعية فإنه لا يحل لها إلا بعد .

طلق زوجته ثلاث تطلقات فلا يمكنه مراجعتها إلا إذا تحقق

تتها منه .

زوج آخر زواجا صحيحا برغبة منهما ليس فيه تدليس ولا تحليل .
 ن يدخل بها الثاني دخولاً حقيقياً وذلك بجساعها ولو مرة أن يغيب حشفته ، لقوله ﷺ في الحديث السابق : « حتى عسلته ويدوق عسيلتك » ، وقد استدل به العلماء على الذوق منهما ، باشتراط علم الزوجين بالجماع ، فلو وطئها سقى عليها لم يكف حتى لو أنزل هو لأنها لم تدق .^(١)

نتيه : اختلف العلماء : هل الإشهاد المذكور في الآية يرجع إلى
الطلاق والرجعة ، أو إلى الرجعة فقط ؟

قال القرطبي رحمه الله : (والظاهر وجوعه إلى الرجعة لا إلى الطلاق) .
فإن راجع من غير إشهاد ففي صحة الرجعة قولان للفقهاء ، وقيل :
المنع وأشهدوا عند الرجعة والفرقة جميعاً^(١) .

قلت : وعلى هذا لو طلق بدون إشهاد يقع طلاقه ، وهذا هو الأرجح
- وإن كان الأولى الإشهاد - ودليل وقوعه أن النبي ﷺ لم يسأل أحداً
عن طلاق في زمانه : هل أشهد أم لا ، فدل ذلك على إبقاء الطلاق بدون
إشهاد .

(ج) إذا قُتل أو جامع ، أو باشر زوجته بشهوة ، هل يكون ذلك
رجعة ؟

اختلف في ذلك العلماء : فيرى بعضهم أنه بذلك مراجع ، وهذا
مذهب أبي حنيفة ، وفرق مالك بين من يفعل ذلك يتوي الرجعة فهو
مراجع ، وبين من لم ينوها فليس بمراجع .
ومذهب أهل الظاهر أنه لا يكون مراجعاً إلا بالكلام فقط أي بقول
لها : راجعتك ، ولا بدون الرجعة بالفعل .

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٥٧/١٨) .

أحكام الرجعة

إن يراجع الرجل زوجته وهي في العدة من الطلقة الأولى أو
رضيت أم كرهت ، وذلك بأن يقول لزوجته : « راجعتك »
أو إلى عصمتي ، أو بأي لفظ يدل على إرجاعها وذلك
تعالى : « وَيَمُوتُنَّ أَحَقُّ بِرَوْحٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا »
١ .

بذلك أمور :

لا يكون مقصوده بالرجعة الإضرار بالمرأة لتطويل العدة ، قال
أ. ب. ق. رحمه الله : « فَمُسْكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ »
إن الرجعة رغبة منه في الحياة الزوجية ، لا إضراراً بالمرأة .

أن يشهد على رجعته رجلين مسلمين عدلين لقوله تعالى :
« وَتَىٰ عَدْلٍ فَنُكِّحْهُ » (الطلاق : ٢) ، واختلف العلماء هل هذا
الوجوب أو أنه مندوب إليه على قولين لأهل العلم .

يج ابن عثيمين رحمه الله : (ويحتمل أن يقال في هذا تفصيل :
حضرها فلا حاجة للإشهاد ، وإن راجعها في غيبتها وجب

تعود بما بقي من عدد الطلقات . وهذا بخلاف ما لو طلقها ثلاث
تطبيقات ، وتزوجت بأخر ، فإنها تعود للأول بعدد ثلاث طلقات ،
وسأتي تفصيل لهذه المسألة^(١) .

(ن) إذا طلق الرجل زوجته ، وأعلمها بطلانها ، ثم راجعها ولم يُعلمها
برجعنها حتى تنقضي عدتها ، بانت منه ، لأنه لم يراجع بإحسان إذ
الإحسان أن يُعلمها أنه راجعها ، وقد صح ذلك عن عمر بن الخطاب
وعمران بن حصين رضي الله عنهما ، وهو ما ذهب إليه شريح القاضي وصعيد بن
المسيب والحسن^(٢) ، وقى المسألة خلاف .

(ز) قال القرطبي رحمته الله : (ومن ادعى بعد انقضاء العدة أنه واجع
امرأته في العدة ، فإن صدقته جاز ، وإن أنكرت حلفت ، فإن أقام بينة أنه
ارتجعها في العدة ولم تعلم بذلك لم يضره جهلها بذلك ، وكانت
زوجته^(٣) .



(١) انظر (ص ٦٣) .

(٢) انظر هذه الآثار في المحلى ، لامن حزم (١١/٦١٧) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٥٨ - ١٥٩) .

القرطبي عن الشافعي : (إذا تكلم بالرجعة فهو رجعة)^(١) .
يترجح أن المراجعة تكون بالفعل كما تكون بالقول ، وقد
يُحكى الإمساك فقال : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ آطَهُنَّ فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾
، فإذا وطء الرجل مطلقة الرجعية ونوى بذلك الرجعة فقد
ما لا يباح إلا للأزواج فدل ذلك ضمناً على مراجعتها لها^(٢) .
نعم مالك كما سبق ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية
، عثيمين في الشرح الممتع^(٣) .

ل وقت إمكانية المراجعة حتى تنتهي من الحيضة الثالثة (وهذا
نحيض) ، وقبل أن تفتسل ، أي أنها إذا طهرت من الحيضة
مثل جاز له أن يراجعها ، فإن اغتسلت فقد بانت منه ، ولا
ما إلا بعقد جديد . وقد صح ذلك عن عمر ، وعلي وابن

كها حتى انقضت عدتها ، وبانت منه بعد الطلقة الأولى أو
جث زوجها آخر ، وطلقها الثاني ، ثم عادت للأول ، فإنها

ام التران (١٨/١٥٨) .

ل الشرح الممتع (٥/٥٤٨) .

نقبة (ص ٤٦٨) ، والشرح الممتع (٥/٥٥١) .

قلت : ودليله أيضًا ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : « مره فليراجعها ، ثم ليطلقها طاهرًا أو حاملاً »^(١).

ثانيًا : طلاق البدعة :

وهو ما كان مخالفًا لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وهذا الطلاق بهذه الكيفية حرام^(٢) ، وله صورتان :
الأولى : أن يطلق الرجل امرأته وهي حائض .
الثانية : أن يطلق الرجل امرأته في طهر جامعها فيه .
قال ابن كثير رحمته الله : (والبدعي هو : أن يطلقها في حال الحيض ، أو في طهر قد جامعها فيه ، ولا بدري أحملت أم لا)^(٣) .

ملاحظات :

(١) معنى قوله تعالى : ﴿ وَأَخْصِرُوا إِلَيْهَا ﴾ : احفظوا الوقت الذي وقع فيه الطلاق ؛ لأنه يترتب عايه آثار وحقوق شرعية .

(١) مسلم (١٤٧١) ، وأبو داود (٢١٨١) ، والترمذي (١١٧٦) ، والنسائي (٦/١٤١) ، وابن ماجه (٢٠٢٣) .

(٢) وسياقي حكم وقوعه : هل يقع أم لا انظر (ص ٥٦) .

(٣) تفسير ابن كثير (٣٧٨/٤) .

ثانيًا : أقسام الطلاق باعتبار وصفه

الطلاق باعتبار وصفه إلى طلاق سني وطلاق بدعي .
: ﴿ بَيِّنَاتُ الْبَيِّنَاتِ إِذَا طَلَّقَتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدِينَةٍ وَآخِصِرُوا لَهُنَّ ١١ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢

ف العلماء من الخاطب بإحصاء عدة هل هم الأزواج أو مسلمون، والراجح أن الآية تشمل كل هؤلاء .

الغير مدخول بها لا عدة لها ، ولذلك يجوز طلاقها في الحيض . وكذلك المختلعة يجوز خلعه في الحيض وفي

لك إذا كانت لا تحيض إما لكبرها أو لصغرها فله أن يطلقها وضعتها أو لم يطنها ، لأن عدتها في هذه الحالة لا تكون بالأشهر .

فلن الرجل امرأته وهي « حائض » فإنه يؤمر بمراجعته ، لك^(١) إذا أراد لما ثبت في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في طلاقه عليه السلام قال لعمر : « مره فليراجعها ... » الحديث ، وقد هل هذه المراجعة على الرجوب أم على الاستحباب ، فيرى أنها على الاستحباب ، وذهب مالك إلى الرجوب وهو ، عن أحمد ، حتى قالوا : فإذا امتنع الرجل أدبه الحاكم ، لامتناع الرجوع الحاكم عنه^(٢) .

نصيب الآتي في البند رقم (٥) .

(٧٠/٢) .

(٥) فإذا ارجعها فله أن يمسكها ولا يطلق ، وله أن يطلقها لكن بشرط أن تطهر ، لكن اختلفت الروايات فبعضها بلفظ « فإذا طهرت فأراد أن يطلقها فليطلقها » أي : بعد طهر واحد ، وقبل أن يجامعها وبعض الروايات بلفظ : « حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر » أي : لا يطلقها إلا بعد طهرين من ارجعها .

ولذا اختلف العلماء هل يطلق - إذا أراد - بعد طهر واحد أم بعد طهرين ؟ ذهب مالك إلى وجوب الانتظار للطهر الثاني ، وهو أصح الوجهين عند الشافعية ، وعن ابن تيمية قال : ولا يطلقها في الطهر المنتعقب فإنه بدعة . وذهب أحمد بن حنبل ، وأبو حنيفة أن الانتظار للطهر الثاني مندوب إليه ، وليس على الوجوب . والله أعلم .
والرأي الأول وهو وجوب الانتظار للطهر الثاني هو الأرجح لظاهر الحديث .

(٦) هل هذا الحكم السابق يكون كذلك إذا طلقها في « طهر جامعها فيه » ، أعني هل يؤمر بمراجعته ؟
الجواب : ليس هناك دليل على ذلك ، وقد سئل مالك عن ذلك فقال : لا يؤمر بمراجعته^(١) .

(١) المدونة (٧٠/٢) .

ظهرت المرأة من حبسها ولم يجامعها زوجها وأراد أن يطلقها
تتفصل؟

نعم يتنظر حتى تفصل لما ورد في بعض روايات ابن عمر
عبد الله فليراجعها ، فإذا اغتسلت فليتركها حتى تحيض ، فإذا
حبسها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها ، فإن شاء أن يمسه
بانها المدة التي أمر الله ﷻ أن تطلق لها النساء^(١) .

أن حال النساء كحال الحائض فإنه لا يطلقها حتى تطهر



الطلاق المبدعي أم لا يقع ؟

ماء على أن طلاق البدعة بائن صاحبه ؛ لأنه خالف القرآن
السؤال هل يقع هذا الطلاق - مع تأييم صاحبه - أم لا

ثم العلماء إلى أن طلاق البدعة يقع ويحتسب عليه من
سب فريق آخر من العلماء إلى عدم وقوعه ومدار اختلافهم

اه السنائي (٦/١٤٠) ، والدارقطني (٧/٤) .

على أنفاظ حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حيث طلق امرأته وهي حائض
فأمره النبي ﷺ بمراجعتها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء
أمسك وإن شاء طلق ، وهي ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما :
والراجح من الأقوال هو : وقوع هذه الطلقة واحتسابها من
التطبيقات ، وبيان ذلك فيما يلي :

أدلة القائلين باحتساب الطلقة :

(١) في رواية : قبل لابن عمر : « أفأحسب بذلك التطليقة ؟ قال :
نعم »^(١) . ومعناه : الاستفهام ، أي : فما يكون إلا الاحتساب .

(٢) في رواية قبل لابن عمر : تحسب ؟ قال : « رأيت إن عجز
واستحقق » . وهو استفهام إنكار ، وتقديره كما قال النووي رحمته الله : (نعم)
تحتسب ، ولا يمتنع احتسابها لعجزه وحمافته^(٢) ، ويؤيد ذلك في رواية
أحمد : (نعم) ، رأيت إن عجز واستحقق فقد أجاب بـ « نعم » التي بثبت
لها احتساب الطلقة .

(٣) في رواية عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته ، وهي حائض فأتى

(١) مسلم (١٤٧٦) ، وأصله في البخاري (٥١٥٢) .

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (٣/٦٦٤) .

عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له فجعلها واحدة^(١).

قال الحافظ : (وهر نص في موضع الخلاف فيجب المصير إليه)^(٢).

(٤) في بعض الروايات : قال ابن عمر رضي الله عنهما : « فراجعتها وحسبت لها التطليقة التي طلقها » رواه مسلم ، وقوله : « وحسبت » يرجع أن الذي احتسبها هو رسول الله ﷺ ، وهذا شبهه بقول الصحابي : أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا ، فهو في حكم المرفوع أن الذي أمر أو نهى هو رسول الله ﷺ.

(٥) وأيضاً فإن ابن عمر رضي الله عنهما - وهو صاحب القصة - كان يفتي السائل « بذلك » فكان يقول : « أما أنت - يعني السائل - طلقت امرأتك مرة أو مرتين ، فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا^(٣) ، وإن كنت طلقت ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك ، وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك » رواه مسلم^(٤).

فلو كانت الطلقة لم تحسب ما أفناه بالفراق التام ، ولأمره بارتجاعها .

(١) رواه الطيالسي (٦٨) ، والبيهقي (٣٢٦/٧) وحسنه الألباني في الإرواء (١٢٦/٧).

(٢) فتح الباري (٢٥٣/٩).

(٣) يعني عراجتها إن كان طلقها في الحيض.

(٤) مسلم (١٠٩٤/٢) برقم (١٤٧١).

فهذه أدلة القائلين باحتساب الطلقة وهو الراجح .

أدلة القائلين بعدم احتسابها :

(١) ما ورد في بعض روايات ابن عمر رضي الله عنهما قال : « ... ولم يرها شيئاً » رواه أبو داود ، لكن هذه الزيادة شاذة ، انفرد به وهي مخالفة لرواية الثقات فإنهم لم يذكروها^(١) . فلا يحتج لشذوذها .

قال ابن عبد البر رحمته الله : (قوله « ولم يرها شيئاً » منكر ، أي الزير ، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله ، فكيف بمن هم ولو صح فمعناه عندي - والله أعلم - ولم يرها شيئاً مستغيب تقع على السنة)^(٢).

(٢) واحتجوا أيضاً بأن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال في الرجل وهي حائض ، قال ابن عمر : « لا يعتد لذلك » . لكن لا يعلم الاحتجاج بهذا الأثر لأن المقصود بقا

(١) فقد رواه أكثر من خمسة عشر راوي عن ابن عمر ولم يذكروها .

الرواية عن أبي الزبير نفسه فبعضهم بينها عنه ، وبعضهم لم بينها الذين أثبتوها . وقد بين ذلك الشيخ مصطفى العدوي حفظه الله ضمن كتابه « الجامع لأحكام النساء » (٤٢/٤ - ٤٥) .

(٢) نقلاً من فتح الباري (٣٥٤/٩) .

لذلك : أي بالحليضة ضمن القروء ، فالحليضة التي طلقتها فيها لا تحسب من عدتها ، ويؤيد هذا المعنى أن هذا الأثر رواه ابن أبي شيبة وفيه قال ابن عمر ^{عليهما السلام} : « لا تعد بثلث الحليضة » (١) .

(٣) اعتمد أصحاب هذا القول على القياس ، وقد أطلال في ذلك ابن القيم في زاد المعاد وغيره .

قال ابن حجر رحمه الله ردًا عليه : (ثم أطلال - أي : ابن القيم - من هذا الجنس - أي : القياس - بمعارضات كثيرة لا تنهض مع النصيص على صريح الأمر بالرجعة ، فإنها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة - يعني ابن عمر رضي الله عنهما - بأنها حسبت عليه قطليقة ، والقياس في معارض النص فاسد الاعتبار ، والله أعلم .

فقال ابن عبد البر: ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها، وإنما هو إزالة عصمة حق آدمي فكيفما أوقعه وقع، سواء أجرى في ذلك أم أنتم، ولو لزم المطيع ولم يلزم العاصي، لكن أخف حالاً من المطيع»^(٢).

خلاصة ما سبق: أنه يترجح بالأدلة أن طلاق البدعة حرام يأثم صاحبه، وأنه يقع ويحسب من التطليقات، وهذا مذهب الأئمة الأربعة.

(١) صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٥٧/٤).

(٢) فتح الباري (١/٢٦٧).

اولاً، حكم مشروعية إيقاع الثلاث :

اعلم - ورحمك الله - أن الطلاق المبرور بعد الحج
فيه، هو الطلاق الذي يملك فيه الرجعة، ولم يشرع
اللاث جملة واحدة، ومن أدلة ذلك:

(١) قال تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾ أي: مرة **بما**
 المتبادر المفهوم من لغة العرب، كقوله تعالى: ﴿بَشَرٌ

شَدِيدٌ يَأْتِيكُمُ الْبُورُ﴾ [البور: ٦] فإنه لا يعقل أن يقول: **يَأْتِي**
 شهادات... إلخ، ولكن يشهد بالله مرة، ثم يشهد **بالله**

(٢) قال تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْمَنَ وَأَنْفُسُهُنَّ ۚ
لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ
بِمَوَٰدِّهِنَّ أَحَقُّ بِرَيْبٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ (٢٤٠ :
الزَّجْرَ أَحَقُّ بِالرَّجْعَةِ فِي ذَلِكَ : أَيْ : فِي وَقْتِ عَدَّتِهَا وَهِيَ

بعد الدخول ، فالزوج أحق بالرجعة ما لم يستكمل **الطلاق**
(٣) وقد ذكر الله في كتابه أقسام وأحكام **الطلاق**

فذكر الطلاق قبل الدخول ، وأنه لا عدة فيه

وذكر الطَّلَاقُ الثالثُ وأنها تُحَرِّمُ الزَّوْجَةَ حَتَّى تَنْكِحَ .

طلاق البتة وهو « الخلع » ، وسماه فداء ، ولم يحسبه من طلاق الرجعي الذي يكون المطلق فيه أحق به بالرجعة ، وهو ما عدا هذه الأقسام الثلاثة السابقة .

على ما سبق فإن إيقاع الطلاق الثلاث جملة غير مشروع ولا سواء قال لها : أنت طالق ثلاثاً ، أو قال لها : أنت طالق ، أنت طالق ، فكل هذا مخالف لأمر الله وشرعه .

ما الحكم لو أوقع الثلاث جملة واحدة ؟
العلماء في ذلك على أقوال ، وأصح هذه الأقوال أنها تقع رجعية أي : بملك الزوج فيه مراجعة زوجته .

عن أبي الصهباء قال لابن عباس رضي الله عنهما : « ألم تعلم أن الثلاث واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، وحدوا من إمارة نعم » ^(١) .

اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله ^(٢) .

١٤٧٢هـ ، وأبي داود (٢٢٠٠) .

ينهم في هذه المسألة : « إعلام الموقعين » (٣ / ٣٠ - ٤٠) ، « إغاثة اللهفان » (٢٥) ، مجموع فتاوى ابن تيمية رحمته الله .

تنبيه : هذا الحكم السابق عام سواء طلقها بإنشاء واحد يلقط واحد ، فقال : « أنت طالق ثلاثاً » ، أو قال لها في مجلس واحد : « أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق » أو قال لها في مجلس : « أنت طالق » ، ثم قال لها بعد أيام وهي في عدتها ولم يكن راجعها : « أنت طالق » ثم قال لها بعد أيام كذلك : « أنت طالق » فكل هذا لا يقع منه إلا طلاقاً واحداً ^(١) ؛ لأن المعدة لا يقع عليها طلاق ما لم يكن راجعها زوجها ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُلِقْتُمُ اتَّيَسَّاءَ فَلَنْ أَجْلَنَ قَاتِكُمْ ﴾ يعرفون أو سريحوهن يعرفون [البقرة : ٢٣٧] ، وعلى هذا فلا يملك المطلقة إلا الرجعة أو التسريح لها ، ولا يملك أن يطلقها طليقة أخرى ، حتى يراجعها ^(٢) .



مسائل متعلقة بالطلاق :

المسألة الأولى : وتسمى « الهدم » فمن طلق امرأته مرة أو مرتين ،

(١) وهذا جرى به العمل في المحاكم المصرية كما ورد ذلك في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٩م في المادة (٣) : « الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة » .
(٢) راجع بحوث هذه المسألة في كتاب « نظام الطلاق في الإسلام » للشيخ أحمد شاكر ، وإعلام الموقعين (٣ / ٣٠ - ٤٠) ، وإ زاد المعاد (٥ / ٢٦٣) .

(وهذا قول الأكابر من أصحاب النبي ﷺ) .

قلت : فهو قول عمر وعلي وأبي بن كعب وعمران بن حصين رضي الله عنهم (١) ، وهو الذي ذهب إليه أهل الحديث فيهم أحمد والشافعي ومالك .

الثاني : قالوا : ترجع إليه ثلاث تطليقات ، وهذا قول ابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ، ومذهب الحنفية (٢) .

فالمسألة إذا اجتهدية ، وليس فيها نص يفصل الحكم ، وإذا كان كذلك فأصحاب القول الأول فيهم اثنان من الخلفاء ، وقد قال رضي الله عنه : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي » (٣) ، ولذا فيرجح تقديم هذا القول ، والله أعلم .



المسألة الثانية : فيمن خير زوجته بين المقام معه أو مفارقتها :
عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه ، بدأ

(١) مصنف عبد الرزاق (١١٥٤ - ١١٥٨) .

(٢) مصنف عبد الرزاق (١١٦٣ - ١١٦٦) .

(٣) صحيح : أبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذي (٢٦٧٦) ، وابن ماجه (٤٤) . روي صحيح الجامع (٢٥٤٩) .

ثم عادت إليه بعد فراقها من الثاني هل ترجع إليه بما بقي من
إليه ثلاث تطليقات ؟

: تقدم أن الرجل إذا طلق امرأته آخر ثلاث تطليقات ،
أو تزوجت زوجها غيره ووطئها الثاني ، ثم فارقها ، ثم عادت
نساء عدتها من الثاني ، فإنها تمرد إليه في هذه الحالة ، ويملك
طليقات .

وال هنا : إذا كان قد طلقها طليقة أو طليقتين فقط ، ثم
ثم طلقها الثاني ، وبعد انتهاء هدتها عادت للأول فهل
يبي من الطلقات ، أو ترجع إليه ثلاث تطليقات كما هو
في السابقة (١) ؟ :

إن الزوج الثاني لم يجامعها عادت إلى الأول بما بقي من
إن الزوج الأول طلقها مرة ، فله طليقتان ، وإن كان طلقها
واحدة ، وهذا لا خلاف فيه .

إن كان الزوج الثاني جامعها ، فقد اختلف الصحابة في
لغة على قولين :

أ ترجع إليه بما بقي من الطلاق أيضًا ، قال الإمام أحمد :

: إني ذاكر لك أمراً فلا عليك ألا تعجلي حتى تستأمرى
 الت : وقد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفرقه ، ثم قرأ :
 وَفِي كُلِّ نِكَاحٍ إِذَا كُنْتُمْ تُؤْتُونَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ
 بَيْنَكُمُ وَالْمَرْءُ مِنْكُمْ سَلَكًا جَيِّدًا ﴿١٨﴾ وَلَنْ كُنْتُمْ تُؤْتُونَ اللَّهَ
 دَارَ الْآخِرَةِ فَإِنَّ اللَّهَ أََعَدَّ لِلْمُخْسِفِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٩﴾
 ١٨ ، ٢٦ . فقلت : في هذا استأمر أبوي ؟ إني أريد الله ورسوله
 ، قالت عائشة : ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت ، فلم
 يلاقوا (١) .

- في هذه المسألة أموراً :

خير الزوج لزوجته بالمقام معه أو مفارقتها ، بأن يقول لها :
 اختاري نفسك ، وهذا التخيير بمجرد طلاق لا يمد طلاقاً لا
 لك .

بأن يخيئها الزوج ، فقد تختار البقاء معه ، أو تختار

، اختارت الزوج فالذي عليه معظم أصحاب النبي ﷺ
 ومعظم الأمة أن من اختارت زوجها لم تطلق ، ولا يكون

(٤٧) ، ومسلم (١٤٧٥) ، والترمذي (٢٠٤) ، وابن ماجه (٢٠٥٣) .

التخيير بمجرد طلاقاً ، صح ذلك عن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ،
 وعائشة (١) ، وصح عن علي ، وزيد ابن ثابت ، وجماعة من الصحابة أنها
 إن اختارت زوجها فهي طلقة رجعية .

والراجح القول الأول لأن النبي ﷺ لما اختاره أزواجه لم يقل لهن :
 وقع لكن طلقة ، ولم يثبت أنه راجعهن ، بمعنى أنه لم يكن ثم طلاق
 ليجتاح إلى رجعة ، ولذلك كانت عائشة رضي الله عنها تقول : « خيرنا رسول الله
 ﷺ ، أفكان طلاقاً » (٢) - وفي رواية - « ولم يكن ذلك طلاقاً » .

(ب) وأما إن اختارت نفسها بأن تقول : اخترت نفسي ، فهل يقع
 بذلك طلاق أم لا ؟

اتفق الصحابة في وقوع الطلاق ، لكنهم اختلفوا ، فبعضهم من يرى
 أنها طلقة رجعية ، ومنهم من يرى أنها طلقة بانه ، ومنهم من يرى أنها
 ثلاث .

ومن ثم اختلف الفقهاء في حكم هذا التخيير . ولهم في ذلك
 تفرعات كثيرة ، وقد تفصى ابن حزم هذه المسألة ورجح أنه لا يقع بذلك

(١) راجع « زاد المعاد » (٢٨٧/٥) .

(٢) البخاري (٥٢٦٤) ، ومسلم (١٤٧٧) ، والترمذي (١١٧٩) ، والنسائي (٦/

ويمكن أن يقال: إن المقصود بالتسريح: إمضاء الفرقة، وعدم الرجعة، وذلك كقوله تعالى: عن المطلقة الرجعية ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَكِنْ أَجْلُهُنَّ فَإِنَّكُمْ لَعَلَّكُمْ أَتَى سَمْعُهُنَّ أَنْ سَوَّيْتُمْ لَكُمْ وَتَرَوْهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢١) أي إذا انتهت العدة فإما أن تمسكها، وإما أن تتركها فلا تراجعها إضراراً بها. وعلى هذا فيترجح القول بأن التخيير إذا اختارت نفسها أنها طلقة رجعية.

قال ابن حجر رحمته الله: (والتسريح في هذه الآية محتمل للتطبيق والإرسال... وذلك راجع إلى الاختلاف فيما خير به النبي ﷺ نساءه، هل كان في الطلاق والإقامة، فإذا اختارت نفسها طلقت، وإن اختارت الإقامة لم تطلق... أو كان التخيير بين الدنيا والآخرة، فمن اختارت الدنيا طلقها ثم متعها ثم سرحها، ومن اختارت الآخرة أقرها في عصمتها^(١)).

وبشكل على ذلك أيضاً ما ثبت أن رجلاً جاء إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال: ملكت امرأتي أمرها، فطالقتني ثلاثاً، فقال ابن عباس: «خطأ الله نوءها، إنما الطلاق لك عليها، وليس لها عليك»^(٢).

(١) فتح الباري (٩/٣٧٠).

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق (٦/٥٢١)، وابن حزم (١١/٢٧٦).

الله لم يجعل أمر الطلاق بيد النساء، وله في ذلك كلام نرى أن ابن القيم بعد أن ذكر شيئاً من كلام ابن حزم يقول: أصحاب رسول الله ﷺ لما عدل عن هذا القول، ولكن له الله هم القدوة وإن اختلفوا في حكم التخيير، ففي ضمن نهم على اعتبار التخيير وعدم إلغاءه، ولا مفسدة في ذلك، ذكر نحوها في كون الطلاق بيد المرأة إنما تكون لو كان متقلاً، فأما إذا كان الزوج هو المستقل بها، فقد تكون تفويضها إلى المرأة لتصير حاله معها على مينة، إن أحبت في كرمته فارقت، فهذا مصلحة له ولها، وليس في هذا ما سرع الله وحكمته، ولا فرق في توكيل المرأة في طلاق الأجنبية، ولا معنى لمنع توكيل الأجنبية في الطلاق كما في النكاح والمخلع^(١).

من يشكل على هذا ظاهر الآية فقد قال تعالى: ﴿إِنْ لَحِيزَةُ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا فَتَعَالَى أَمْرُنَا وَلَهُ الْحُكْمُ وَمَرْئِيَّ الْوَاسِعَةِ﴾ (الحزاب: ٢٨). ومعلوم من الآية أنهم إن اخترن الطلاق لا أن مجرد الاختيار لنفسها يقع طلاقاً وهذا ظاهر.

فأجاب : لا يحل له أن يطلقها لقول أمه ، بل عليه أن ير أمه ، وليس تطليق امرأته من يرها ، والله أعلم^(١) .



المسألة الرابعة : إذا شك في الطلاق :

إذا شك هل طلق امرأته أم لا ؟ لم يطلق لأن الأصل بقاء النكاح ، واليقين لا يزال إلا بيقين .

وإذا طلق امرأته على شرط (أي : علق الطلاق عليه) ، ثم شك هل تحقق الشرط أم لا ؟ لا يلزمه الطلاق أيضا .

وكذلك إذا شك كم مرة طلق زوجته هل واحدة أو اثنتان أو ثلاثة ، فلا تحسب إلا واحدة ، لأنها المتينة وما عداها شك .



المسألة الخامسة : في التحلف بالحرام^(٢) :

ما الحكم إذا قال الرجل لزوجته « علي الحرام » أو « إن فعلت كذا فأنت علي حرام » ؟

الراجح في الصيغة الأولى : أنه التزام بالتحريم إن نوى به التحريم ،

(١) مجموع الفتاوى (١١٢/٣٣) .

(٢) انظر إعلام الموقعين (٢/٦٤ - ٧٣) ، و زاد المعاد ، (٣/٥) .

الأثر أجاب عنه ابن القيم بأن المرأة طلقت الرجل ، وليس لها ع فممن لو طلقت نفسها بعد تمليكك نفسها^(١) .



الثالثة : إذا أمره أحد أبويه بطلاق زوجته هل يطلقها ، الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كانت تحتي امرأة وكنت أحبها ، رهها ، فقال لي : طلقها فأبيت ، فأتى عمر النبي ﷺ فذكر ، النبي ﷺ : « طلقها »^(٢) .

أمر الحديث يدل على طاعة الأب ، ويلحق به الأم في طلاق إذا تأملنا الحديث فإنه لا يدل على أن ذلك حكما عائلا ، بل واقعة معينة ، وغالب الظن أن عمر إنما كان يكرهها لسبب أمره بطلاقها لذلك .

سئل الإمام أحمد عن أمره أبوه أن يطلق زوجته مستدلا به ، فقال الإمام أحمد : وهل أبرك مثل عمر .

خ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن رجل متزوج وله أولاد ، زوجة وتشير عليه بطلاقها ، هل يجوز له طلاقها ؟

د (٢٩٢/٥) .

أبو داود (٥١٣٨) ، والترمذي (١١٨٩) ، وابن ماجه (٨٨ - ٩٢) .

(٣) وإن حلف بها بصيغة الإلزام بأن قال : « عليّ الحرام » فإن قصد التحريم للزوجة كان ميمًا .



المسألة السادسة : الاستثناء في الطلاق :

أي : إذا قال لزوجته : أنت طالق إن شاء الله ، لا يقع به الطلاق .
ورسل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن رجل حلف بالطلاق ثم استثنى هنية بقدر ما يمكن فيه الكلام ؟
فأجاب : (لا يقع فيه الطلاق ، ولا كفارة عليه والحال هذه ، ولو قيل له قل : إن شاء الله ينقعه ذلك أيضًا ولو لم يخطر له الاستثناء إلا لما قيل له ، والله أعلم^(١) .



المسألة السابعة : هل يجوز التوكيد في الطلاق ،

يرى بعض العلماء أن الوكالة في الطلاق لا تصح ، وحجتهم في ذلك أن الطلاق حمله الله بيد الرجل ، فلا يملك أحد أن يطلق سواه .
وذهب أكثر العلماء إلى جواز الوكالة في الطلاق ، وهذا هو الراجح ،

(١) مجموع الفتاوى (٢٣٨/٣٣) .

ة ميم ؛ لأن التحريم لا يلزمه .

عباس رحمته الله : « الحرام ميم بكفرها » ثم قال : لقد كان لكم له أسوة حسنة^(١) .

مينة الثانية : فهي كفارة ميم أيضًا

، هذا الأمر ما لو قال لها صراحة : « أنت عليّ حرام » هكذا يصح فما حكمهما ؟

العلماء في ذلك على نحو عشرين قولاً :

ختاره أن هذا منكر من القول وزور ، وأنه أشبه بالظهار ،
شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله .

ذا فيتلخص مما سبق :

لحرام إذا أوقعه باللفظ الصريح المنجز كان ظهارًا حتى لو نوى ذلك بأن يقول لزوجته : « أنت عليّ حرام » ، أو « حرمتك » .

حلف به كان ميمًا في حالة التعليق وذلك بأن يقول لها : إن ت عليّ حرام ، وقصد به تحريمها أو تطليقها .

(١) وأحمد (٢٢٥/١)

القيم في إعلام الموقعين (٣/٧٦) .

سنة ، فإن المطلق في الحقيقة هو الزوج ، ولكن طريقة تطليقه بالتوكيل غيره ، ولذلك فإن هذا الغير لا يملك أن يطلق له إلا

تقيم **رَمَلَةً** : (ولا معنى لمنع توكيل الأجنبي في الطلاق ، يله في النكاح والخلع ، وقد جعل الله سبحانه للحكمين الزوجين عند الشقاق ؛ إن رأيا التفريق فرقا ، وإن رأيا وهو طلاق أو فسخ من غير الزوج ، إما برضاه إن قيل : وإما بغير رضاه إن قيل : هما حكمان ، وقد جعل في علي الزوج من يطلق عنه ، أو يخالع ، لم يكن في الله ، ولا مخالفة لدينه ، فإن الزوج هو الذي يطلق إما ...)^(١)

، يُحدد لموكله زوجته التي يطلقها (خاصة إذا كانت له وأن يلتزم الموعد الذي يطلق فيه إن حدد له ، وأن يوقع

دليل على جعل المعصمة بيد المرأة تطلق الزوج متى

(٢)

شاءت ، وهو شرط باطل لو اشترطاه فكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط^(١) .

المسألة الثامنة ، في ادعاء الزوجة الطلاق والزوج منكر ،
عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده عن النبي ﷺ قال : « إذا ادعت المرأة طلاق زوجها ، فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استحلف زوجها ، فإن حلف بطلت شهادة الشاهد ، وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر ، وجاز طلاقها »^(٢) .

ويخلص من ذلك إن ثبت الحديث ، أن دعوى المرأة بوقوع الطلاق لا يثبت .

وأنها إذا جاءت بشاهد واحد فحلف الزوج بطلت دعواها .
وأما إذا نكل الزوج فلم يحلف حكم لها وأجيز الطلاق .



(١) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (٢٠/١٠٠-٥٢٤٥) ترتيب الدويش .

(٢) رواه ابن ماجه (٢٠٣٨) ، والدارقطني (١٦٦/٤) ، وصححه البوصيري في « الزوائد » ، وقراه ابن القيم في « زاد المعاد » (٢٨٣/٥) ، وأما الشيخ الألباني فقد ضعفه انظر ضعیف الجامع (٣١٠) .

القول الثاني : إذا وجد الرق في أحد الزوجين كان الطلاق - بسبب الرق - اثنتين ، فإذا كان الزوج حرًا والزوجة أمة فالطلاق اثنتان ، وكذلك إذا كان الزوج عبدًا والزوجة حرة يكون الطلاق اثنتين .

القول الثالث : أن الأمر متعلق بالزوج ، فإن كان حرًا فالطلاق ثلاثًا سواء كانت الزوجة حرة أم أمة ، وإن كان عبدًا فالطلاق اثنتان سواء كانت الزوجة حرة أم أمة . وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد في ظاهر مذهبهم .

القول الرابع : أن الطلاق متعلق بالزوجة ، فالزوج (سواء كان حرًا أو عبدًا) يطلق ثلاثًا إذا كانت الزوجة حرة ، ويطلق اثنتين إذا كانت الزوجة أمة . وهذا مذهب أبي حنيفة .

قلت : وقد ذكر ابن القيم هذه المسألة وأقوال العلماء ولم يرجع شيئًا ، إلا أنه أشار بأن الأحاديث الواردة في ذلك كلها ضعيفة ، والآثار الناجية عن الصحابة منعارضة ، وليس بعضها أولى ببعض ، ثم بين مأخذ كل فريق من حيث القياس ^(١) .

قلت : ويترجح عندي - والله أعلم - مذهب الظاهرية لأن النصوص الواردة في الطلاق من القرآن والسنة الصحيحة لم تفرق بين عبد وحر ،

تمام العدة في هذه المكاتيب وصحيح السنة

ثمة التاسعة : إذا عتقت الأمة وزوجها عبد ،

عباس ^{رضي الله عنه} قال : « كان زوج بريرة عبدًا أسود يقال له : ابني فلان كاني أنظر إليه يطوف وراءها في سلك

الحديث : أن « بريرة » كانت أمة وهي زوجة لعبد يقال له : م اعتقت بريرة ، وفي هذه الحالة يكون لها الخيار إما أن تظل ، وإما أن تفارقه ، وهل هذا الفراق فسخ أم طلاق ؟ خلاف م ، والراجح أنه فسخ .



العاشرة : في حكم طلاق العبد ،

العلماء في طلاق العبد ، هل يملك طلقين فقط أم ثلاث ، النحو الآتي :

قول : قالوا : إن طلاق العبد والحر سواء يملك فيها ثلاث سواء في ذلك كانت الزوجة حرة أم أمة وهذا مذهب أهل

١٠٧/ - خج ١ ، والترمذي (١١٥٦) ، وانظر ما يتعلق بالمسألة عند

١٣٨٠ ، وسلم (٧٥٥) ، والشافعي (١٦٢/٦) .

(١) زاد المعاد (٥/ ٢٧٥ ، ٢٧٧) .

من المصالح المرسلة لإثبات الحفوق ، كما هو الحال عند النكاح . لكنه إذا لم يكتبه عند المأذون فعليه أن يتقي الله وليعلم أنه من الطلاق المحسوب عليه ، فإنه بمجرد تلفظه به سواء كتبه عند المأذون أو لم يكتبه نرتب عليه أحكامه الشرعية .

(٧) على المأذون الشرعي ألا يوقع الطلاق البدعي ، بل يبين لهما الحكم الشرعي ، ويؤخرهما حين طهر المرأة طهراً لم يجامعها فيه الزوج ليقع الطلاق على السنة ، لكن إن كان الزوج قد طلق بالفعل وأراد إثبات الطلقة ، وكان طلاقه بدعيًا فيجوز للمأذون إثبات الطلاق ؛ لأنه قد وقع بالفعل على القول الراجع .

(٨) إذا تواعد الزوجان على الطلاق في يوم ما ، لم يقع الطلاق حتى يوقعه ، فإذا جاء الموعد ولم يطلق لا يحسب طلاقاً .

(٩) قال ابن حزم رحمته الله : (ويطلق من لا يحسن العربية بلغته باللفظ الذي يترجم عنه في العربية بالطلاق ، ويطلق الأبكم والمريض بما يقدر عليه من الصوت والإشارة التي يوقن بها من سمعها قطعاً أنهما أرادا الطلاق) (١) .

(١٠) إذا طلق امرأته ، ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهداً أو مخبراً

(١) الأشلى (١١/٥١٤) المسألة (١٩٦٥) .

جعل الله لأجلها الطلاق الرجعي اثنين قبل الثالثة هي في الحر

انت ،

بالزوجين أن يتقيا الله في أمر الطلاق ، فلا يوقعانه إلا إذا
ب يستدعي ذلك .

، أن يتقي الله إذا وقع الطلاق ، فلا يهضم أحد حق الآخر
وَلَا تَنْسَوُا الْفَعْلَ بَيْنَكُمْ ﴿البقرة: ٢٣٧﴾ .

ل لرجل أسلم وزوجته باقية على شركها أن يقيمها معه ، بل
يفارقها إلا إذا كانت كاتبة .

أأسلمت فإنها لا تبقي مع زوجها المشرك سواء كان كاتبة

ت المرأة لزوجها : «أنت طالق» ، أو «أنت حرام علي» أو
كله لغو وباطل ، ولا يقع به طلاق ولا ظهار ولا شيء ،
بر الله وتوب إليه .

الرجل زوجته لا يقع به طلاق ، وعليه أن يتوب إلى الله ،
نون لعائنا ولا فاحشاً ولا بدنياً .

لطلاق عند المأذون في الوثائق الرسمية أمر حسن ، وهو

النشوز

معناه : معصية المرأة لزوجها فيما يجب عليها .

وأصل النشوز : الارتفاع ، وسميت معصيتها نشوزاً لأن الـ

على زوجها ، وتعالى عليه ولا تقوم بحقه .

ومن امثلة ذلك :

امتناعها عن الاستمتاع بها في الفراش .

وكذلك إذا أجابه وهي متبرمة ساخطة ؛ لأن ذلك لا يـ

كمال الاستمتاع .



كيف يعامل الرجل زوجته الناشز :

قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ مَرَّةً وَآخَةً الْمَعْصِیَیْنَ وَاصْرُوهُمْ فَإِنْ أَطَعْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ سَبِيلٌ عَسَىٰ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْيُسْرَىٰ مِنْهُمْ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ خَافَ أَنْ لَا يَأْتِيَهُ الْيُسْرَىٰ مِنْهُمْ فَأُولَٰئِكَ سَبِيلٌ ۚ﴾

أولاً ، أن يعظها ؛

والمقصود بالموعظة تليين القلب بتذكيرها بما يكون لها من
إن أطاعت ، وما ينتظرها من العقاب إن خالفت . سواء كان ٥

أو مستفتياً ، لا يقع إلا طلاقاً واحداً .

(١١) إذا تبقت المرأة أن زوجها طلقها ثلاث تطليقات فلا يجوز لها أن تمكثه منها ، فإن فعلت وأمكنته فهي زانية ؛ ولذا تنصح بتسجيل وفائع الطلاق التي تقع شفهيّاً في السجلات الرسمية حتى لو كان بينهما تصالح ومراجعة ، وذلك لكي لا ينكر الزوج عدد هذه الطلقات في يوم من الأيام .

(١٢) مسائل الطلاق يسأل عنها المطلق بنفسه ، ولا تكون بإرسال نائب عنه ؛ لأنه قد يحتاج المفتي أن يستفهم من السائل عن نيته وألفاظه ونحو ذلك .



ري .

جل أن يكون فظناً ليقا يحسن كيف يعظها ، وما هي المواطن على قلب زوجته ، وذلك من دوام عشرته لها ومعرفته بصيتها وما الذي يتجع فيها من الكلمات والتحذيرات . هجر في المضجع .

بالمضجع : الفراش ، وذلك بألا ينام معها في الفراش . فيجوز أن يهجرها وهو في نفس البيت ، وهو الأصل ، رها خارج البيت .

لـ رَحَلَهُ : (والجمهور على أن المراد بالهجران : ترك والإقامة عندهن على ظاهر الآية) (١) .

ﷺ قال : أتى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً ، وقعد في تسع وعشرين ، فقيل : يا رسول الله إنك آليت شهراً ، تسع وعشرون (٢) .

بـ معاذية بن حيدة رَحَلَهُ قوله ﷺ : « ولا تهجر إلا في

(٣٠١) .

(١) : ومسلم (ص ٧٦٤) ، والترمذي (٧٩٠) ، والنسائي (١٦٦/٦) .
يو دارود (٢١٤٢) ، وابن ماجه (١٨٥٠) ، وصححه الألباني =

فالحديث الأول أثبت الهجر خارج البيت والثاني منعه ، ولا منافاة بينهما .

قال الحافظ رَحَلَهُ : (والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال ، فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها ، وبالعكس بل الغالب أن الهجران في غير البيوت ألم للغوس وخصوصاً النساء لضعف نفوسهن) (١) .

ويرى بعض العلماء أن المقصود بأن يهجرها في المضجع أي يولي لها ظهره ، ولا يكلمها .

ثالثاً ، ان يضربها ،

عن عبد بن زعنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال : « لا يجلد أحدكم امرأته جلد العيد ثم يجامعها في آخر اليوم » (٢) .

وقد جاء في الحديث المتع من أن يكون الضرب مبرحاً ، فمن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حجة النبي ﷺ قال النبي ﷺ : « ولكم عليهن

= في صحيح الترغيب (١٩٢٩) .

(١) فتح الباري (٣٠١/٩) .

(٢) البخاري (٥٢٠٤) ، ومسلم (ص ٢١٩١) ، والترمذي (٢٣٤٣) ، وابن ماجه

(١٩٨٣) .

يشكون أزواجهن ، فقال النبي ﷺ : « لقد طاف بآل محم
 يشكون أزواجهن ليس أولئك بخياركم »^(١) ، ومعنى « ذئ
 قال الشافعي رحمه الله : (يحتمل أن يكون النهي على الا
 على الإباحة ، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن
 نزولها فيه)^(٢) .

(٢) المقصود بالضرب هو التأديب ، وليس الانتقام ك
 الجهلاء ، من ضرب أزواجهم بكل ما يملكه من قوة ،
 العصي الغليظة ، وربما رمى بأثاث البيت ، وهذا كله
 المرءات .

(٣) ليس من التأديب : التقيح لها وسبها بالألفاظ البذ
 بهذه الألفاظ إلى سب أبويها وعشيرتها ، فالمرء ليس بالعا
 ولا الفاحش ولا البذيء .

(٤) متى عادت المرأة عن تشوزها فليس له عليها ،

- (١) حسن لغره : رواه أبو داود (١٤٦) ، وابن حبان (٤١٨٩) ،
 عند البيهقي (٣٠٤/٧) ، قال الحافظ (٣٠٣/٩) : وله شاهد من
 في صحيح ابن حبان .
 (٢) نقلًا من فتح الباري (٣٠٤/٩) .

ألا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربًا غير
 مبرح »^(١) .

قال النووي رحمه الله : (والضرب غير المبرح : هو ما ليس بشديد ولا
 شاق ولا مؤذي)^(٢) .

قال ابن عثيمين رحمه الله : (أما عن كميته - يعني الضرب - فإنه لا
 يزيد عن عشر ضربات لقول النبي ﷺ : « لا يجلد فوق عشرة
 أمشاط إلا في حد من حدود الله »^(٣)^(٤) .

ملاحظات :

(١) وردت أحاديث في النهي عن ضرب النساء فمن ذلك عن إياس
 بن عبد الله ابن أبي ذباب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تضربوا
 إماء الله ، فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال : « ذرّن النساء على
 أزواجهن فرخص في ضربهن ، فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثير

(١) مسلم (١٢١٨) ، وابن ماجه (٣٠٧٤) ، وأحمد (٦٧/٢) .

(٢) مسلم شرح النووي (٣/٣٤٥) .

(٣) البخاري (٦٨٤٨) ، ومسلم (١٧٠٨) ، وأبو داود (٤٤٩٢) ،
 والترمذي (١٤٦٣) ، والنسائي في الرجم ، وابن ماجه (٢٦٠١) .

(٤) الشرح المتع (٣٨٤/٥) . ط . الإسلامية .

والاستهزاء ، وكثرة اللوم والمعتب ، وتعديد ما سبق من زلاتها ؛ لأن الله يقول : ﴿ فَإِنْ أُلْمَسْتُمْ فَلَا تَتَّبِعُوا عَلَيْهِمْ مَسْئَلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴾ [النساء : ٣٤] .



إرسال الحكمين :

إذا وصل الأمر إلى أشده ، وخشينا الشقاق بين الزوجين أرسلنا إليهما حكمين يحكمان بينهما . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَرْسِلُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ [النساء : ٣٥] .

فيرسل إليهما حكمان لهما من العلم والثقة والمعرفة ما يؤهلهما للحكم بينهما ، على أن يكون هذان الحكمان أحدهما من أهله والآخر من أهلها ؛ لأنهما أعرف بشئونهما وأرفق لهما من الأجبيين^(١) .

ملاحظات :

(١) هذان الرجلان « حكمان » كما ذكر ربنا ﷺ ، فلهما أن يقضيا بما يراه دون الرجوع إلى الزوجين ، وما يحكمان به فهو ملزم

(١) زاد المعاد (٥/٥٢١) .

عليهما « رضا الزوجين أم كرها ، فلهما أن يحكما بالتفريق أفضل .

وقد قال بعض أهل العلم أنهما « وكيلان » عن الزر بصحيح بل هم « حكمان » كما ورد في الآية^(١) .



(١) والفرق بين الوكيل والحاكم ، أن « الوكيل » لا يتصرف إلا بإذن من فلا يملكان التفريق بينهما إلا بإذن الزوجين ، وأما « الحكم » فهو فاع وعلى هذا فهما يملكان التفريق بينهما دون الرجوع إليهما .

إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق إلا أنني أخاف الكفر فقال رسول الله ﷺ : « فخردين عليه حديقته ؟ » فقالت : نعم ، فردت عليه وأمره بفراقها^(١) .



شروط الخلع :

اعلم أنه لا يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق من زوجها من غير سبب ، لما ثبت في الحديث عن ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة »^(٢) .

وعلى هذا فإنها لا تطلب الطلاق إلا بشرط أن يخاف ألا يقيما حدود الله ، ويان ذلك : أن تكره المرأة زوجها بسبب ما فتخاف ألا تؤدي حق الله في طاعة زوجها .

قال ابن قدامة رحمه الله : (وجملة الأمر أن المرأة إذا كرهت زوجها تخافه أو خلقه ، أو دينه ، أو كبره ، أو ضعفه ، أو نحو ذلك ، وخشيت ألا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخالعه بعرض تغتدي به نفسها منه

(١) البخاري (٥٢٧٦) ، وأبو داود (٢٢٢٩) ، والنسائي (١٦٩/٦) ، وابن ماجه (٢٠٥٦) .

(٢) صحيح : أبو داود (٢٢٢٦) ، والترمذي (١١٧٨) ، وحسنه ، وابن ماجه (٢٠٥٥) .

كتاب الخلع

« الزوجة على مال ، مأخوذ من خلع الثوب ، لأن جل معنى^(١) .

فراق الرجل زوجته بهذا قابل للمرض يحصل لجهة

« فداء » ، لأن المرأة تغتدي نفسها من زوجها .



وعيقه :

﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا افْتَدَتْ »^(٢) .

اسم رضي الله عنها قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس

(١) (٣٩٥/٩) .

(٢) (٣٩٦/٩) ، وانظر المحلى (٥٨١/١١) ، وانظر الشرح المختص (٥/

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُفِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ﴾^(١) (٢٦٩).



نزع فسخ ام طلاق،

أهل العلم في ذلك، فيرى بعضهم أنه طلاق بائن محسوب
مذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي في أحد قوليهِ، ويرى
سخر للتركاح وفرقة بائنة، ولكنه ليس من الطلاق الثلاث،
أحمد والقول الآخر للشافعي واختيار طائفة من أصحابه،
يهور فقهاء الحديث كإسحاق بن راهويه وأبي ثور وداود،
ابن خزيمة. فمن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت
النبي ﷺ عدها حيضة^(٢).

ت عن ابن عباس وأصحابه، وعن ابن عمر^(٣).

لذا: أنه لو طلقها تطليقتين، ثم خالعاها، فهل يجوز له أن

٥١-

يد (٢٦٩) . وصححه الشيخ الألباني .

يد (٢٦٣-٢٦٢) .

الجواب : نعم ، لأنه بقي له طلقة ، وهو لم يطلقها ، بل فسخ
النكاح .

وقد وردت آثار عن بعض الصحابة رضي الله عنهم تخالف ما ذهب إليه ابن
عباس لكنها كلها لا تصح ، ولم يصح في الباب من الآثار إلا أثر ابن
عباس ، وقد ثبت عن عثمان رضي الله عنه أنه أمر المختلعة أن تستبرئ بحيضة .
قال ابن تيمية رحمته الله : (ولو كانت مطلقة لوجب عليها أن تبرئ ثلاثة
قروء)^(١) .

قلت : أما أثر ابن عباس فقد رواه عبد الرزاق بسنده أن طاموسا قال :
كنت عند ابن عباس إذ سأله إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص فقال : إني
أستعمل ماهنا ، وكان ابن الزبير يستعمله على اليمن على السعيات^(٢) -
فعلسني الطلاق فإن عامة تطليقتهم الفداء ، فقال ابن عباس : ليست
بواحدة - وكان يجيزه - يفرق به ، قال : وكان يقول : إنما هو الفداء ،
ولكن الناس أخطئوا اسمه ، فقال لي حسن بن مسلم : قال طاموس :
فرددت ابن عباس بعد ذلك ، فقال : ليس الفداء بتطليق ، قال : وكنت
أسمع ابن عباس يتلو في ذلك : ﴿وَالطَّلَاقُ بِرَبِّصَتٍ بِأَنْفُسِهِمْ ثَلَاثَةً

(١) انظر مجموع الفتاوى (٢٨٩/٣٢) .

(٢) أي : أنه يؤلفه على جمع الأموال ونحوها .

﴿قُرُوءًا﴾ (البقرة: ٢٢٨)، ثم يقول: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيكَ أَنْ تَذَنَّتْ بِدِّهِ﴾. ثم ذكر الطلاق بعد الفداء قال: وكان يقول: ذكر الطلاق قبل الفداء وبعده، وذكر الله الفداء بين ذلك، فلا أسمع ذكر في الفداء طلاقاً قال: وكان لا يراه تطليقاً^(١).

ومعنى هذا أن الله ذكر الطلاق في أول الآية فقال: ﴿أَطْلَقُوا مَرَّتَانٍ﴾، ثم ذكر الخلع، ثم ذكر الطلقة الثالثة فقال: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾. فلو كان الخلع طلاقاً لكان أربع تطليقات.

قلت: ومن الأدلة أيضاً: عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت: اختلعت من زوجي، ثم جئت عثمان فسأله ماذا علي من المدة؟ فقال: لا عدة عليك إلا أن تكوني حدية عهد به فتصكتي حتى تحيض حيضة، قال: وأنا متبع في ذلك قضاء ورسول الله ﷺ في مريم المغالبة^(٢) كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه^(٣).

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق (١١٧٦٥)، رواه نحوه سعيد بن منصور (١٤٥٥)، والبيهقي (٣١٦/٧).

(٢) المغالبة: نسبة إلى بني مغال قبيلة من الأنصار.

(٣) صحيح تشواهده: رواه النسائي (١٨٦/٦)، وابن ماجه (٢٠٥٨)، وانظر سنن البيهقي (٤٥٠/٧)، والحاكي (٢٣٧/١٠).

تبيده: يرى بعض العلماء أن الخلع طلاق لما ثبت في حديث ثابت بن قيس أن الرسول ﷺ قال له: «أقبل الخلع تطليقة»، وهذه الرواية وإن كانت في صحيح البخاري، فلا أزهري بن جميل قال البخاري في آخره: لا يتابع فيه عن ابن عباس البخاري يرى أن لفظه شاذ.

قلت: الرواية المحفوظة ما تقدمت بلفظ: «وأمره بفرا فيه الأمر بالتطليق».



الحفاظ الخلع:

اعلم أن الخلع بذل عوض لتفدي به المرأة نفسها والألف ذلك لها صريح:

(أ) أن يخلعها بلفظ الطلاق المصريح، كأن يقول: طأ ذلك على عوض).

(ب) أن يخلعها بلفظ كناية الطلاق مع قصده وقول: يقول: حررتها بألف جنه مثلاً. وينوي بذلك فراقها.

(ج) أن يخلعها بلفظ «الخلع» أو «الفسخ» أو «الف طلاقاً».

الثاني : العوض (وهو بذل المال) ويتعلق به أمور :

(١) يصح أن يكون العوض من الزوجة نفسها وهو لا خلاف فيه .
ولكن هل يجوز لإنسان أن يطلب من آخر طلاق زوجته مع بذله
العوض له ؟

الجواب : فيه تفصيل : إن كان لمصلحة الزوجة فجائز كأن يكون
الزوج لا دين له ولا خلق والمرأة سالحة ، فهو يريد أن ينقذها من يده ، ولا
تملك العوض مثلاً .

وقد يكون لمصلحة الزوج كعكس المثال السابق فهو جائز .
وقد يفعل ذلك ليتزوجها هو فهذا حرام ، أو للإضرار بالزوجة فهذا
حرام أيضاً .

(٢) كل ما يصح أن يكون مهراً يصح أن يكون عوضاً في الخلع ،
وعلى هذا فلا يصح أن يخالها بمحرم .

(٣) هل يجوز أن يخالها على غير عوض ؟ رجع شيخ الإسلام ابن
تيمية جوازه ؛ لأنه حق للزوج ، فإذا أسقطه باختياره فلا حرج ، ولأنه في
الحقيقة قد تحقق العوض بأنها أسقطت نفقتها عليه لو كان الطلاق رجعيًا .

(٤) هل يجوز له أن يأخذ أكثر مما أعطاه ؟ فيه خلاف بين العلماء :
والراجح : نعم يجوز لعموم الآية في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُا

حُرْمًا ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَخْذُهُ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ
تَكُونُوا مِثْلَ آبَائِكُمْ أُولَئِكَ يَفْقَهُوا نِسَاءَهُمْ أَلَّا يَفْقَهُا أَلَّا يَفْقَهُا ﴾ [النساء :
٤٠] يمكن إعضالها في الحالات الآتية :

زنت جاز له أن يضيق عليها لتختلع كما قال تعالى في الآية :
﴿ يَأْتِيَنَّ بِفَجَسَكَةٍ مَبْتَضَرَّةٍ ﴾ ، ويرى ابن عثيمين أنه يجوز له
تلك إذا خرجت تكلم الشباب وتكلم معهم في الهاتف .
وكذلك إن تركت فرضاً من فرائض الله كتركها للصلاة أو
زكاة ، أو ترك الحجاب ، فله أن يعضلها إذا لم يكن من
بيل ، وأما إن كان يمكن أن يربها وتبقى وهو يرغب فيها فلا

إذا نشرت بأن عصت زوجها فيما يجب عليها ، ولم يمكنه
إزله إعضالها لتفدي^(١) .

المترتبة على الخلع :

على الخلع آثار :

الفراق ، وقد تقدم أن الصحيح أنه فسخ وليس طلاقاً .

ح المتن (٣٩٦/٥) ط . الإسلامية .

ح المتن (٣٩٦/٥) ط . الإسلامية .

كتاب الإيلاء

معنى الإيلاء :

لغة ، الامتناع باليمين .

وشرعاً ، أن يحلف الزوج على ترك وطء زوجته ، وسواء حدد مدة أو أطلق ، كأن يحلف ألا يطأها شهراً ، أو أربعة أشهر ، أو ستة ، أو يحلف ألا يطأها بدون تحديد لمدة . ويدخل في ذلك إذا حلف أن لا يجمعه وإياها سقف أو بيت .



حكمه ،

قال تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ وَرَبُّهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ أَتَاهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ عَفْوٌ رَّحِيمٌ ۝ وَإِنْ مَرَّتْهُ السُّلَالَةُ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝﴾ (البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧) ، ومعنى « يؤلون » يحلفون .

وعلى هذا إذا ألى الرجل من زوجته ، فإن كانت المدة التي ألى فيها أكثر من أربعة أشهر ، ترك حتى تمضي عليه الأربعة أشهر ، ثم يؤمر إما أن يجماعها وأما أن يفارقها .

وأما إن كانت المدة أقل من ذلك فلا يطالب بشيء لما ثبت في الحديث

ثَلَا جُنَّاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَقْنَدَتْ يَدَهُ ﴿ [البقرة : ٢٢٩] ، وهذا هو مذهب علماء وهو الصحيح .

إذا خالعت الحامل بنفقة عدتها صح الخلع ، بمعنى أنها تسقط عنه ، لأنها واجبة في هذه الحالة ، والخلاف بين العلماء هل هو أجل الحمل ، أو للحمل نفسه ، وعلى أى تقدير فيصح الخلع ، ت للمرأة فقد استقطبت حنفها ، وإن كانت للحمل فقد التزمت به بدلاً عن زوجها .

إذا علق الزوج الخلع على شرط بأن يقول لها مثلاً ، إن أعطيتني أنت طالق ، فأعطيه ولو بعد فترة فإنه يقع الخلع ، لكنه يمكنه في الرجوع قبل أن تعطيه على الرجوع . وهو ما ذهب إليه شيخ تسمية رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ .

يلم أن الخلع لا يسقط بقية الحقوق ، فإن خالعت على يذل لها عليه شيء من الحقوق كبقية مهر ، أو دين اقترضه منها ، أو على نفسها في غيبته ، فلها كل هذه الحقوق ، ما لم تكن .



« أن رسول الله ﷺ آلى من نسائه شهراً^(١) .



شروط الإيلاء ،

يشترط لصحة الإيلاء شروط : -

(١) أن يحلف بالله ، أو باسم من أسمائه ، أو صفة من صفاته ، وأما إن حلف بالطلاق أو بالظهار أو نحوه فلا يكون إيلاء .

(٢) أن يكون الزوج المولي أهلاً للطلاق ، وذلك بأن يكون بالغاً عاقلًا مختارًا غير مكره . (راجع في ذلك أبواب الطلاق من يصح طلاقه ومن لا يصح) .

(٣) أن تكون المرأة محلًا للوطء ، فلو قال لامرأة لم يتزوجها : والله لا أجامعك إن تزوجتك سنة أشهر مثلاً ، فلا يقع إيلاء ؛ لأنها ليست زوجة له عند القسم .

تنبيهات ،

(١) اختلف الفقهاء إذا كان الزوج غير قادر على الاتصال الجنسي بزوجه كالحجوب والمشلول ، ثم حلف ألا يطأها أكثر من أربعة أشهر هل

(١) البخاري (٣٧٨) ، (٥٢٠٣) ، الرزقي (٦٩٠) ، والنسائي (٣٨١/٧) .

بعد ذلك إيلاء ؟

فالجمهور يرون أنه غير شرل ؛ لأنه سواء حلف أم لم يحلف بقوى على وطئها . ويرى ابن حزم أنه مول لعموم الآية : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ رَبِّهِمْ أَنْ يَكُونُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ لَئِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ (النور ٢٤) ، لأن الله لم يخص بذكر غيره فوجب أن يكلف من الفينة ما يطبق ، وهو مطلق بلسانه ، ومراجعته مضجعها ، وحسن صحبتها^(١) .

(٢) حدد كثير من العلماء أن مدة الإيلاء أربعة أشهر وأنها لا تكون إيلاء ، والصحيح أن كلمة إيلاء عامة في الآية ، سواء كثرت ويؤيد ذلك الحديث : « آلى رسول الله ﷺ من نسائه أن الفرق بينهما ما يترتب عليه ، فإن كان أقل من أربعة أشهر الزوج بشيء ، وإن كان أكثر من أربعة أشهر فالحكم كما جاء أن يطالب بالقيء وذلك بجماعها ، وإلا فالطلاق .

وأصل القبيء الرجوع ، ومقصوده هنا : « الجماع » ، قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَزْوَاجًا ﴾ (النور ٢١) ، (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن القبيء لا يمكن له علل)^(٢) .

(١) المحلى (٢٤١/١١) .

(٢) المغني (٣٢٤/٧) .

(٣) يرى بعض العلماء أنه إذا آلى منها وهي في عدتها من طلاق رجعي أن ذلك إيلاء ويثبت له حكمه ، والصحيح أنه ليس بإيلاء حتى يرتجمها .

(٤) إذا حلف ألا يطأها حتى تأتي بمحرم كشراب الخمر مثلاً ، فهو آثم ، ولا نطية الزوجة ، قال ابن عثيمين رحمته الله : (هذا الإيلاء لا يقع ؛ لأنه على شيء محرم ... وهذا الرجل يؤمر بالجماع ولا يفسخ منه النكاح) ^(١) .

(٥) إذا قال لها : لا أجامعتك حتى تسقطي ذنبتك ، أو أن تهبي لي مالك ، فهذا مؤل ^(٢) .

(٦) إذا علق وطأها على أمر مستحيل كان مؤثماً كأن يقول لها : حتى تصعدي إلى السماء ، أو تقلبي الحجر ذهبا ، أو لا أطوك حتى تحملي مني .



الآثار المترتبة على الإيلاء .

يرتقب على الإيلاء ما يلي :

(أ) إذا وطأ الزوج زوجته قبل انقضاء الأربعة أشهر ، لزمته كفارة

(١) الشرح المتبع (٥٧٩/٥) .

(٢) المصدر السابق .

البمين ، ولا شيء عليه غير ذلك ، ويكون بذلك خرج (ب) وإذا انقضت الأربعة أشهر ولم يطأ زوجته ، الجمهور من العلماء أنه يوقف ويطالب بالبيعة بجماعها أ على واحدة منهما ولا بد .

قال ابن قدامة رحمته الله : (ولا تطلق زوجته بنفسه ، ومقصوده : أن مضي المدة وهي الأربعة أشهر لا يكف حتى يوقف الزوج ويؤمر بالبيعة أو الطلاق ، وهذا هو الرأى عليه أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم .

(ج) قال الخوفاي رحمته الله : (أو يكون له عذر من شيء ، لأنه لا يمكن معه الجماع ، فيقول - أي : الزوجة - جامعتها ، فيكون ذلك من قوله فيعة للعذر) ^(١) .

قال ابن قدامة رحمته الله : وإن كان معذوراً ففاء بلاء الوطء أمر به ، فإن فعل ، وإلا أمر بالطلاق) ^(٢) .

د- ما الحكم لو امتنع من الطلاق أو البيعة ؟

(١) المغني (٥٢٩/٨) .

(٢) انظر المغني (٣٢٧/٧) .

(٣) المغني (٣٣٠/٧) .

يرى كثير من أهل العلم أن الحاكم يطلق عليه إذا طلبت المرأة منه تطليقها ، فيستوفي لها حقها بتطليقها .

ويرى بعض أهل العلم أنه ليس للحاكم أن يطلقها ، ولكن له أن يضييق عليه ولو بالحبس حتى يستوفي لها الحق إما بأن بقي ، وإما بأن يطلق .
ملاحظات :

(١) تحسب مدة الإيلاء من وقت إيلائه ، لا من وقت مطالبة المرأة بالرجوع ، ودليل ذلك أن الله تعالى قال : ﴿ الَّذِينَ يُؤْذُونَ بَنَاتَهُنَّ فَإِنَّهُنَّ رَجَعْنَ إِلَى اللَّهِ فَمَحَضَهُنَّ فَأُولَئِكَ عَلَى اللَّهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النساء : ٢٢٦] . فجعل الله التبرص مقروناً بوصف وهو الإيلاء .

(٢) تقدم أنه إذا كان غير قادر على الوطء أن يفى بالقول الحسن بلسانه ، ومراجعته مضجعا ، وحسن صحبتها .

(٣) إذا تغيب الزوج عن زوجته مدة من الزمن لسفر ، أو علاج لمرض ، أو نحو ذلك ، فلا يعد ذلك إيلاء ولا طلاقاً ، حتى لو هجرها إضراراً بها بدون قسم ، لا يعد موتاً وللمرأة الحق في هذه الحالة بطلب الطلاق للإضرار بها لأنه ، « لا ضرر ولا ضرار » .

(٤) يعتبر رجوع الزوج عن إيلائه بوطئها ، ولو بتغيب الحشفة (رأس الذكر) ؛ لأن هذا يعتبر جماعاً وإن كان لم تكتمل فيه لفظة الجماع ، فإن لم

يقر على جماعها . كان فيه بالقول الحسن ومضاء صحبتها .

(٥) إذا رضيت المرأة ، ولم تطالب زوجها المولي بالطا المدة (الأربعة أشهر) ، فلا يطالب بالطلاق ، ويرى ابن القفطة سواء طالبت المرأة أم لم تطالب ؛ لأنه حتى الله في (٦) لا يعتبر الوطء إلا في القبل ، فإن وطئها في دبرها فلا يعد وطئاً ، وبالتالي لا يُعد رجوعاً .

(٧) إذا طلق زوجته وهو مول ، ولم يكن رجوع عز فتزوجها هل يعود إليه حكم الإيلاء ، أم أنه سقط بطلاقه والراجع أنه سقط بطلاقه ، فلا يترتب بعد زواجه منه .
(٨) ينبغي للأزواج أن يتقوا الله في أزواجهن ، فإن الإضرار بالمرأة ، وسوء معاشرتها لها ، وقد أمرنا الله بذلك بالمعروف .

(٩) اعلم أن حكم الإيلاء عام ، سواء كان الإيلاء العبد ، وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة .

(١٠) الراجع أن الإيلاء عام ، سواء كان حلفه في حالة الغضب ؛ لأن الآية لم تنص على هذا التفريق .

(١١) حل للمرأة المطالبة قبل مضي الأربعة أشهر أم

كتاب الظهار

معناه وحكمه :

الظهار مشتق من الظهر ، وهو قول الرجل لزوجته : أنت علي كظهر أمي :
وكانوا في الجاهلية يجعلون الظهار طلاقاً ، فأبطل الإسلام هذا
الحكم ، وجعل حكمه مختلفاً وهو منع الرجل من مجامعة زوجته حتى
يتكفر .

وقد أجمع العلماء على حرمة ، فلا يجوز للرجل أن يقدم على ذلك
فيظاهر من زوجه ؛ لأن الله سماه منكراً من القول وزوراً . قال تعالى :
﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم بَيْنَ يَسَائِهِمْ قَالُوا هِيَ أَهْلَتُهُمْ إِنِ أَشْهَرْتُهُمْ إِلَّا
الَّذِينَ وَلَدَتْهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة : ٢] .



من يصح منه الظهار :

يكون الظهار من الزوج المسلم العاقل لزوجته ، فإن قاله لأجنبية لا
يكون ظهاراً حتى لو تزوجها بعد ذلك .

ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم بَيْنَ يَسَائِهِمْ ﴾
والأجنبية ليست زوجة ، فلا يقع الظهار منه مرفوعه .

نقضت المدة ، وطالبته بالفدية ، فطالب هو أن يهمل ، فإن
و للإمهال لم يهمل ، لكنه يؤخر قدر ما يتمكن من الجماع

بها عذر يمنعه من وطئها كالحيض فليس لها المطالبة
بغية بالقول الحسن ومضاجعتها ، إلى أن يزول عذرهما
اعها .



ملاحظات :

(١) الظهار لا يكون طلاقاً حتى لو نوى به الطلاق .

قال ابن القيم رحمه الله : (قال الشافعي : ولو ظاهر يريد طلاقاً كان ظهاراً ، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً ، فلا يجوز أن ينسب إلى مذهبه خلاف هذا ، ونص أحمد على أنه إذا قال : أنت علي كظهر أمي أعني به الطلاق أنه ظهار ، ولا تطلق به ، وهذا الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ففسخ ، فلم يجز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ^(١) .

(٢) يصح الظهار من كل زوجة له سواء دخل بها أو لم يدخل بها ، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة ، وسواء كانت يمكن وطؤها أو لا يمكن وطؤها .

(٣) يصح الظهار من الحر والعبد على السواء ، وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة ؛ لأن الله لم يخص في الآية أحداً من أحد .

(٤) إذا قال لزوجته أنت مثل أمي ، من باب التكريم فهذا لغو لا شيء ؛ ولا يتعلق به حكم الظهار ، وإن قصد به منعه الاستمتاع بها كما يمتنع من ذلك بأمه وأخته فهو مظاهر .

(٥) اختلف العلماء إذا قال لزوجته أنت علي كيعلى أمي ، فالجمهور

بكتاب الطلاق

علي أن ذلك ظهاراً وهو الراجح ، أما الظاهرية فلم يروه الظهر .

(٦) وكذلك اختلفوا إذا شبهها بمن تحرم عليه غير الآتي :

أ - أن يشبهها بمن تحرم عليه من ذوي الرحم كالأب فأكبر العلماء على أنه ظهار ، وذهب بعضهم إلى أن الظه لنص الآية ، وأجاب الأولون بأن الله قال في الآية : **مَنْكِرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَذُرًا** [المائدة : ٢] ، وهذا موجود على ثبوت الحكم في غيرها .

ب - أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأيد كالمحرمات من الرضاعة ، والمحرمات بسبب المصاهر كالحكم في المسألة السابقة .

ج - أن يشبهها بمن تحرم عليه تحريمًا مؤقتًا كأنخت بقع به ظهار على الراجح .

د - أن يشبهها بظهر رجل فمن أحمد رحمه الله (لا يأرؤه يلزمه فيه شيء ، وذلك لأنه شبه لامرأته بما ليس بمحل

(١) انظر المغني (٧/٣٤١) .

(١) زاد المواد (٥/٣٢٥ - ٣٢٦) .

الآثار المترتبة على الظهار ،

إذا ظاهر الرجل من زوجته ترتب على ذلك أنثان :

الأول : حرمة وطء الزوجة حتى يُكْفَر ، لقوله تعالى : ﴿يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَسَكَ﴾ [المجادلة : ١٢] .

واختلفوا في غير الوطء كالمعانقة والتقبيل . هل يجوز أم لا ؟ فذهب بعض أهل العلم إلى أن المحرم فقط هو الجماع ، وأما مقدماته من معانقة وتقبيل ونحو ذلك فيرون جوازه . وهذا هو الراجح لأن الآية أرادت « الجماع » .

وذهب آخرون إلى أن مقدمات الوطء أيضاً محرمة .

الثاني : وجوب الكفارة بالعمود :

وفي ذلك أمور :

(أ) ما معنى « العمود » ؟ : اختلف العلماء في معنى العمود على أقوال .

فيرى بعضهم أنها : « إرادة المسيس » (يعني : إرادة الجماع) لما حرم بالظهار سواء جامع أم لا . وهذا مذهب الحنفية ، أي أنه يكفي في ذلك مجرد الإرادة للجماع ولو لم يجامع .

ويرى بعضهم بأن العمود معناه : « إمساك المرأة » أي عدم طلاقها ، وذلك أن إمساك المرأة بعد الظهار مدة من الزمن يسع أن يطلق فيها فلم

يطلق ، وهذا مذهب الشافعية . وقال أحمد ومالك : هو « استحلال المرأة برطحها (لكن يمنع من الوطء حتى يُكْفَر) ، وابن عثيمين رحمه الله » (١) .

وأما الظاهرية فقد ذهبوا إلى أن العمود بالقول فلا يرون الأولى حتى يمود فيظاهر منها مرة ثانية ، وهو قول ضعيف أحد من السلف .

(ب) ما هي الكفارة ؟

قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا رَكَّبُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ يُكْفَرُوا بِهِمْ وَأَنَّهُ يَمَّا قَعَمُوا فَهُمْ لَنْ يَجِدُوا فَصِيحًا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا فَاِطْعَمُوا سِتِّينَ يَسْكِينًا﴾ [المجادلة : ١٣ ، ١٤] .

وعلى هذا قال الكفارة على هذا الترتيب : عتق رقبة ، فإن شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينة .

ملاحظات :

(١) ووعي في الكفارة التشديد مراعاة للعلاقة الزرع عليها ، ومنعاً من ظلم المرأة بإيقاع الظهار عليها قال تع

(١) الشرح المفصّل (٥/٩٦) ط . المكتبة الإسلامية .

تَوْعُظُونَ بِهِ.

(٢) يحرم على الرجل أن يمسه (يجامع) زوجته قبل التكفير بعقوبة الرقية، أو قبل التكفير بالصيام، وهذا لا خلاف فيه، لكنهم اختلفوا في جماعها قبل التكفير بالإطعام، وذلك لأن الآية لم تنص على ذكر ذلك في حال الإطعام. فتمسك بعضهم بظاهر النص وأجاز جماعها إذا كان سيكفر بالإطعام. ورأى بعضهم أنه لم يذكر اكتفاء بما ذكر في الحالتين الأولين (العق والصيام)، حتى لا يطول الكلام بإعادته وهذا هو الأرجح، والله أعلم.

(٣) يحرم على الرجل أن يمسه (يجامع) زوجته قبل الكفارة فإن جامع فهر آثم، وعليه أن يتوب إلى الله، ولا تسقط الكفارة بذلك، بل يجتمع ويكفر، ولا تتضاعف عليه الكفارة، بل تبقى كما هي كفارة واحدة.

(٤) لو طلق زوجته أو مات قبل «العود» لا يلزمه شيء في تركه، لأنه لم يتعلق بدمته شيء، فالكفارة إنما تتعلق بدمته إذا «عاد» لما قال، وعلى هذا فلو عاد ومات قبل أن يكفر أخرج من تركه كفارةظهاره.

(٥) لو كبر لفظ الظهار ولم يكن كفر عن الأول لزمته كفارة واحدة، وأما إن كفر، ثم ظاهر ثانية لزمته كفارة ثانية.

(٦) أول هذه الكفارات: «عق رقبة» بأن يملكها أو يتمكّن من شرائها على وجه لا يضرب به عن كفايته أو كفايته من ممولهم، ثم يعتقها.

(٧) اختلف العلماء في «الرقبة» هل يشترط أن تكون بشرط؟ وذلك لأن الآية لم تنص على ذلك، فمنهم من على المفيد في كفارة القتل حيث وصفت «الرقبة بالإيمان»^(١) التزم بظاهر النص، ولم يقيدهما بالإيمان.

والقول الأول هو قول جمهور العلماء. وهو الأبرأ أعلم.

(٨) إذا كان التكفير بالصوم، فإنه يشترط فيه التابع؛ لقوله تعالى: «وَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» أفطر خلالها يوماً، أو صامه بنية النافلة مثلاً انقطع التتابع يستأنف الصوم من جديد.

(٩) إذا تخلل الصيام صيام واجب (كرمضان) أو فطر يوم العيد وأيام التشريق، فإنه لا يقطع التابع - أي يني - يعني: يكمل صيامه -، بل عليه أن يكمل صيامه، لا يتحائل ليقع صومه خلال هذه الأيام حتى يستريح، فلا وعليه - ثم تعمد ذلك - أن يستأنف الصيام من جديد.

(١٠) لو أفطر ناسيةً أو مكرهاً أو لعذر يبيح له الفطر.

(١١) وذلك في قول الله تعالى: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»

(١١) إذا كان التكفير بالإطعام ، فإنه لا يجد أن يراعي العدد وذلك بأن يطعم ستين مسكيناً ، كما ورد النص في الآية ، فلو أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً لم يجزئه في قول أكثر أهل العلم .
وأما عن كيفية إطعامهم فإنه يكفي في ذلك إطعام مرة واحدة لكل مسكين من قوت اليلد ، سواء جسمهم فأطعمهم طعائماً مطهئاً ، أو ملكهم القوت .



كتاب اللعان

معناه :

لغة ، حصول التلاعن بين شخصين ، وأصل الإبعاد .

واصطلاحاً ، شهادات مؤكدات بالإيمان من الزوج والزوجة - مقرونة بلعن من الزوج ، وغضب من الزوجة



سببه ، أن يذف الرجل زوجته بالزنا - والعياذ بالله بشخص معين ، أو غير معين ، أو نفى نسب ولدها منه ، أو على هذا القذف ، ولم تفر هي على ما قذفها به ، فشرع في



مشروعيته ،

ثبتت مشروعية اللعان بالكتاب والسنة :

أما الكتاب : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ

لَمْ شَهَادَةً إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ

الصَّيْفَيْنِ ⑤ وَلَفُتْسَةً أَنْ لَعَنَتْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ⑥ وَيَتَرَدُّ عَنْهَا الْمَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ تَمَّ لِمَنِ الْكَذِبُ ⑦ وَالْفُتْسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّيْفَيْنِ ⑧ [البور: ٦-٩].

وأما السنة : فمن ابن عباس رضي الله عنه أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء ، فقال النبي ﷺ : « البينة أو حد في ظهرك » ، فقال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة ؟ فجميل النبي ﷺ يقول : « البينة وإلا حد في ظهرك » ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، فليترن الله ما يرى ظهري من الحد ، فنزل جبريل وأنزل عليه : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ فقرأ حتى بلغ ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّيْفَيْنِ ﴾ فانصرف النبي ﷺ يقول : « إن الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ » ثم قامت فشهدت ، فلما كان عند الخامسة وقفوها وقالوا : إنها مرجبة ، قال ابن عباس رضي الله عنه : فنلكأت ونكصت حتى ظننا أنها ترجع ، ثم قالت : لا أفصح قومي مائر اليوم ، فصمت ، فقال النبي ﷺ : « أبصروها ، فإن جاءت به أكحل العينين ، سابغ الأليتين ، تحذلق الساقين ، فهو لشريك بن سحماء » فجاءت به كذلك ، فقال النبي ﷺ : « لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن » ① . ومعنى « أكحل العينين » : سواد في أجفان

① البخاري (٤٧٤٧) ، وأبو داود (٢٢٥٤) ، والترمذي (٣١٧٩) ، وابن ماجه (٢٠٦٧) .

العين . « سابغ الأليتين » : ضخم الأليتين (وهي مقعده الساقين) : ضخم مثل الساقين . وفي رواية أخرى عند مسلم أنس : « وإن جاءت به أبيض سبطاً قضى العينين فهو لهلال سبطاً » : السبط : الشعر المتسبط المسترسل ، « قضى » الم العينين بكثرة دمع أو حمرة .
شروط اللعان ② ،

(١) أن يكون بين زوجين ، سواء كان قبل الدخول أو به بين أجنبيين فلا لعان ، ولكن إما حد القذف على القاذف بالبيعة ، وإما حد الزنا على المقذوف إذا جاء بالبيعة .

(٢) أن يرميها بصريح الزنا ، بأن يقول : زنيته ، أو حملها منه ، وأما إن قال لها : قبلك فلان ، أو استمتع بك وطء ، فهذا لا يثبت به اللعان ، لأنه لا يثبت به القذف .
(٣) أن تكذبه الزوجة ، فإن أقرت بما رماها به أقبح وكذلك إن سكنت فلم تنكر .

(٤) أن يكون الزوج بالقاء عاقلاً مختاراً غير مكره حين

(١) مسلم (١٤٩٦) ، والنسائي (١٧١/٦) .

(٢) انظر المغني (٢٤٨/٧) ، والشرح المتع (٦٢١/٥) .

ثون أمام الإمام أو نائبه (يعني أمام القضاء) .

ب كل منهما باللعان بعد إلقائه عليه من الإمام أو نائبه ، كما
ل بين أمية .

جمال لفظات اللعان الخمس ، فإن نقص منها لفظة لم

ي بصورته كما نص عليه القرآن : (وهناك خلاف فيما إذا
تلها في المعنى) .

ب : أي : في لفظات اللعان ، وكذلك أن يقدم الرجل على

نظر الفقهاء كذلك الإشارة من كل واحد منهما إلى
حاضرا ، أو تسميته وتسميته إن كان غائبا .

ط بعضهم أن يكون باللغة العربية إلا لمن لا يحسنها فله أن

شرط التوالي بين الكلمات ، والتوالي بين الجمل .

تم اللعان ؟

الزوجان أما الحاكم أو نائبه (كالقاضي) ؛ لأن النبي ﷺ

ية أن يستدعي زوجته إليه ، ثم لاعن بينهما .

(٢) ويستحب أن يكون بمحضر جماعة من المسلمين ، وأن يتلاعنا

قياما ؛ لأن النبي ﷺ قال لهلال : « قم فاشهد أربع شهادات »
الخ .

(٣) ويبدأ اللعان بالزوج ، فيقوم ويقول : (أشهد بالله أنني لمن
الصادقين فيما رميت به زوجتي من الزنا) ، ويقول ذلك أربع مرات ،
ويكفي أن يقول « فيما رميتها به » ، ولا يشترط قوله : « من الزنا » .

(٤) وبعد الأربع شهادات يوقفه الحاكم ، ويأمر رجلا أن يضع يده
على فيه حتى لا يتطرق بالخامسة ، ثم يعظه ويقول له : اتق الله فإنها الموجبة
(عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) . كل شيء أهون من لعنة الله .
ثم يأمر الرجل فيرفع يده عن فيه فإن رآه يمضي قال له قل : (وأن لعنة
الله علي إن كنت من الكاذبين) فيما رميت به زوجتي هذه من الزنا .

(٥) ثم يأمر المرأة بالقيام ويقول لها : قولي : (أشهد بالله إن
زوجي هذا لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا - وتشير إليه) - ،
تقول ذلك أربع مرات - ثم يوقها بعد الرابعة - ويعظها كما تقدم مع
الزوج ، ويأمر امرأة أن تضع يدها على فيها ، فإن رآها تمضي على ذلك
قال لها قولي : (وأن غضب الله علي إن كان زوجي هذا من
الصادقين فيما رماني به من الزنا) .

الآثار المترتبة على اللعان .

إذا تم اللعان ترتب عليه ما يلي :

(أ) سقوط الحد عن الزوجين ، فلا يقام على الزوج حد القذف ولا يعزوز ، ولا يقام على الزوجة حد الزنا .

فإن نكل الزوج من اللعان أقيم عليه حد القذف ، وإن نكلت الزوجة أقيم عليها حد الزنا في مذهب مالك والشافعي ، وأما أبو حنيفة فقال : لا تحد ، بل تجلس حتى تلاعن أو تقر بالزنا ، وإن صدقته أقيم عليها الحد ، وهذا مذهب أحمد أيضاً ^(١) .

(ب) تثبت الفرقة بين الزوجين ، ولا يحتاج إلى تفريق الحاكم ، ولا إلى إيقاع الطلاق ، بل متى وقع اللعان وقعت الفرقة بينهما .

(ج) وتحرم عليه ثمرتها مؤبداً ، فلا يحل له أن يتزوجها أبداً ، حتى لو تزوجها غيره ، ومع أنها محرمة عليه تحريمًا مؤبداً فإنه لا يكون محرماً لها ، فلا يحل لهما الخلوة ، ولا يحل لهما النظر إليهما ، ولا السفر بها .

(د) انتفاء الحمل سواء نفاه الزوج وقت اللعان أم لا ، لأن لعانه ينفي حملها ، وفي هذه الحالة ينسب الولد للأم فقط ، ويتعلق بهذا الحكم ما يلي :

(١) انظر المنهي (١٤٤/٧) .

(١) إن كان حملها سابقاً على ما رماها به ، وعلم حامل ، فالولد له قطعاً ، ولا ينفي عنه بلعانه ، ولا يحل له أن لقوله ^(٢) : « الولد للفراس » ^(٣) وزناها لا يزيل حكمه .
(٢) وأما إن لم يعلم حملها حال زناها الذي قذفه فيه :

فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من الزنا الذي رماها وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر من الزنا الذي رماها باستبرأها (أي حاضت) قبل هذا الوقت ، انتفى عنه الو سواء نفاه أو لم ينفيه ، وإن لم يكن استبرأها فباحتما منه ، وأن يكون من الزنا .

قال ابن القيم ^(٤) : (فإن نفاه في اللعان انتفى ، أمكن كونه منه ولم ينفيه) ^(٥) .

ملاحظات :

(١) هذا المسألة السابقة لا يعتمد فيها على شيء

(١) البخاري (٢٠٠٣) . (٢٢١٨) ، (٢٤٢١) ، (٤٣٠٣)

(١٤٥٧) .

(٢) زاد المعاد (٣٨٠/٥) .

بالشبهة ، ولا بإجراء بحوث الجينات ؛ لأن حكم اللعان قضى على كل هذه الأحكام ، وبما يدل على ذلك أن النبي ﷺ قال : « إن جاءت به على كذا وكذا فلا آراه إلا صدق عليها ، وإن جاءت به كذا وكذا فلا آراه إلا كذب عليها ، فجاءت على التمت المكروه » ، ومع هذا فلم يحكم على المرأة بالزنا ، ولم يقم عليها الحد .

(٢) إذا لاعنها وهي حامل ، ونفى حملها لا يحتاج إلى الملاعة مرة أخرى بعد وضعها خلافاً لمن رأى ذلك ؛ لأن هلال بن أمية نفى حملها ، فنفاه عنه النبي ﷺ وألحقه بأمه .

(٣) وإن استلحق الولد لحق به . أي : إذا اعترف بأن الحمل منه ، فهر له ، ولا يملك نفيه بعد ذلك ، وكذلك إذا ولدت امرأته ولداً فسكت عن نفيه ألحق به .

(٤) إذا قذف الرجل امرأته بالزنا برجل بعينه ، ثم لاعنها سقط الحد عنه لهما (أعني : للزوجة ، ولمن رماها به) ، وأما إذا لم يلاعن ، فيقام عليه حد القذف ، وهل يقام عليه الحد مرتين (من أجل رميه للزوجة ورميه لمن زنا بها) ، أم يقام عليه حد واحد ؟ محل خلاف بين العلماء ، والصحيح أنه يقام عليه حد واحد ؛ لأن النبي ﷺ قال لهلال : « البينة والإحد في ظهورك » ولم يقل : حدان .

وهذا بخلاف ما لو رمى أجنبية بالزنا برجل ستمه ، فإنه إن لم يأت

بالشهود حد حدان .

(٥) اختلف العلماء في وقت الفرقة بين المتلاعنين فرأى به حاصلة « بمجرد القذف » ، وهذا قول ضعيف ، وهو مخالف الجمهور ؛ فرأوا أنه لا تكون إلا « بعد اللعان » ثم اختلفوا مذاهب :

الأول : أنها تكون بعد لعان الزوج وحده ، وهو قول الشافعي .
الثاني : أنها لا تحصل إلا بلعانها جميعاً لما ثبت في الحد سهل قال : « مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما »^(١) .
أنهما لا يكونان متلاعنين إلا بعد لعانها جميعاً ، وهذا قول « الفقهاء » .

الثالث : أنها لا تحصل إلا بعد لعانها ، وتفرق الحاكم ثبت في بعض روايات الحديث : « فرق رسول الله ﷺ بينه » لا يجتمعان أبداً »^(٢) ، وهو مذهب أبي حنيفة وإحدى الروايات أحمد .

(٦) أن الفرقة فسخ للنكاح ، وأنها توجب التحريم

(١) البخاري (١٧٤٦) ، ومسلم (١٤٩٢) ، وأبو داود (٢٢٤٨) .

(٢) البخاري (٥٣١٢) ، ومسلم (١٤٩٣) ، وأبو داود (٢٢٤٨) ، وأبو

الما تقدم من الحديث حتى لو أكذب نفسه بعد ذلك ، فإنها لا القول الراجع .

حكم صداق المرأة الملائنة :

بعد الدخول لا يسقط صداقها ، بل تأخذها كاملاً لما ثبت في قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين : « حاسبكما على الله ، نب ، لا سبيل لك عليها » قال : يا رسول الله ، مالي ؟ ، ال لك ، إن كنت صدقت عليها ، فهو بما استحللت من كنت كذبت عليها ، فهو أبعد لك منها » (١) .

كان اللعان قبل الدخول نفيه قولان للعلماء بعضهم يرى ، وبعضهم يرى سقوط نصفه والله أعلم ، وأما السكنى مر أنه لا نفقة لها ولا سكنى في جميع الحالات .

طاع نسب الولد من جهة الأب ، وهذا قول الجمهور ، فلا لأب ، هذا إذا لم يستلحقه بل نكاه كما تقدم .

الحالة يلحق الولد بأمه فقط ، وبتملئ بذلك ما يلي :
وز أن ترمي المرأة بالزنا ، وكذلك لا ترمي ولدها ، ومن رماها ا فعليه حد القذف ، وهذا قول جمهور الأمة ، وهو الذي

دلث عليه السنة الصحيحة الصريحة .

ب- وأن عصبه الولد انتقلت إلى أمه وعصباتها ، فإذا مات حازت الميراث كله لما ثبت في الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ : « أنه جعل ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها » (١) .



(١) حسن : رواه أبو داود (٢٩٠٨) ، والدارمي (٣١١٥) .

(٥٣١١) ، ومسلم (١٤٩٣) .

التفريق بين الزوجين قضاء

هناك بعض الحالات يتدخل فيها القضاء لينظر في مصلحة الأسرة، وقد يصل الأمر إلى التفريق بينهما، وفيما يلي تفصيل لهذه الحالات :
أولاً : التفريق بسبب إحصار الزوج :

إذا أعسر الزوج بحيث أنه لا يستطيع النفقة على أهله ، فهل للزوجة أن تطالبه بالفسخ ؟

اختلف العلماء في ذلك على عدة أقوال :

(الأول) وهو مذهب الجمهور : لها حق الفسخ ، ويجبر على الطلاق إذا لم ينفق عليها ، لأن إحصارها مع الإحصار إضرار بها والله يقول : ﴿وَلَا تُكْرِهُونَ زَوْجَارًا لِمَنْدُوكَ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، ولما ثبت عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأمصار : « أن ادع فلاناً وفلاناً - ناس قد انقطعوا عن المدينة وخلوا منها - فإما أن يرجعوا إلي نساءهم ، وإما أن يبعثوا إليهن بالنفقة ، وإما أن يطلقوا ويبيعوا بنفقة ما مضى »^(١) .

(الثاني) قالوا : يلزمها الصبر ، وتعلق النفقة بذمته^(٢) ، لأنه لم يثبت

(١) صحيح : رواه عبد الرزاق (٩٣/٧) ، والبيهقي (٤٦٩/٧) .

(٢) المغني (٥٧٢/٧) .

أن النبي ﷺ فرق بين رجل وامرأته بسبب الإحصار ، ولأن ﷺ لما سأله النفقة قام أبو بكر إلى عائشة فوجأ عنقها ، حفصة فوجأ عنقها^(١) .

ولو كان الفسخ لهما وهما طالبان للحق لم ية الشيخين على ما فعلا ، ولقوله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ تَائِبَهُمْ﴾ [الطلاق : ٧] .

وهذا ما ذهب إليه عطاء ، والحسن البصري ، والزهر عبد العزيز ، وهو مذهب الحنفية ، وقول للشافعي .

(الثالث) وهو ما ذهب إليه ابن حزم أنها إذا كانت النفقة عليها أي أصبحت هي المكلفة بالنفقة (وهو قول من (الرابع) قال ابن القيم رحمته الله : (والذي تفتضيه أ

وقواعدها في هذه المسألة أن الرجل إذا غر المرأة بأنه ذو مال ذلك فظهر بعد ذلك لا شيء له ، أو كان ذا مال وترك الإنفاذ ولم تقدر على أخذ كفايتها من ماله بنفسها ولا بالحاكم وإن تزوجته عاتمة بعسرتة ، أو كان موسراً ثم أصابته جائحة فلا فسخ لها في ذلك ، ولم يزل الناس تصيبهم الفاقة به

(١) مسلم (١٤٧٨) ، وأحمد (٣٢٨/٣) .

ترفعهم أزواجهم إلى الحكام ليفرقوا بينهم وبينهن ، وبالله التوفيق^(١) .



ثانيًا ، التفريق بسبب العيب ،

تقدمت هذه المسألة بأدلتها في كتاب النكاح تحت عنوان : العيوب في النكاح^(٢) .



ثالثًا ، التفريق للضرر ،

المقصود بالضرر : إلحاق مفسدة بالغير ، فيدخل في ذلك سوء العشرة بضرب مبرح ، أو سب مقدح ، أو إعراض وهجر وامتناع عن الكلام ، أو إكراه على فعل محرم ، أو نهي عن أداء عبادة ، وكذلك بالنسبة للمرأة سوء عشرتها لزوجها كخروجها عن طاعته ، وامتناعها عن الاستجابة لرغباته ، وإيذائها بمنكر القول بما لا تستقيم معها الحياة .

وقد اختلف العلماء في جواز التفريق بين الزوجين بمثل هذه الأضرار .
(أ) فيرى بعضهم أنه لا يفرق بينهم ، لأن الحياة الزوجية لا تخلو في العادة من ضرر في الجملة ، ولأن هذا الضرر يمكن إزالته بغير التفريق ، لكن

(١) زاد المقداد (٥/٥٢١) .

(٢) انظر كتاب النكاح .

إذا اشتد النزاع كان هناك التحكيم كما قال تعالى : ﴿فَاقْبَلُوهُ﴾^(١) .
﴿وَحَكِّمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ (النساء : ٣٥) الآية . لكنهم يروا الحكمين الإصلاح ، لا التفريق .

(ب) ويرى آخرون أنه للزوجة الحق في طلب التفريق الحكمين لا تقتصر على الإصلاح ، بل تتعداه إلى التفريق الحال .

وهذا مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين ، والشافعي والرواية الأخرى عند الإمام أحمد .



رابعًا ، التفريق بسبب فقدان الزوج .

إذا غاب الزوج عن زوجته ، وانقطعت أخباره ، ولا به ويغلب على الظن هلاكه . فالراجع في هذه المسألة إذا رفعت إلى الحاكم أن تريض أربع سنين ، ثم تعدد عدة الوفاة أربعة أ . ثم يطلقها ولي الزوج ، ثم إن شئت أن تزوج تزوجت . فقد ثبت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : فقدت

فمكثت أربع سنين ، ثم ذكرت أمرها لعمر بن الخطاب ، فأمر أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ، فإن جاء زوجها ، و

ت بعد أن مضت السنوات الأربع ولم تسمع له بذكر - ثم جاء فأخبر بالخبر ، فأتى إلى عمر ، فقال له عمر : إن كنت رددنا إليك ، وإن كنت زوجناك غيرها ؟ قال : بلى زوجني غيرها^(١) .

في رواية : « فخير عمر بين الصداق وبين امرأته » .

بن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما امرأة المفقود : تترى أربع سنين وتعتد أربعة أشهر وعشراً^(٢) .

السبق يمكن أن نلخص أحكام امرأة المفقود فيما يلي :

١- تزجل المرأة أربع سنين ، على أن تبدأ هذه المدة من حين رفع أمرها ، ولا تحتسب من حين غيبته .

٢- أنها بعد ذلك تعتد أربعة أشهر وعشراً .

٣- فإن قدم زوجها قبل أن تزوج سواء انتهت المدة بآخر أو في وقت فهر أحق بها .

٤- وأما إن تزوجت ثم قدم زوجها فهو بالخيار بين زوجته وبين وقد ثبت ذلك عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، وثبت في رواية

١ : رواه عبد الرزاق (٨٦/٧) ، وابن حزم في المحلى (٤٠١/١١) ، وانظر عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه (٢٤٦) .

٢ : رواه ابن أبي شيبة (١٦٧١٧) .

أخرى عن عمر أنه بالخيار بين زوجته وبين أن يزوجه زوجة أخرى .

يقي بعد ذلك حكم نفقة المفقود ، فمن جابر بن زيد ، عن ابن عباس

وابن عمر رضي الله عنهما . قالاً جميعاً في امرأة المفقود تنتظر أربع سنين ، قال ابن

عمر ينفق عليها من مال زوجها ، لأنها حبست نفسها عليه ، قال ابن

عباس : إذا يجحف ذلك بالورثة ، ولكن تستدين فإن جاء زوجها أخذت

من ماله ، فإن ماتت قطعت من نصيبها من الميراث ، ثم قالاً جميعاً : ينفق

عليها بعد الأربع سنين أربعة أشهر وعشراً من جميع المال^(١) .



(١) صحيح : المحلى (٤٠٢/١١) ، وجزء لوين (١٦٠) ، نقلاً من كتاب ما صح من آثار

الصحاب في الفقه ، تأليف زكريا بن غلام فادر الباكستاني (١٠٧٧/٣) .

احكام العدة

العدة : هي : « تريض يلزم المرأة عند فرقة النكاح وشبهه ،
ص : « انتظار انقضاء لمدة ترك الزواج فيها .
وإنه إذا زال عقد الزواج بأي سبب وجب على المرأة أن تمتنع
حتى تنتهي المدة المقررة شرعاً .
ظة ،

يتبين أن العدة على المرأة فقط ، وليس على الرجل عدة ، فإن
لق زوجته مثلاً أو ماتت عنه زوجته فإنه يجوز له أن يتزوج في
: إلا أن يكون هناك مناع شرعي من زواجه ، ويتمثل هذا المانع
ور :

١ يفارق زوجته « بالطلاق » ويريد أن يتزوج ممن لا يحل له
بين زوجته المطلقة كأختها وعمتها وخالتها ، فإنه يجب عليه
ى تنتهي عدة زوجته التي طلقها ، وأما إذا كانت المفارقة
دة « فإنه يباح له أن يتزوج من شاء من النساء ، حتى أختها أو
لها .

أن يفارق إحدى زوجاته الأربع ، ويريد الزواج بغيرها ، فلا

يحل له حتى تنتهي عدة المطلقة ، بخلاف ما لو ماتت فباح له الزواج مباشرة .
(ج) أن يريد الزواج من امرأة (معتدة من الغيب) لطلاق أو وفاة فإنه لا
يحل له أن يعقد عليها حتى تنقضي عدتها .
واعلم أنه لا يقال لانتظار الزوج لما سبق : « عدة » ، بل يقال : هناك
مانع شرعي من الزواج ، فليس للرجل عدة كما يقول بعض العامة .



اسباب العدة

تبين مما سبق أن سبب العدة هو الفرقة بين الزوجين ، سواء كانت هذه
الفرقة لوفاة أو طلاق ، ومواء كان العقد صحيحاً أو فاسداً . لكن يلاحظ
ما يلي :

(أ) إذا كان الطلاق قبل الدخول لا تجب العدة على المرأة لقوله
تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَحَّلْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ
أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب : ٤٩] .
(ب) إذا كان الطلاق بعد الدخول وجبت العدة على المرأة سواء
كانت المطلقة الأولى أو الثانية أو الثالثة .

(ج) إذا كان الفراق بموت الزوج وجبت العدة على المرأة سواء دخل
بها أم لم يدخل بها .

العدة ،

بة شرعاً في كل فرقة إلا فيما استثناءه الشرع ، [وهو الفراق لدخول ، فإنه لا عدة فيه] ، ولا يحل لأحد إسقاط العدة حتى لو كانت المطلقة صغيرة أو بائنة أو عتيقة وذلك لمعوم **وَأَحْصُوا أَلْيَدَكُمْ** فهذا الأمر بين أن العدة حق لله **وَلَا يَحِلُّ فِيهَا** ، علماً بأن في إحصائها حقراً آخرى ففيها حق للزوج ، ولد ، وحق للناكح الثاني .

تعليم **وَلَا يَحِلُّ** : (فحق الزوج ليشتمكن من الرجعة في العدة ، يب ملازمتها المنزل كما نص عليه سبحانه ، وهو منصوص بأمي حنيفة ، وحق الولد لئلا يضيع نسبه ، ولا يدوى لأي ق المرأة لما لها من النفقة زمن العدة لكونها زوجة ترث



عدة ،

بحاته في كتابه أنواع العدد ، وجمالها أربعة أنواع وهي :

النوع الأول : عدة الحامل : وتنتهي بوضع حملها سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً ، أو كانت المفارقة بسبب وفاة الزوج ، وذلك لمعوم قوله تعالى : **وَأُولَئِكَ الْأَحْصَاءُ الَّتِي أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ** [الطلاق : ٤] . وعن سبعة الأسلمية **وَيَحْلِلُ** أنها كانت تحت سعد بن خولة وكان ممن شهد بدرًا ، توفي عنها في حجة ، الوداع وهي حامل ، فلم تنسب أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تملت من نفاسها تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السائب بن بعكك رجل من بني عبد الدار ، فقال لها : مالي أراك متجملة ، لعلك ترجين النكاح إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت سبعة ، فلما قال لي ذلك جمعت علي تياحي حين أمسيت ، فأتيت رسول الله **وَلَا يَحِلُّ** فسأته عن ذلك ، فأثناني بأني قد حللت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي ^(١) .

ملاحظات :

(١) قال الحافظ **وَلَا يَحِلُّ** : « واستدل بقول : « فأثناني بأني قد حللت حين وضعت حملي » ، بأنه يجوز العقد عليها إذا وضعت ولو لم تظهر من دم النفاس ، وبه قال الجمهور ^(٢) .

(١) البخاري (٥٣١٨) ، ومسلم (١٤٨٤) ، وأبو داود (٢٣٠٦) ، والنسائي (٦/

١٩٦) ، وابن ماجه (٢٠٢٧) .

(٢) فتح الباري (١٧٤/٩) .

« ذلك الحسن والشعبي ، والراجع قول الجمهور لما تقدم ،
وجها الذي عقد عليها بعد عدتها حتى تطهر ونغتسل من

فئة ما تضعه الحامل

يَكْتَلِفُ : (قال العلماء من أصحابنا وغيرهم : سواء كان
ثتر ، كامل الحلقة ، أو ناقصها ، أو علقه ، أو مضطعة ، سواء
نفية تختص النساء بمعرفتها أم جليلة يعرفها كل أحد ،
بجمعة بالنحلل من غير سؤال عن صفة حملها^(١) .

وَرَبَّنَا: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على
ضي بالسقط إذا علم أنه ولد) (١) - أي : مولود .

لقد نطفة أو دقا لا تدري هل هو ما يخلق منه الأدمي أم
 في به شيء من الأحكام^(٣).

ف بين العلماء أن الحاصل إن كانت مطلقة فعدتها وضع
كانت مترفي عنها زوجها فأكثر العلماء أن عدتها وضع

• روي (۷۰۳/۲)

(٤٧٤/٧) ، وانظر : الإجماع : (ص ٤٩) .

٤٧٤)، وانظر أيضاً (١٠/٢٦٦).

حملها كذلك إلا ما ثبت عن ابن عباس وعلي عليهما السلام أن عدتها تنقضي بأبعد الأجلين ، وحجة من ذهب لذلك أن المتوفى عنها زوجها توارد عليها عسرات الآتين :

الأولى : قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّعْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُمْ أَنْهَرِ وَعَشْرًا﴾ [البقرة : ٢٣٤] . فهذا عام للحامل
ولغيرها .

والثانية : قوله تعالى : ﴿ وَأُزِلَّتْ أَلْعَابُكُمُ الْإِنَّمَالُ إِن يَصْغُرَ حَقُّكُمْ ﴾
(الطلاق : ٢٤) . فهذا عام أيضا للحامل ولغيرها .

فهل تنفضي عدتها بوضع الحمل ولو كان قبل الأربعة أشهر وعشر، أم تنفضي إذا مر عليها أربعة أشهر وعشر ولو لم تضع؟

قالوا : تنقضي بـ « أبعد الأجلين » ، فإذا وضعت قبل المدة تریصت بقية المدة ، وإذا مضت عليها المدة ، ولم تضع انتظرت حتى تضع ، وهذا مأخذ قوي إلا أن السنة مقدمة عليه ، كما تقدم في حديث أبي السائب فإنه يقطع بأن العدة للحامل تنقضي بوضع حملها سواء كان ذلك قبل الأجل أم بعده .

(٥) لو تم قتل الماء المنوي من الرجل إلى فرج المرأة وحملت بدون أن يجامعها ، فالراجح أنها تعد بوضع حملها ، ولا يقال إنها لا عدة لها ؛ لأنه لم يجسها ، لأن الآية ضملت كل حامل بأي وسيلة ، سواء

ج صحيح ، أو وطء بشبهة أو زنا ، وسواء كان الحمل
خال مني الرجل رحمها ، أو كان التلقيح خارج الرحم



في : عدة المطلقة التي تحيض ، وهي ثلاثة قروء ، لقوله
لَمَّا نَفَتْ يَكْثُرَ بِرَبِّصَتٍ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ [البقرة : ٢٢٨] ،
فديد « القراء » هل هو الحيض أم الطهر ، والراجع أنه
إلى : ﴿ يَكْثُرُ بِرَبِّصَتٍ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ،
لما تقدم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ما يشير إلى أن الطلاق
انت المرأة غير حائض أو في طهر لم يجامعها فيه ، وذلك
أول حيضها إلى تمام ثلاث حيض إلا أن تكون حاملاً
ملها .

رء ، بمعنى الحيض هو الذي عليه جمهور العلماء ، وذهب
لدون الأربعة وغيرهم من الصحابة .

لا تنقضي العدة حتى تنتهي الحيضة الثالثة ، ويلاحظ أنه
دعياً أثناء حيضها أن هذه الحيضة لا تحنسب من الأقراء .

بر الصحابة رضي الله عنهم أيضاً أن العدة لا تنقضي بمجرد انتهاء

الحيضة حتى تغسل ، وعلى هذا فله رجعتها إذا لم تغسل^(١) .
واعلم أن العدة بالحيض قد تكون أكثر من ثلاثة أشهر ، وقد تكون
أقل ، لأنها قد تحيض كل شهرين مثلاً ، أو تكون مرضعاً وقت طلاقها
فترفع حيضها لمدة طويلة ، فهذه تنتظر حتى ينتهي رضاعها ويمود إليها
الحيض لتعتد به ، ولا يكفي في هذه الحالة الاعتداد بالأشهر كما يظن كثير
من العوام ، وكذلك قد تحيض في أقل من شهر فتنتهي عدتها قبل الثلاثة
أشهر .

النوع الثالث : عدة المطلقة التي لا تحيض ، لصبر أو لأنها
بلنت البأس من الحيض وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْ بَيْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ
نِكَاحٍ إِنْ أَوْقَعَتْ فِيمَ بَيْنَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِيضْ ﴾ [الطلاق : ١] .
ملاحظات :

(١) إذا انقطع حيضها ولم تدر ما سببه (كأن تكون لم تبلغ من
اليأس) ، فقد قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن تعتد سنة ؛ تسعة أشهر
للحمل ، وثلاثة للعدة .

(٢) المستحاضة التي نسبت عاداتها أو المبتدأة ما لم يكن لديها تميز
فعدتهن ثلاثة شهور ، أما إن كانت لديها تمييز أو عادة اعتدت بالأقراء .

(١) تقدم ذلك في أحكام الطلاق ، انظر (ص ٥٠) .

انقطع الحيض لسبب نعلمه كرضاع أو مرض أو غيرهما فهي
بازول السبب فتعند به (أعني : بالأقراء) ، أو تبلغ سن اليأس

السبب واستمر الانقطاع وهي لم تبلغ بعد سن اليأس
أولى أن ترجع للحالة السابقة التي قضى بها عمر عليها السلام وهي

ة التي استأصل رحمها تعتبر من الآهات ، لأنه لا يرجى عود
مرة أخرى .



لرابع : المتوفى عنها زوجها سواء كانت مدخول بها أم
بها ، عدتها أوبعة أشهر وعشرة أيام لقوله تعالى :

تَوْنِ يَنْكُحْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْؤَهُمَا يَرْفَعْنَ بَأْسَهُنَّ أَرْؤَهُ أَشْهُرٍ
قرة : [٢٣٤] .

للمدخول بها وغير المدخول بها ، والصغيرة ، والكبيرة ،

على أن غير المدخول بها ينطبق عليها الحكم : ما ثبت عن
عليه أنه مثل عن رجل تزوج امرأة فمات عنها ، ولم يدخل

بها ، ولم يفرض لها^(١) ، فترددوا إليه في ذلك مرازا ، فقال : أقول فيها
برأيي ، فإن يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان والله
ورسوله بريئان منه ، لها الصداق كاملا - وفي لفظ لها صداق مثلها - لا
ركس ولا شطط ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، فقام معقل بن يسار ،
فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق - أي بمثل
ذلك - ، ففرح عبد الله بذلك فرحا شديدة^(٢) .

قلت : ويلاحظ أن الحامل تستثنى من هذه الآية في عدتها ، لأن الله
تعالى جعل وضع الحمل انقضاء للعدة وحصره فيه ، فعدة الحامل عامة في
جميع الأحوال ، سواء كان عن طلاق أو وفاة ولذلك يقال لها «أم
العدة» ، وأما غير الحامل فإن الله أوجب العدة بقوله «يتربصن» فلم
يجعله عائنا كعدة الحامل .



تحول العدة :

قد تغير العدة ، فتتقل المعتمدة من الاعتداد بنوع من أنواع العدة إلى

(١) يعني : لم يسم لها صداق .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٢١٦٤) ، والترمذي (١١٤٥) ، والنسائي (١٣١/٦) ،

وابن ماجه (١٨٩١) ، وأحمد (٢٧٩/٤) .

نوع آخر بسبب يحدث لها ، ويان ذلك في الأحوال الآتية :

(أ) إذا طلفت المرأة طلاقاً رجعيًا ، ثم مات زوجها وهي في العدة ، انتقلت إلى عدة الوفاة .

قال القرطبي رحمه الله : (أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقاً بملك رجعتها ، ثم توفي قبل انقضاء العدة ، أن عليها عدة الوفاة ، وفترته^(١) .

وعلى هذا فإنها تستأنف العدة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ وفاة الزوج ، ولا تحسب المدة السابقة التي كانت تعدد فيها من طلاقها ، وذلك لمعوم قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّعْنَ لِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة : ٢٣٣) . فالآية تدل على أن الزوجة المتوفى عنها زوجها تعدد عدة الوفاة ، وقد سئى الله تعالى المطلق رجعيًا زوجًا فقال : ﴿وَيَتَرَضَّعْنَ لَهُنَّ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا﴾ .

وأما إذا كانت المرأة تعدد عدة الطلاق البائن ، أعني بعد ثلاث تطليقات فالراجح أنها تستمر في عدتها ولا تنتقل إلى عدة الوفاة ، وهناك تفصيل في هذه المسألة . والذي يرجح ما ذكرته لأن الزوجية أصبحت غير قائمة بينهما ، وكذلك الحكم لو فارقتها على عوض (الخلع) فإنها لا

(١) تفسير القرطبي (١٨٢/٣) .

تعد عدة وفاة لو مات قبل أن تستبرئ رحمها .

(ب) إذا وجبت العدة على المرأة بالأشهر ، لصرتها أو لبرغها سن اليأس ، ثم حاضت أثناء العدة ، فإنها تستأنف عدتها بالحيض ؛ لأن الاعتماد بالحيض هو الأصل ، وبالأشهر بدل ، فإذا وجد الأصل زال البديل .

قال ابن المنذر رحمه الله : (وأجمعوا على أن المرأة الصبية أو البالغة المطلقة التي لم تحض ، إن حاضت قبل انقضاء الشهر الثالث بيوم أو أقل من يوم أن عليها استئناف العدة بالحيض^(١) .

هذا إذا حاضت أثناء العدة ، أما لو انتهت عدتها بالأشهر ثم حاضت بعد ذلك ، فلا عبرة بهذا ؛ لأن عدتها قد انتهت .

(ج) من بدأت عدتها بالحيض ، ثم انقطع حيضها بأن بلغت سن اليأس ، قبل تمام الثلاث حيض ، انتقلت عدتها إلى الأشهر ؛ لأن العدة إما أن تكون بالحيض أو بالأشهر وحيث إنها لم تستكملها بالحيض عادت إلى الأشهر .

ومعنى هذا أنها تبدأ العدة ، وتحسبها بالأشهر ، ولا يدخل في حسابها ما تقدم أثناء حيضها .

(١) الإجماع ، (ص ٤٩) .

(د) إذا بدأت عدتها بالأفراء، ثم تبين أنها حامل انتقلت إلى عدة الحامل؛ لأنها الأصل وهي أم العدد، أعني عدة الحامل.



متى تبدأ العدة :

تعتمد المطلقة من تاريخ الفُرقة، وذلك بعد إيقاع الطلاق عليها، أو بعد الوفاة مباشرة وعلى هذا يلاحظ :

(١) إذا طلقت أو مات عنها زوجها، ولم تعلم إلا بعد زمن، فإن عدتها تحسب من وقت طلاقها أو موت زوجها، فستكمل ما بقي، فإن لم تعلم إلا بعد انقضاء مدة العدة، فقد انتهت عدتها. وهذا مذهب الحنابلة ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمته، ويرى ابن جزم رحمته أن العدة من حين بلوغ الخبر إليها^(١).

(٢) وعلى العكس من ذلك إذا كانت المرأة بعيدة عن زوجها زمناً ثم طلقها، فإنه لا بد أن تعد، ولا تكفي بأنها كانت بعيدة عنه.

(٣) الموطوعة بنسبة (مثل أن ينكح امرأة لا يلري أنها أخته من الرضاع، أو يجامع امرأة يظن أنها زوجته وهي ليست بزوجه). فهذه

(١) انظر (ص ٣٠).

يفرق بينهما، والصحيح أنها تستبرأ رحمها بحيضة فقط^(١). إلا أن تكون حاملاً، فننظر حتى تضع حملها. وتحسب الحيضة من تاريخ آخر مسيس بها.

(٣) الموطوعة بالزنا تستبرأ بحيضة على الراجح، إلا أن تكون حاملاً فلا بد من وضع حملها.

(٤) الموطوعة بعقد فاسد مثل أن تتزوج بلا ولي عدتها عدة المطلقة، وأما الموطوعة بعقد باطل، تستبرأ فقط بحيضة، والفرق بين الفاسد والباطل، أن الباطل ما اتفق العلماء على فساد، والغاسد ما اختلفوا فيه، واختار شيخ الإسلام رحمته في هذا كله أن تستبرأ بحيضة سواء كان العقد فاسداً أو باطلاً، وتحسب الحيضة من تاريخ المتاركة أو وفاة الزوج.



أحكام المعتدات :

أولاً : المعتدة من طلاق،

يتعلق بالمعدة المطلقة بعض الأحكام أهمها :

(أ) تحريم خطبتها : فإن كانت المطلقة رجعية فلا يجوز لأحد أن

(١) ومن العلماء من يرى أنها تعد مثل المطلقة.

يخطبها لا تصريحاً ولا تعريضاً ، إلا زوجها فقط فإنه له الحق في إرجاعها طالما أنها في العدة سواء رضيت أم كرهت ؛ لأنها في حكم الزوجة لقوله تعالى : ﴿ وَتُؤْتَيْنِ كَسَىٰ مَرَّتَيْنِ فِي ذَٰلِكَ ۖ ﴾ .

وأما المطلقة طلاقاً بائناً آخر ثلاث تطبيقات فإنه يجوز التعريض بالخطية دون التصريح لعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمُ يَدَ مِن خُطْبَةِ النَّسَاءِ ۖ ﴾ [البقرة : ٢٣٥] .

(ب) يحرم العقد عليها مطلقاً : سواء كانت مطلقة رجعية أم بائناً حتى تنتهي عدتها ، فإن عقد عليها أحد أثناء العدة فالنكاح باطل ، ويجب التفريق بينهما .

فإن كان قد دخل بها فرق بينهما ، وأتمت عدتها من الأول ، ثم اعتدت من الثاني ، وهذا مذهب أحمد والثانبي ومالك ، بينما يرى الحنفية أن تعدد عدة واحدة لهما .

واختلفوا : هل يجوز لهذا الثاني أن يتزوجها بعد ذلك ، والراجح الجواز^(١) .

(ج) المطلقة الرجعية لها السكنى والتفقة : طوال مدة العدة ، وأما المطلقة البائنة فلا نفقة لها ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس - وقد تقدم

(١) انظر كتاب النكاح .

- إلا أن تكون حاملاً فيجب النفقة عليها من أجل الحمل .

(د) المطلقة الرجعية تلبث في بيت الزوجية مع زوجها لقوله تعالى : ﴿ لَا تَحْرِجُونَهُ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَن يَأْبَيَنَّ وَيَفْجَسَهُ تَبَيَّنَ ۖ ﴾ [الطلاق : ١] ، ويجوز لها أن تتزين أمام زوجها وأن يتردد عليها ما دامت في العدة .

وأما المطلقة البائنة فيجب عليها أن تحتجب عن مطلقها ؛ لأنها صارت أجنبية عنه ، ويحرم عليه الخلوة بها .

(هـ) حكم الميراث : المطلقة الرجعية إذا مات أحد الزوجين أثناء العدة ورثه الثاني ، بخلاف البائنة فإنه لا توارث بينهما .

(و) مؤخر الصداق : لا تطالب المرأة بمؤخر صداقها إلا إذا انقضت عدتها في حال الطلاق الرجعي ، بينما لها حق المطالبة مباشرة في حق الطلاق البائن .

(ز) لا يجوز للزوج أن يتزوج من يحرم عليه الجمع بينهما وبين زوجته طالما أنها في العدة . فلا يجوز له أن يتزوج أختها أو عمته أو خالتها حتى تنقضي العدة سواء كانت المطلقة رجعية أو بائنة .



هل للمطلقة متعة غير الصداق :

تقدم أن المطلقة لها نصف الصداق إن كان قبل الدخول ، أو الصداق كله إن كان بعد الدخول ، هذا إذا كان سمي لها صداقاً ، فإن لم يسم لها صداقاً فلها المتعة قبل الدخول ، ومهر المثل بعد الدخول .
لكن هل يجب لهؤلاء المطلقات متعة غير الصداق ؟

الراجح : وجوب المتعة لكل مطلقة سواء كان سمي لها صداقاً أم لم يسم لعدم قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُنَّ مَتَاعٌ ﴾ بالمعروف صحفاً على الْمُؤَنِّينَ ﴿ البقرة : ٢١١ ﴾ ، فعم لكل مطلقة ولم يخص مطلقة من أخرى . سواء كانت رجعية أم بائة قبل الدخول أم بعده .

وهذا قول علي بن أبي طالب عليه السلام ، والزهري ، وسعيد بن جبير ، وعطاء ، وإبراهيم النخعي وأبو قلابة والثوري والحسن .

وأما تقدير المتعة فلم يأت في ذلك نص إلا قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا يُوعِظُونَ عَلَى الْفُسُوحِ قَدَرٌ ﴾ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرٌ ﴿ البقرة : ٢٣٦ ﴾ فهو يختلف من حيث يسار الزوج وإعساره ، لكن ثبت بعض الآثار عن الصحابة ، فإن عمر رضي الله عنه يرى أن أدنى المتعة ثلاثون درهماً ، وابن عباس رضي الله عنه يقول : أعلى المتعة الحادام ، ثم كسوة ، ثم نفقة ^(١) .

(١) راجع في ذلك : الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي (٢/٣٠٦) .

ثانياً : المعتدة من وفاة :

يتعلق بمدة المتوفى عنها زوجها بمضى الأحكام أهمها :

(أ) يجوز التعريض بخطبتها دون النصريح فواته يحرم حتى تنتهي عدتها .

(ب) يحرم العقد عليها حتى تنتهي عدتها .

(ج) ليس لها نفقة حتى لو كانت حاملاً ، ونفقة الحامل من مال الحمل ، فإن لم يكن له مال ففي مال الوارث لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ لَهْ مِنْهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَالْمَرْءُ عَلَى مَا أَرَادَ بِنَفْسِهِ ﴾ إلى أن قال : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكَ ﴾ .
(د) ترمث من مال زوجها سواء دخل بها أم لم يدخل بها ، ولها الصداق كاملاً كذلك دخل بها أم لم يدخل بها .

تنبيه : المطلقة بينونة صغرى بموتى (وتقصد بها في هذا الباب المختلفة التي طلقت على عرض) ، لا يثبت لها حق من الحقوق ؛ فليس عليها عدة بل تستبرأ بحيضة ، وليس لها نفقة ولا سكنى ولا توارث بينها وبين زوجها ، ويجب عليها أن تحتجب عنه ولا يجوز له مراجعتها (إلا بعقد ومهر جديدين وبرضاها) .

وكذلك من البينونة الصغرى المطلقة قبل الدخول فليس عليها عدة ولا نفقة لها ولا سكنى ولا توارث ، ويجوز للزوج - إن لم يكن طلقها

آخر ثلاث تطليقات - ولنبره أن بخطبها وأن يعقد عليها .



أين تعتد المتوفى عنها زوجها :

قال ابن القيم رحمته الله : (وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم في حكم هذه المسألة ^(١) .

ثم أورد رحمته الله الآثار عن الصحابة ، فبعضهم يرى أن تعتد حيث شاءت ، ومن ذهب إلى ذلك عائشة وابن عباس وجابر بن عبد الله ؛ وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه .

وذهب غيرهم إلى أنه لا بد أن تعتد في بيت زوجها .

ومن ذهب إلى ذلك عمر وابنه عبد الله ، وعثمان ، وابن مسعود ، وأم سلمة رضي الله عنهن إلا أنهم رخصوا لهن أن يخرجن بالنهار لكن لا بد أن تبيت بالليل في بيتها .

وهذا الرأي الأخير يقول به الأئمة الأربعة ، وقد ثبت في ذلك حديث تنازع العلماء في تضعيفه وتصحيحه وقد حققه ابن القيم وصححه في زاد المعاد ، ورد قول ابن حزم بتضعيفه وصححه ابن حبان والحاكم ^(٢) / ٢٠٨ ، وأقره الذهبي ، ونقل الحاكم تصحيحه عن محمد بن يحيى

(١) زاد المعاد (٥/٦٨١) .

الذهلي ، وتراجع الشيخ الألباني بعدما ضمه فحكم بصحته في التحقيق الثاني للإرواء (٢١٣١) ، ونص الحديث كما ورد في سنن ابن ماجه عن زينب بنت كعب بن عجرة (وكانت تحت أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) أن أخته الغريفة بنت مالك رضي الله عنها قالت : خرج زوجي في طلب أعلاج له ^(١) . فأدركهم بطرف القدوم ^(٢) ، فقتلوه ، فجاء نعي زوجي وأنا في دار من دور الأنصار شاسعة ^(٣) عن دار أهلي فأتيته النبي ﷺ : فقلت : يا رسول الله ، إنه جاء نعي زوجي وأنا في دار شاسعة عن دار أهلي ودار إخواني ، ولم يدع مالا يفتق علي ، ولا مالا ورثته ، ولا دارا يملكها ، فإن رأيت أن تأذن لي فألحق بدار أهلي ، ودار إخواني فإنه أحب إلي وأجمع لي في بعض أمري . قال : « فافعلي إن شئت » ، قالت : فخرجت قريرة عيني لما قضى الله لي على لسان رسول الله ﷺ حتى إذا كنت في المسجد ، أو في بعض الحجرة دعاني فقال : « كيف زعمت ؟ » ، قالت : فقصصت عليه ، فقال : « امكثي في بيتك الذي جاء فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله » ^(٤) .

(١) جمع « عالج » ، وهو الرجل من المعجم ، المراد : عيّد .

(٢) موضع على سنة أميال من المدينة .

(٣) أي بعيدة .

(٤) أي : حتى تنفضي العدة .

قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً^(١).

قال ابن القيم رحمته الله : (فإن قيل : ملازمة المنزل حق عليها ، أو حق لها ؟ قيل : بل هو حق عليها إذا ترك لها الورثة ، ولم يكن عليها فيه ضرر ، أو كان المسكن لها ، فلو حولها الوراث ، أو طلبوا منها الأجرة ، لم يلزمها السكن وجاز لها التحول^(٢) .



الإحدااد

ومعناه لغة : قال أبو عبيد : إحداد المرأة على زوجها : ترك الزينة . وقال ابن منظور : والإحداد : ثياب المأتم السود^(١) . ومعناه في الشرع : ترك الطيب والزينة^(٢) .

وجوب إحداد المرأة على زوجها :

عن نافع ، عن زينب ابنة أبي سلمة رضي الله عنها أنها أخبرت أنه هذه الأحاديث الثلاثة :

قالت زينب : دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها - أبو سفيان بن حرب - فدعت أم حبيبة بطيب فيه صقرة - خلوق أو غيره - فدهنت منه جارية ثم مسحت بهارضها ثم قالت : والله ما لي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » .

قالت زينب : فدخعت على زينب ابنة جحش حين توفي أخوها

(١) مالك (٥٩١/٢) ، وأبو داود (٢٣٠٠) ، والترمذي (٦٢٠٤) ، والنسائي (٦)

(١٩٩) ، وابن ماجه (٢٠٣١) .

(٢) زاد المعاد (٦٨٧/٥) .

(١) لسان العرب مادة حدد .

(٢) شرح النووي لمصحيح مسلم (٧٠٦/٣) .

فدعت بطيب فمست منه ثم قالت : أما والله ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة وعشرا .

قالت زينب : وسمعت أم سلمة تقول : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفكحلها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا » مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول : « لا » ثم قال رسول الله ﷺ : « إنما هي أربعة أشهر وعشر ، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبرة على رأس الحول .

قال حميد : فقلت لزينب : وما ترمي البرة على رأس الحول ؟ فقالت زينب : كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا وليست شر ثيابها ولم تمس طيبا حتى تمر بها سنة ثم توثي بدابة - حمار أو شاة أو طائر - فتفرض به فقلما تفتض بشيء إلا مات ، ثم تخرج فتعطي برة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شاعت من طيب أو غيره . سئل مالك : ما تفتض به ؟ قال تمسح به جلدها^(١) .

وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله

(١) البخاري (٥٣٣٤ - ٥٣٣٦) ، ومسلم (١٤٨٦ ، ١٤٨٩) ، وأبو داود (٢٢٩٩) ،

والترمذي (١١٩٥) ، والنسائي (٦٠١٦) ، وابن ماجه (٢٠٨٤) .

واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوجها^(١) .

قال ابن القيم رحمه الله : « راجعت الأمة على وجوبه على المتوفى عنها زوجها إلا ما حكى عن الحسن والحكم بن عتيبة^(٢) . وكذلك نقل الإجماع القرطبي وابن قدامة والنووي وغيرهم^(٣) .



ملاحظات :

- (١) يلزمها الإحداد ما دامت في العدة ، فإن كانت حاملا فيوضع حملها ، وإن كانت غير حامل فأربعة أشهر وعشرا .
- (٢) إن الإحداد عام لكل متوفى عنها زوجها ، سواء دخل بها أو لم يدخل بها ، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة ، وسواء كانت مجنونة أو عاقلة ، وسواء كانت حرة أو أمة ، وسواء كانت الزوجة مسلمة أو ذمية ، ولا يعارض قوله ﷺ في الحديث « تؤمن بالله واليوم الآخر » ، لأن المقصود به الإغراء ، وليس قيلا في الحكم .

(١) رواه مسلم (١٤٩١) ، والنسائي (١٨٩٦) ، وابن ماجه (٢٠٨٥) .

(٢) زاد المعاد (٦٩٦/٥) .

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن (١٨١/٣) ، والمغني (٥٠٧/٧) ، وشرح النووي

(٧٠٦/٣) .

(٣) يجوز الإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فقط ، ولكن لا يجب ، فهو على الزوج واجب ، وعلى غير الزوج جائز .
قال ابن حجر رحمته الله : (وأباح الشارع للمرأة أن تحد على غير زوجها ثلاثة أيام لما يغلب من لوعة الحزن ، ويهجم من ألم الوجد ، وليس ذلك واجبا ، لاتفاقهم على أن الزوج لو طالبها بالجماع لم يحل لها منعه في تلك الحال)^(١) .

(٤) لا إحداد على غير الزوجات لنص الآفة والأحاديث في ذلك ، فإذا مات السيد فلا تحم عليه أم الولد وكذلك الأمة التي كان يظفها سيدها ، ولا المرأة الموطوءة بشبهة ؛ لأنها ليست زوجة ، ولا المزني بها ؛ لأنها ليست بزوجة .

ما يجب على الحادة اجتنبه :

عن أم عطية رضي الله عنها قالت : « كنا ننهي أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، ولا نكحل ، ولا نطيب ، ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب »^(٢) ، وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا

(١) ضع الباري (١٤٦/٣) ، وانظر زاد المعاد (٥/٦٦٦) .

(٢) هي برود اليمن بمصب غزلها أي يربط ، ثم يصيغ قم يتسح معصوبا ، فيخرج موشى (أي ملون) بقاء ما عصب به أيضا لم يصيغ .

من محيضها في ثلثة^(١) من كست أظفار^(٢) ، وكنا ننهي من اتباع الجنائز^(٣) .

وعن زينب ابنة أم سلمة ، عن أمها رضي الله عنها أن امرأة توفي زوجها فخشوا على عيناها فأتوا رسول الله ﷺ فاستأذنوه في التكميل فقال : « لا نكحل » ، قد كانت إحداكن تمكث في مشر أحلامها - أو شر بيتها - فإذا كان حول نمر كلب رمت بكرة ، فلا ؛ حتى تمضي أربعة أشهر وعشر^(٤) .

وعن أم عطية رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « لا تحد المرأة فوق ثلاث إلا على زوج فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا ، ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ، ولا نكحل ، ولا تمس طيبا إلا أدنى طهر لها من محيضها بنهضة من قسط أو أظفار » - وفي رواية مكان عصب « إلا مغسولا » - وزاد في رواية : « ولا تختضب »^(٥) .

(١) أي قطعة .

(٢) الكست هو التمسك بخنجر معروف ، وأظفار مدينة معروفة باليمن .

(٣) البخاري (٣١٣) ، ومسلم (ص ١١٧٢) (٦٦) في الطلاق ، وأبو داود (٢٣٠٣) .

والسائي (٤٠٨/٦) .

(٤) البخاري (٥٣٣٨) .

(٥) صحيح : أبو داود (٢٣٠٢) .

وعن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ، ولا المشقة ، ولا الحلبي ، ولا تختضب ، ولا تكحل »^(١).

فما تقدم من هذه الأحاديث يتضح أن المعتدة من وفاة تمتع من الآتي :

(١) الكحل .

قال ابن حزم رحمته الله : (وفرض على المعتدة من الوفاة أن تحتب الكحل كله لضرورة ، أو لغبر ضرورة ، ولو ذهبت عنها لا ليلاً ولا نهاراً ، وأما الضماد فمباح لها)^(٢).

وقد ذهب جمهور العلماء إلى جواز الكحل بالإنمد لضرورة الدواي - لا للزينة - ليلاً وتمسحاً نهاراً ، وقد استدلووا بحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت : دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة ، وقد جعلت على عيني صبراً ، فقال : « ما هذا يا أم سلمة ؟ » فقلت : إنما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب ، قال : « إنه يشب الوجه »^(٣) فلا تجعليه إلا بالليل وتنزعيه

(١) صحيح : أبو داود (٢٣٠٤) ، والنسائي (٢٠٣/٦) ، والمشفقة : المصوغة بالمشق . وهو الطين الأحمر الذي يسمى مرة . النهاية ٤ / ٢٣٤ .

(٢) الطلي (١١) ، والضامد : ما تغمه على عينيها للعلاج .

(٣) أي يورث اللون والمتعدد أنه يجعله .

بالنهار ... الحديث^(١) ، وهو حديث ضعيف مسلسل بالمجاهل وفيه انقطاع .

وعلى هذا فلا يصح الجمع بين هذا الحديث الضعيف ، وأحاديث النهي عن الكحل مطلقاً ، وهي أحاديث صحيحة - خاصة أنه يمكن للمرأة أن تعالج عينيها - إن احتاجت لذلك - بغير الكحل من المستحضرات الطبية كالقطرة والمراهم ، والحمد لله على تيسيره .

(ب) الطبيب :

قال ابن قدامة رحمته الله : (ولا خلاف في تحريره عند من أوجب الإحداد)^(٢).

قال ابن القيم رحمته الله (ويدخل في الطبيب المسك والعنبر والكافور والند والغالية والزباد والذيرة والبخور ، والأدهان المطيبة كدهن البان والورد والبنفسج والياسمين ، والمياه المعتصرة من الأدهان الطيبة كماء الورد وماء القرفة وماء زهر النارج فهذا كله طيب ، ولا يدخل فيه الزيت ولا الشيرج ولا السمن ولا تمتع من الأدهان بشيء من ذلك)^(٣).

(١) رواه أبو داود (٢٣٠٥) ، والنسائي (٢٠٤/٦) ، وضمنه الشيخ الألباني .

(٢) المغني (٥١٨/٧) .

(٣) زاد المعاد (٧٠١/٥) .

قلت : وقد أباح الشرع للحادة عند انتهاء الحيض أن تمس نبذة من قسط أطفال ، وهي نوع من الطيب ، ويسمى عود يمني يذهب رائحة الدم ، فيباح للمرأة استخدامه لتزيل رائحة الدم عن فرجها . وه أطفال مدينة باليمن نسب إليها هذا العود .

(ح) الخضاب :

قال ابن قدامة رحمته الله : (فيحرم عليها أن تختضب ، وأن تعمّر وجهها بالكلكون ، وأن تبيضه بأسفيذاج المرائس ، وأن تجعل عليه صبغاً يصفره ، وأن تنقش وجهها ويديها وأن تحقّق وجهها ، وما أنشبه مما يحسنها ^(١) . وعلى هذا فيحرم عليها التزيّن بجميع وسائل التجميل الحديثة كالمكياج .

(د) الثياب المصبوغة والممصطرة والممشقة ^(٢) .

قال ابن القيم رحمته الله : (فيحرم عليها ما نهاها عنه النبي صلى الله عليه وسلم وما هو أولى بالمنع منه ، وما هو مثله ، وقد صح عنه أنه قال : « ولا تلبس ثوباً مصبوغاً » ، وهذا يعم المصفر ، والمزقر ، ومائر المصبوغ بالأحمر

(١) المغني (٧/٥١٨) .

(٢) الثوب المشق : المصبوغ بالمرّة ، وهو الدر الأحمر الذي تصبغ به الثياب . النهاية في غريب الحديث ١/٢٣٤ - ٢٣٥ .

والأصفر والأخضر والأزرق الصافي ، وكل ما يصنع للتحسين والتزيّن ، وفي اللفظ الآخر « ولا تلبس المصفر من الثياب ولا المشق » وما هنا بوعان أخوان :

أحدهما : مأذون فيه : وهو ما نسج من الثياب على وجهه ولم يدخل فيه صبغ من خز أو قز أو قطن أو كتان ، أو صوف ، أو وبر ، أو شعر ، أو صغ غزله ونسج مع غيره كالبرود .

والثاني : ما لا يراد بصبغه الزينة : مثل السواد ، وما صنع لتقبيح أو لبس الوسخ فهذا لا يمنع منه ^(١) .

وأما قوله رحمته الله : « إلا ثوب عصب » فقد فسره بعض العلماء بأنه الذي يصبغ غزله ، ثم يتمسج ، وعلى هذا أجازوا هذا النوع من الثياب ولا يخفى أنه يشترط في ذلك ألا يكون الثياب زينة في نفسه .

وقد أنكر بعض العلماء هذا التفسير لـ « العصب » وقالوا : الصحيح أنه نبت تصبغ به الثياب ، فأباح النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع من الصبغ دون غيره ، وهذا ما رجحه ابن قدامة رحمته الله في المغني ^(٢) .

وعلى هذا فتنع المرأة من الثياب المصبوغة ، لكن لا يعني ذلك أنها

(١) زاد الماد (٥/٧٠٥) .

(٢) المغني (٧/٥٢٠) ، وانظر زاد الماد (٥/٧٠٦) .

تتبع من حسان الثياب غير المصبوغة إذا كان حسنه من أصل خلقته سواء كان من كنان أو قطن أو حرير^(١).

فعلى هذا لا تتبع المرأة من الثوب الأبيض؛ لأنه غير مصبوغ.

قال ابن المنذر رحمته: (ورعص كل من أحفظ عنه في لباس البياض)^(٢).

وقال ابن حجر رحمته: (قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفرة، ولا المصبغة إلا ما صيغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة، بل هو من لباس الحزن، وكره عروة العصب أيضًا، وكره مالك غليظه).

قال النووي رحمته: الأصح عند أصحابنا تحريم مطلقًا، وهذا الحديث حجة لمن أجازه.

وقال ابن دقيق العيد رحمته: (يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ، وهي الثياب البيض، ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يجزئ به، وكذلك الأسود إذا كان مما يترين به)^(٣).

(١) انظر المنى (٧/٥٢٠).

(٢) نقلًا من تفسير الفوطي (٣/١٨١).

(٣) فتح الباري (٩/٤٩١).

(هـ) الحلّي ،

قال ابن قدامة رحمته: (فبحرم عليها لبس الحلّي كله حتى الخاتم في قول عامة أهل العلم)^(١).

وقال النووي رحمته: (وبحرم حلّي الذهب والفضة، وكذلك اللؤلؤ، وفي اللؤلؤ وجه أن يجوز)^(٢).

قلت: ظاهر الحديث كل ما تتحلّى به المرأة من ذهب أو فضة أو جواهر ويواقيت، وسواء كان الحلّي في الأذنين أو على الرقبة أو في اليدين أو الرجلين أو غير ذلك.

تنبيهات:

(١) لا تتبع الحادة من التنظيف وتقليم الأظفار، وتنف الإبط، وحلق العانة، ولا من الاغتسال، ولا من الامتشاط، ولا تتبع من لبس النقاب إذ لا دليل على ذلك.

(٢) ولا تتبع كذلك من تناول أي نوع من الأطعمة والغواكه والأشربة مما أباحها الله تعالى حتى لو كان لها رائحة طيبة.

(٣) تقدم أنها تتبع من الطيب، ولكن يجوز لها أن تشمه؛ لأن ذلك

(١) المنى (٧/٥٢٠).

(٢) شرح مسلم للنووي (٣/٧٢).

لا يَتَقَلَّقُ بِهَا

(٤) إذا كان الحلي عليها حين موت زوجها فإنها تخلعه إلا ما لا تقدر عليه كالسنن من الذهب فإنه قد رُضع للضرورة .

(٥) اعلم أن الأحاديث قد وردت في التهي عن لبس المعصر وعن لبس الحلي ، لا عن مترها - فلا يجوز للحادة أن تلبس هذه الثياب والحلي حتى لو كانت غير ظاهرة للناس ، بأن تكون مثلاً تحت ثياب أخرى ، فهي ممنوعة عن لبسها عمومًا .

(٦) اعتاد النساء أن يلبسن السواد في الحداد ، ولا دليل على إلزامها بالسواد إلا في الثلاثة الأيام الأولى فقط من وفاة زوجها ، ولها بعد ذلك أن تلبس الثياب المأذون لها فيها ، وتجتنب الثياب المنهي عنها طوال مدة الإحداد .

وذلك لما ثبت في الحديث عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها أنها أن رسول الله ﷺ قال لها لما أصيب زوجها جعفر : « تسلي ثلاثاً ، ثم اصنعي ما شئت »^(١) ، ومعنى « تسلي » : البسي ثوب السلاب وهو الحداد ، وقيل : هو ثوب أسود تقطعي به الحد رأسها .

(١) صحيح : رواه ابن حبان (٣١٤٨) ، والطحاوي (٤٢/٢) ، وأحمد (٤٣٨/٦) ، وصححه الألباني في الصحيحة (٣٢٢٦) .

كتاب النفقات

النفقة على الزوجة :

يرتبط بهذا الباب عدة مسائل :

الأول ، وجوب نفقة الرجل على زوجته :

وهذا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

أما « الكتاب » ، قال تعالى : ﴿ لِزَوْجِهِ ذُرِّيَّةً رَيْنَ سَمِيَّةٍ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَسْفِنْ مِمَّا آتَيْنَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُلْ اللَّهُ تَنَاسًا إِلَّا مَا آتَيْنَاهُ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [الطلاق : ٧] .

وأما « السنة » : فمن جابر بن عبد الله رضي الله عنه في حجة الوداع أن النبي ﷺ قال : « فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن نعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف »^(١) .

وأما « الإجماع » : فقد قال ابن قدامة رحمته الله : « وأما الإجماع فاتفق »

(١) رواه مسلم (١٢١٨) ، وأبو داود (١٩٠٥) .

أهل العلم على وجوب تفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين إلا الناشز منهم ، ذكره ابن المنذر وغيره^(١) .

وقال الحافظ رحمه الله : (قانع الإجماع على الوجوب)^(٢) .

قلت : ونجب هذه النفقة من الزوج على زوجته ولو كانت هي أغنى منه ، ويجب النفقة على الزوجة ولو كانت مريضة ، لأنها يشملها عموم قوله ﷺ : « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وهذا مذهب الأئمة الأربعة .

الثانية ، ثواب النفقة على الأهل ،

عن أبي مسعود الأنصاري رحمه الله أن النبي ﷺ قال : « إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة »^(٣) .

وعن سعد بن أبي وقاص رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال له : « إنك مهما أنفقت على أهلك من نفقة فإنك تؤجر ، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك »^(٤) .

وعن أبي هريرة رحمه الله قال : قال رسول الله ﷺ : « دينار أنفقته في

(١) المصنف (٥٦٣/٧) .

(٢) فتح الباري (٤٠٠/٩) .

(٣) البيهقي (٥٥٠) ، ومسلم (١٠٠٢) ، والترمذي (١٩٩٥) ، والنسائي (٦٩/٥) .

(٤) البيهقي (٥٦٦) ، ومسلم (١٦٢٨) ، وأبو داود (٢٨٦٤) ، والترمذي (٢١١٦) .

سبيل الله ، ودينار أنفقته في رقة ، ودينار تصدقت به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك ، أعظمها أجرا الذي أنفقته على أهلك »^(١) .



الثالثة ، طلب الحلال والتحذير من الكسب الحرام ،

قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرُ الْخَبِيثِ فَاتَّبِعُوا اللَّهَ يَتَأَزَلِ الْأَلْبَسُ لَمَلَكُمْ تُنْزِلُوهُ ﴾ [النساء : ١٠٠] .
وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يا كعب بن عجرة ، إنه لا يدخل الجنة لحم ودم نبتا من سحت ، النار أولى به »^(٢) .



الرابعة ، التحذير من عدم الإنفاق ،

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « كفى بالمرء إثما أن يحبس عن ماله قوته »^(٣) .

(١) مسلم (٦٩٥) ، وأحمد (١٧٣/٢) .

(٢) صحيح الألباني : رواه الترمذي (٦١٤) ، وابن حبان برقم (١٧٤٣) ، والدارمي (٣١٨/٢) ، والحاكم (١٢٢/٤) ، وصححه ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٨٦١) .

(٣) مسلم (ص ٦٩٢) في الزكاة ، باب فضل النفقة على العيال والسلوك ، وأبو داود (١٦٩٢) ، وأحمد (١٦٠/٢) .

وعن أنس رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : « إن الله سائل كل راع عما استرعاه : أحفظ ذلك أم ضيع ، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته ^(١) .



الخامسة : تقديم النفقة على الصلوة ،

ثبت في الحديث عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قوله ﷺ : « اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعول ^(٢) .

وعن جابر بن مسرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أعطى الله أحدكم خيراً فليبدأ بنفسه وأهل بيته ^(٣) .



السادسة : تقدير النفقة ،

لم يحدد الشرع تقديرًا للنفقة ، وإنما أطنى ذلك حسب يسار الزوج وإعساره كما تقدم في الآية ، ومرد ذلك إلى العرف كما تقدم في الحديث : « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ، فالنفقة لا تقدر

(١) رواه ابن حبان (٤٤٩٢) ، والبيهقي في الكبرى (٩١٧٤) ، وصححه الحافظ في

الفتح (١١٣/١٣) ط السلفية ، وصححه الألباني في الصحيحة (١٦٣٦) .

(٢) البيهقي (١٤٢٧) ، ومسلم (١٠٣٤) .

(٣) رواه مسلم (١٨٢٢) ، وأحمد (٨٦/٥) ، وأبو داود (٨٦٠) .

بوزن ولا يكبله ، وإنما بالكفاية المتعارف عليها مع مراعاة حال الزوج .
قال القرطبي رحمته الله : « والنفقة مقدرة بالكفاية : وتختلف باختلاف من تجب عليه النفقة في مقدارها ^(١) .

وقال ابن ليمية رحمته الله : « وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف ، فمعلوم أن الكفاية بالمعروف تنوع بحال الزوجة في حاجتها ، وتنوع الزمان والمكان ، وتنوع حال الزوج في يساره وإعساره ، وليست كمؤنة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة ... ^(٢) .

واعلم أن الحديث لم يخص النفقة على المرأة بنوع ما ، فقال : « ولهن عليكم رزقهن ... » والرزق : يشمل الطعام الكافي من المأكول والمشروب بالمعروف .

وهل يدخل في ذلك الدواء لعلاجها ؟

والراجع : نعم لمعوم قوله : « رزقهن » وهو شامل لذلك ، بل يدخل فيه ما أصبح مألوفًا عند الناس .

قال صديق حسن خان رحمته الله : « ثم الظاهر من قوله ﷺ : « خذي

(١) تفسير القرطبي (١١٢/١٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (٨٦/٢٤) .

ما يكفيك وولدك بالمعروف^(١) أن ذلك غير مختص بمجرد الطعام والشراب ، بل يعم جميع ما يحتاج إليه ، فيدخل تحته القضاة التي قد صارت بالاستمرار مألوقة بحيث يحصل الضرر بمفارقة ، أو النضجر أو التكدر ، ويختلف ذلك بالأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال ، ويدخل فيها الأدوية ونحوها^(٢).

قال ابن قدامة رحمته الله : (فإن كانت المرأة ممن لا تخدم نفسها لكونها من ذوي الأقدار أو مريضة وجب لها خادم لقوله تعالى : **وَعَايِرُوهُنَّ بِأَمْوَالِكُمْ** ومن العشرة بالمعروف أن تنفق لها خادماً... ثم قال : إذا ثبت هذا ، فلا يكون الخادم إلا ممن يحل له النظر إليها إما امرأة ، وإما ذو رحم محرم ، لأن الخادم يلزم الخدم في غالب أحواله فلا يسلم من النظر^(٣)).

قلت : وكذلك يجب عليه السكنى بما يناسبها بالمعروف وما تحتاج إليه من الفراش حسب العرف ، لا يسكنها في سكن يحصل منه ضرر مع

(١) البخاري (٥٣٦٤) ، ومسلم (١٧١٤) ، وأبو داود (٣٥٣٢) ، والنسائي (٨/٢٤٦) .

(٢) الروضة الندية (١١٥/٢) .

(٣) المنى (٥٦٩/٧) .

جيران أو أحماء أو ضرة .

قال الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله - : (والسكنى من كفايتها ، فتجب لها كالنفقة ، وقد أوجب الله ﷻ مقروناً بالنفقة ، وإذا وجب حقاً لها فليس له أن يترك غيرها فيه ، إلا أن ترضى بذلك ، فإن ضررت من السكنى مع ضررتها أو أحمائها ، أو كانوا يؤذونها ، فعليه أن يسكنها في منزل منفرد لخاله يساراً وإعساراً ، والله تعالى أعلم^(١)).



السابعة : إذا منعها حقها من النفقة والكسوة :

ثبت في الصحيحين أن هذا امرأة أبي سفيان قالت للنبي ﷺ : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : **خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف**^(٢).

قال ابن القيم رحمته الله : (وفيه دليل على أن نفقة الزوجة والأقارب مقدرة بالكفاية ، وأن ذلك بالمعروف ، وأن لمن له النفقة أن يأخذها بنفسه

(١) عروة الخجاب (٣٢٦/٢) .

(٢) البخاري (٥٣٦٤) ، ومسلم (١٧١٤) ، وأبو داود (٣٥٣٢) ، والنسائي (٨/٢٤٦) ، وابن ماجه (٢٢٦٢) .

إذا منع إياها من هي عليه^(١).

قلت: قلها أن تأخذ ما يكفيها ياذنه وبغير إذنه إذا لم يعطها ما يجب لها عليه من النفقة والكسوة، أو دفع إليها أقل من كفايتها، مراعية في ذلك العرف وحال الزوج من الإعسار واليسار، وإياها أن تتعدى فتكون آتمة طالة.

ولكن هل تسقط النفقة بمضي الزمن؟ يعني: إذا لم ينفق عليها وقتاً ما، فهل تكون النفقة في ذمتها يطالب بها، أم تسقط عنه؟
اختلف العلماء في ذلك على قولين:

نذهب الحنفية إلى سقوطها، وذهب الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية إلى أنها لا تسقط، بل هي دين في ذمتها طالما أنه قادر على النفقة ولم ينفق، سواء كان حاضراً أم غائباً، ويؤخذ منه أبداً، ويقضى لها به في حياته، وبعد مماته وهذا ما قضت به المحاكم الشرعية^(٢).

وأما إن كان معسراً فلا يقضى عليه بشيء. حتى لو أنفقت هي على نفسها في وقت إعساره وليس لها أن تطالبه بما أنفقت^(٣).

(١) زاد المعاد (٥/٣٠٥).

(٢) إلا أنها حلتها بمدة لا تزيد عن سنة كما ورد في المادة (١) من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

(٣) والذي رجحه ابن القيم في هذا الباب بعد عرضه لأدلة العلماء سقوط النفقة =

الثامنة، طريقة إعطائها النفقة والكسوة:

لم تنص الأحاديث على شيء ملزم لطريقة إعطائها النفقة، وإنما يرجع ذلك إلى العرف السائد، والتراضي بين الزوجين، وعدم الإضرار. والذي يدور عليه كلام العلماء أن النفقة تجب يوماً بيوم، لكن لا بأس أن يقدم نفقة شهر أو سنة فقد ثبت في الحديث عن عمر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم»^(١). فإن ماتت أو طلقها قبل انتهاء مدة النفقة التي أعطها، رجع بحقه عليها فيما بقي؛ لأنه لا يلزمه شيء.

وأما الكسوة فقد ملكتها بإعطائه إياها، فليس عليها ردها سواء ماتت أو طلقت^(٢).

أما لو أنفقت ما أعطها في وقت لا يعهد بمثله لإخلاق الثوب فلا شيء لها عليه، ولا يلزمه أن يأتبها بخبره إلا إذا تلف أو أخلق بدون تعد منها، أو

= بمضي الزمان، لأنه لم يثبت أن الصحابة رضي الله عنهم قضوا بمثل ذلك، ولأن مطالبة بذلك يشي العدواة والبغضاء بين الزوجين، لكن إن امتنع الزوج ثم طلق أن يطالب بنفقة ما مضى.

(١) البخاري (٥٣٥٧)، ومسلم (١٧٥٧)، وأبو داود (٢٦٦٣).

(٢) انظر المحلى (٣٢٥/١١)، المسألة (١٩٢٨).

بعد انقضاء وقت يخلق في مثله الثوب عرفاً^(١).

قال ابن قدامة **كذلك** : (وإذا دفع إليها نفقتها ، فلها أن تنصرف فيها بما أحببت من الصدقة والهبة والمعاوضة ما لم يعد ذلك بضرر عليها في بدنها وضعف في جسمها ، لأنه حق لها)^(٢).

تنبيه : وأما ما بعده الرجل من القطاء والفراش فهو لازم عليه ليدفع الضرر عنها ، لكنها لا تملكه ، فإن الفراش الذي يحضره يكون ملكاً له.



التاسعة ، هل يجوز الفسخ بسبب الإعسار ،
تقدم بيان هذه المسألة والراجع منها^(٣).



العاشرة ، متى تبدأ النفقة ،

ذهب ابن حزم إلى أنه بمجرد العقد وجبت النفقة على الزوجة ، ويرى الجمهور أنه لا تثبت النفقة إلا بعد تمكنه من امتناعها ، أي بعد أن

(١) راجع حكم السألة في المحلى (٣٢٥/١١) ، والمغني (٥٧١/٧) ، والمجموع (١٨/٢٦٢).

(٢) المغني (٥٧٢/٧).

(٣) انظر (ص ١٢٦).

يدعى إلى البناء ، (أي الدخول) ، وذلك لأنه لم يثبت ولم ينقل لنا من حال النبي ﷺ مع عائشة ، وأحوال الصحابة مع نسائهم أنهم كانوا يديمون أمراً لأزواجهم قبل البناء .



الحادية عشرة ، سقوط النفقة : تسقط نفقة الزوجة في الحالات الآتية ،

(أ) النشوز : اختلف العلماء في نفقة الناشز - وهي التي عصت زوجها فيما له عليها مما أوجبه له النكاح - فذهب ابن حزم إلى وجوب النفقة لها أيضاً رغم نشوزها ، ولكن ذهب الجمهور إلى أنه لا نفقة لها ، ويشهد لمذهب الجمهور عنه قوله تعالى : ﴿ وَحَرَكُوا سِتْرَ سَيِّدَةٍ وَتَلَّهَا ﴾ وقوله ﷺ : « أنصر أهلك ظالماً أو مظلوماً » ، قيل : كيف أنصره ظالماً ، قال ﷺ : « تمنعه من الظلم »^(١).

وعلى هذا إذا انفصلت الزوجة عن منزل الزوج الذي أمسكها فيه بخير إذنه فلا نفقة لها ، فإذا عادت المرأة عن نشوزها عادت إليها النفقة .

لكن الناشز إذا كان لها ولد فعلى الزوج نفقة الولد لأنها واجبة

(١) المغني (٦١٢/٧) ، والمجموع (٢٣٥/١٨) ، المحلى (٣٥٥/١٧).

(٢) البغاوي (٢٤٤٣) ، ومسلم (٢٥٨٤) ، والترمذي (٢٢٥٥).

عليه ، فلا يسقط حقه بمعصيتها ، وعليه أن يعطيها إياها إذا كانت هي الحاضنة له أو المرضعة له^(١) .

(ب) الردة : وتسقط النفقة أيضًا إذا ارتدت ، حتى تعود إلى الإسلام وتمكنه من نفسها ، لتعود عليها النفقة .

(جـ) بالإبراء : أي : إذا أبرأت الزوجة زوجها من نفقتها ، فإن ذلك يسقط النفقة من ذمته لما مضى ، وعليه النفقة في المستقبل .



الثانية عشرة : نفقة المطلقة :

المرأة المطلقة الرجعية يجب لها النفقة والسكنى طالما أنها في العدة ، وتسقط نفقة العدة بنشور الزوجة أو ارتدادها عن الإسلام ، أو برفاة المطلقة .

وأما الباتنة والمختلعة : فليس لها نفقة ولا سكنى على الراجح وذلك لحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أنها طلقها زوجها في عهد النبي ﷺ ، وكان أنفق عليها نفقة دون^(٢) ، فلما رأت ذلك قالت : والله لأعلمن رسول الله ﷺ ، فإن كان لي نفقة أخذت الذي يصلحني ، وإن لم تكن

(١) المغني (٧/٦١١) .

(٢) يعني نفقة قليلة ودرجة .

لي نفقة لم آخذ منه شيئاً ، قالت : فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « لا نفقة لك ولا سكنى »^(١) . وإذا طلقت المرأة وهي حامل ، فإن لها النفقة والسكنى حتى تضع حملها .

قال القرطبي رحمته الله : (لا خلاف بين العلماء في وجوب النفقة والسكنى للحامل المطلقة ثلاثاً أو أقل منهن ، حتى تضع حملها)^(٢) . قلت : وينتهي حقه في النفقة عليها بوضع الحمل سواء كان الوضع بعد تمام الحمل أو كان سقطاً ، لأن عدتها تنتهي بذلك .

ملاحظات :

(١) إذا أرضعت ولده بعد طلاقها فلها أجره الرضاع لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجْرَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤] : فإن أبت إرضاعه ، فليست براضع أخرى ويعطيها أجره الرضاع ، وسيأتي مزيد لأحكام الرضاع قريباً إن شاء الله .

(٢) إذا مات وزوجته حامل مل تجب النفقة عليها من ماله .

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

الأول : تسقط ، والثاني : أن لها النفقة .

(١) رواه مسلم (١٤٨٠) ، ص ١١٤ .

(٢) تفسير القرطبي تحت تفسير سورة الطلاق .

قال ابن المنذر رحمته الله : (وبالقول الأول أقول لأنهم أجسموا على أن نفقة كل من كان يجبر على نفقته وهو حي مثل أولاده الأطفال وزوجته والديه تسقط عنه (أي : بالموت) فكذاك تسقط عنه نفقة الحامل من أزواجه . لكن نفقة الحمل من نصيب الحمل من الميراث) .

(٣) يجوز للمرأة أن تهب لزوجها من صداقها أو غيره من مالها طيبة نفسها لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ مَعَىٰ وَفَنَّهُ نَفْسًا لَّكُلُوهُ هَنَسًا مَّهِينًا ﴾ [النساء : ٤] .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : من غير إضرار ولا خديعة ، وعلى هذا فلا محل للزوج أن يلجأ لوجه إلى هذه الهبة بسوء عشرة أو مخادعة ، أو إضرار بها ، أو غير ذلك .

(٤) قال ابن قدامة رحمته الله : (والذمية كالمسلمة في النفقة والمسكن والكسوة في قول عامة أهل العلم ، وبه يقول مالك والشافعي وأبو نوري وأصحاب الرأي لمعوم النصوص) (١) .

(٥) إذا أنفقت المرأة على نفسها من مال زوجها الغائب ، ثم تبين لها أنه مات ، حسبت نفقتها من يوم موته وخصم ذلك من ميراثها .

(٦) إذا كان العقد فاسداً ، أو كان الوطاء بشبهة فلا تستحق النفقة .

(٧) إذا ادعت المرأة (التي تمتد بالحيض) أنها لم تر الحيض ثلاث مرات ، فالقول قولها مع يمينها ، لأن الله استأمن النساء على ما في أرحامهن فقال تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتَسِبْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .



النفقة على الأقارب

معنى الأقارب :

القربة الموجبة للنفقة ، هي الرابطة الأسرية التي تقوم على

قربة الدم ، وصلة النسب وتشمل :

(أ) الأصول : وهم الأب والجد وإن علا ، والأم والجدة وإن علت .

(ب) القروع : وهم الأولاد وإن نزلوا .

(ج) الحواشي : وهم الإخوة والأخوات وأولادهم ، والأعمام
والعمات والأخوال والحالات وأولادهم جميعاً .



الأدلة على وجوب نفقة الأقارب :

قال تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ ذَاتُهُنَّ وَيَسْوَدْنَهُنَّ بِالْعُرْوَةِ ﴾ [البقرة :

٢٣٧] . قال تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : « يا رسول الله ، من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » ، قال : ثم من ؟ قال : « أمك » ، قال : ثم من ؟ قال :

« أبوك ، ثم أذكائك أدناك »^(١) .

وتقدم في حديث هند : « خذي ما يكفيك ووليك بالمعروف »^(٢) .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « إن أطيّب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم فكلوه منيقاً »^(٣) .

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلفذي قرابتك ، فإن فضل عن ذي قرابتك فهكذا وهكذا »^(٤) .
فهذه الأحاديث فيها دليل على وجوب النفقة على الأقارب .

قال ابن القيم رحمته الله : (وهذا الحكم من النبي ﷺ مطابق لكتاب الله تعالى حيث يقول : ﴿ وَالَّذِينَ يُضِعْنَ أَوْلَادَهُمْ حَوْلَ بَنَاتٍ كَاكِفَاتٍ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ مِنْهُنَّ مِنْ الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ وِثْرًا إِلَّا ظَاهِرًا ﴾ [النساء : ١٢]) .

(١) البخاري (٥٩٧١) ، ومسلم (٢٥٤٨) ، ولبت نحوه من حديث معاوية القسيري رواه الترمذي (١٨٩٧) ، وأبو داود (٥١٣٩) بسند حسن .

(٢) البخاري (٥٣٦٤) ، ومسلم (١٧١٤) ، وأبو داود (٣٥٣٢) ، والنسائي (٨/٢٤٦) ، وابن ماجه (٢٢٩٣) .

(٣) حسن : رواه أبو داود (٣٥٣٠) ، وابن ماجه (٢٢٩٢) ، وأحمد (١٧٩/٢) .

(٤) مسلم (٩٩٧) ، وأبو داود (٣٩٥٧) ، والنسائي (٦٩/٥) ، وأحمد (٢٦٩/٣) .

وَسَمَهَا لَا تُصَاوِرُ وَلَيْدَةً وَلَا مَوْلُودًا ثُمَّ وَلَدِيَهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلَ ذَلِكَ ﴿ [النفقة: ٢٣٣] ، فأرجب الله تعالى على الوارث مثل ما أوجب على المولود له^(١) .



السبب الموجب للنفقة :

وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب كثيرة ، ولهم تفريعات فيمن يجب عليهم النفقة تجدها في كتب الفقه المطولات ، ولا يسعها هذا المختصر ، وإنما أبين خلاصة ما ترجح لدي ، وهو أن النفقة تجب بشيئين كما قال ابن القيم **كُتِبَ لِلزَّوْجِ** : (بالميراث بكتاب الله ، وبالرحم بسنة رسول الله^(٢)) . أي : أن ابن القيم يرجع أن النفقة بسبب الإرث ، (وهم الذين يستحقون الإرث) وبسبب المحرمية (وهم القرابة التي يحرم الزواج بسببها)^(٣) .

(١) زاد المعاد (٥/٤٤ - ٤٥) .

(٢) المصدر السابق (٥/٥٤٩) .

(٣) وقد اختلفت آراء المذاهب في أسباب النفقة على الأقارب ويتلخص ذلك بما يلي :
الخلفية : وأما أن السبب هو المحرمية ، فيدخلون الأصول والفروع والحواشي من كان صهرًا كالإخوة (وأبائهم) والأعمام والأخوال ، ولا يدخلون أبناء العم وأبناء الخال .

فالمقصود بالميراث بكتاب الله قوله تعالى : **﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلَ ذَلِكَ﴾** والمقصود بالرحم بسنة رسول الله ما تقدم من الأحاديث .

وعلى هذا فيكون وجوب النفقة على النحو الآتي :

(أ) يجب على الإنسان ، سواء كان رجلاً أو امرأة كبيراً أو صغيراً أن يبدأ بالنفقة على نفسه بما لا بد له منه ولا غنى عنه به .

(ب) فإن فضل له مال فإنه يجب النفقة على الوالدين والأجداد والجدات وإن علوا ، وعلى أولاده الذكور والإناث وبنينهم وإن غزلوا والإخوة والأخوات ، ويقدم في ذلك الأقرب في الميراث ، ويشترط لذلك أن يكونوا فقراء لا مال لهم ولا كسب يستغنون به عن اتفاق غيرهم . وأن يكون من يجب عليه النفقة موسراً . إلا في حالة نفقة الأب على أولاده فإنه لا يشترط مسار الأولاد ، لا تسقط عنه النفقة إلا بالعجز الكلي .

(ج) فإن فضل معه شيء أنفق على ذوي رحمه المحرمة وموروثيه إن

= والخاتمة : يرون أن السبب : « الإرث » ، فما دام القريب وارثاً وجبت النفقة عليه سواء كان صهرًا أو غير محرم .

الشافعية : فمروا النفقة فقط على الأصول مهما علت ، والفروع مهما نزلت .
المالكية : فمروا على الأبوين المباشرين ، والأبناء المباشرين فقط . وأما الجد وابن الابن فلم يوجبوا لهم نفقة .

كانوا قراء ولا عمل يقومون به ، وهم الأعمام والعمات ، والأخوال والحالات .

ملاحظات :

(١) إذا اختلف دينهما فإن كان في عمودي النسب (وهما الأصل والفرع) وجبت النفقة أيضًا ، وأما إن كان في غير عمودي النسب فينظر :
(أ) إن كانت النفقة وجبت بسبب الرحم أنفق عليهم أيضًا .
(ب) وإن كانت بسبب الميراث فإنه لا ينفق عليهم ؛ لأنه لا توارث بينهما .

(٢) إذا كان القريب الفقير محجوبًا عن الميراث بمن هو أقرب منه فينظر :

(أ) فإن كان الأقرب موسرًا فالنفقة عليه .
(ب) وإن كان الأقرب معسرًا انتقلت النفقة إلى الأبعد إذا كان الموسر في عمودي النسب خاصة . وأما إن كان من غير عمودي النسب فلا تجب عليه النفقة .

مثال : ابن فقير له أب معسر ، وجدٌ موسر ، فإنه من المعلوم إذا مات هذا الابن فإن هذا الجد لا يرثه ؛ لأنه محجوب عنه بأبيه (أعني أبا الابن) لكنه في باب النفقة حيث إنه من عمود النسب فإنه يجب على هذا الجد

النفقة ، وذلك لأن الأب معسر ، لا يمكن أن ينفق على الجد ، وأما إن كان الأب موسرًا فالنفقة عليه لا على الابن .

مثال آخر في غير عمود النسب : رجل فقير له ابن فقير وأخٌ موسر ، فإن هذا الرجل إذا مات فالأخ لا يرثه لأنه محجوب باین هذا الرجل ، وحيث إن الأخ ليس من عمود النسب فلا يجب عليه النفقة على أخيه ، ومن المعلوم أنه إذا لم يكن لهذا الرجل الفقير ابن فإن النفقة تجب على أخيه الموسر ؛ لأنه من ذوي الميراث .

(٣) يجب نفقة الأب على أولاده سواء كانوا بالغين أو غير بالغين ذكورًا وإناثًا ، طالما أنهم قراء لا يستطيعون أن يقوموا بما يكفهم ، وذلك حتى يكتسب الذكور ، وتزوج النساء .

(٤) يلزم الرجل إعفاف ابنه إذا احتاج إلى النكاح^(١) ولم يجد ما يعف به نفسه ، بل يجب إعفاف من لزمته نفقته من الآباء والأجداد .
قال القاضي رحمه الله : (وكذلك يجيء في كل من لزمته نفقته من أخ وعص وغيرهم .

وكل من لزمه إعفافه لزمه نفقة زوجته ؛ لأنه لا يتمكن من الإعفاف

(١) انظر للفني (٧/٥٨٧) .

إلا بذلك^(١).

(٥) إذا خالعت المرأة زوجها ، وأبهرته من حملها لم يكن لها نفقة ولا للولد حتى تقطعه .

(٦) لا يكلف أحد أن ينفق على أفراده إذا كان هذا القريب قادراً على المعاش والتكسب .

وعليه أن يصون أباه وزوجاته عن خسب الكسب إن قدر على ذلك .

(٧) قال ابن حزم رحمته الله : (ويلزم المرأة كل ما ذكرنا مما يلزم الرجل إلا نكحة الولد ، فما دام الأب قادراً عليها فليس على المرأة من ذلك شيء ، فإن عجز الأب عن ذلك أو مات ولا مال لهم فحينئذ يقضي بنفقتهم وكسوتهم على أمهم لقول الله تعالى : **وَلَا تُفْسِدُوا وِلْدَانَكُم بِأَفْهَامِكُمْ** وَلَا **مَوْلَاكُمْ** لَكُمْ يَوْلَاهُمْ في البقرة : ٢٣٣)^(٢).



(١) المصدر السابق (٧/٥٨٩).

(٢) المحلى (١١/٣٥٦).

ثبوت النسب

معنى النسب : هو صلة القرابة بالأباء الأجداد ، والمقصود هنا لحرق الولد بأبويه .

العتاية بالنسب :

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من ادعى إلى غير أبيه ، وهو يعلم أنه غير أبيه ، فالجنة عليه حرام »^(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من ادعى إلى غير أبيه ، أو نولى غير مواليه ، فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين »^(٢).

ولم يشرع الإسلام للنسب إلا الزواج الشرعي ، أو ملك اليمين ، وأبطل ما سوى ذلك فجعله عدواناً وظلماً .

ولم يبح الإسلام التبني قال تعالى : **وَمَا جَعَلْ أَدْيِبَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ**

(١) البخاري (٤٣٢٦) ، ومسلم (٦٧٦٦) ، وأبو داود (٥١٩٣) ، وابن ماجه (٢٦١٠).

(٢) صحيح : رواه ابن ماجه (٢٦٠٩) ، وأحمد (٣١٨/١) ، (٣٢٨) ، وابن حبان (٤١٧).

ذَلِكَ مَرَلَكُمْ بِأَفْرَاحِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ * أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ [الأحزاب: ٤، ٥].



أسباب ثبوت النسب :

أولاً : بالنسبة للأُم : يثبت النسب بمجرد ولادته منها ، إثر زواج صحيح أو فاسد ، أو وطء بشبهة ، أو زنا .
ثانياً : بالنسبة للأب : ينسب له الولد بالفراش ، أولاً الإقرار الصحيح ، أو البينة ، أو القافة والثلاثة الأولى متفق عليها .
وسوف أبين معنى هذه الطرق وشروطها فيما بعد .
وعن عائشة رضي الله عنها قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص ، وعبد بن زمعة في غلام .

فقال سعد : هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص ، عهد إلي أنه ابنه ، انظر إلى شبهه !
وقال عبد بن زمعة : هذا أخي يا رسول الله ولد علي فراش أبي من وليته .

فخطر رسول الله ﷺ فرأى شبهها بينا بعتبة ، فقال : « هولك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، واحتجبي منه يا سودة » فلم تره

سودة قط^(١) .

شرح الحديث :

(أ) أن وليدة - يعني أمة - ولدت غلاماً ، وهذه الأمة ملك لـ « زمعة » والد « عبد » ، وهو أيضاً والد « سودة » زوج النبي ﷺ [أي أن سودة أخت عبد] .

(ب) اختصم في هذا المولود رجلان :
الأول : سعد بن أبي وقاص ، حيث ادعى أنه ابن أخيه « عتبة » حيث أوصى سعداً بذلك أن هذا المولود ابنه (وهذا يعني أنه زنا بهذه الأمة فحملت منه)^(٢) ، واحتج سعد بالشبهة حيث إن بالمولود شبهها بعتبة^(٣) .
الثاني : عبد بن زمعة [أخو سودة] : حيث قال : إنه أخي ، لأنه ولد من (أمة أبيهم) فهو أحن به .

(ج) فحكم النبي ﷺ لعبد بن زمعة أنه له ، رغم أن الشبهة قوى بعتبة أخي سعد وعلل ذلك بأن « الولد للفراش » أي : لصاحب الفراش ، وهو

(١) البخاري (٢٠٥٣) ، (٢٢١٨) ، (٢٤٢١) ، (٤٣-٢) ، ومسلم (١٤٥٧) .
(٢) قال الخطابي : « وكان من سرهم - أي : في الجاهلية - إلحاق النسب بالزناة إذا ادعوا الولد » (معالم السنن ١/٢٧٠ - هامش أبي داود) .
(٣) وعتبة مات كافراً ، ولم يسلم ، فعهد إلى أخيه سعد أنه يستلحق الحمل الذي في بطن أمة زمعة .

الزوج أو السيد ، وأما الزاني فلا شيء له ، وللعاهر الحجر .

(د) ولكن لما كان الشبه قوياً احتاط النبي ﷺ فقال لسودة : « احتجبي منه » ، مع أنه حكم أنه أخوها ، لكنه من باب الاحتياط أمرها بالاحتجاب .



طرق ثبوت النسب

سبق بيان أن النسب يثبت بالفراش ، أو الإقرار ، أو البيعة ، أو القافة ، وفيما يلي آيين شروط هذه الطرق على السحر الآتي :

شروط ثبوت النسب بالفراش

والمقصود بالفراش (الزوجة ، أو الأمة الموطوعة) ، ويشترط لذلك :
(أ) وجود عقد الزوجية الصحيح بين الزوجين ، وكذلك التسري بالأمة على الراجع لحديث عائشة السابق .

(ب) أن يتحقق الفراش ، وهو تحقق اجتماعه بها ووطئه إياها ، وعلى هذا إذا عقد عليها ولم يدخل بها ، ثم ولدت فلا يكون له ؛ لأنه لم يتحقق دخوله بها^(١) . وأما بالنسبة للأمة فيكفي في ذلك إقراره بأنه وطئها .

(١) وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وهو أرجح الأقوال خلافاً لمن رأى أنها فراش إذا أمكن وطئها ، ولم يتحقق ذلك ، وخلافاً لمن قال : بمجرد العقد حتى لو كان

(ج) أن تلد المولود في مدة لا تقل عن ستة أشهر منذ تحقق وطئها ، وأما إذا ولدت لأقل من ذلك فلا ينسب إليه ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَحَمْلُهُمْ وَفَصْلَتُهُمْ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ . وقال : ﴿ وَفَصْلَتُهُمْ فِي عَمَتَيْنِ ﴾ فتبين بذلك أن أقل الحمل ستة أشهر .

(د) أن يكون الزوج ممن يولد لمثله .

ملاحظات :

(١) إذا زنا بامرأة لا يلحق به الولد ولا ينسب إليه ، حتى لو تزوجها بعد ذلك ، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء ، وذهب فريق من أهل العلم منهم إسحاق بن راهويه وشيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن الزاني إذا استلحق الولد الذي خلق من مائه ولم يدعه أحد غيره ، فإنه يلحق به . (وهذا من حيث النسب) ، وأما من حيث الميراث فلا توارث بينهما ، وحملوا حديث « الولد للفراش وللعاهر الحجر » إذا كان هناك نزاع على المولود كما هو وارد في الحديث .

فإن كان هكذا فلماذا ينسب إلى الزاني من حيث التحريم والبعضية^(٢) ،

أحدهما بالمشرك والآخر بالمغرب ولم يجتمعا . فهذا لا دليل عليه ، والذي قبله لم يتحقق فيه الفراش . والقول الراجح : لا بد من تحقق دخوله بها .
(٢) أي أنه من نسيه ، فهو بعض منه .

(أي لكي يعرف من الحرمات عليه من النساء مثلاً ، ولكن لا يدخل في باب الميراث والتفقة والولاية وغيرها .

(٢) إذا كانت له أمة واعترف بوطئها في القرج أو دونه فولدت لنصف سنة أو أزيد لحقه ولدها ، وفي هذه الحالة تكون الأمة وأم ولد ، وعنت بموت سيدها .

(٣) ثبوت النسب بالفراش هو أقوى أسباب النسب ، ولذا إذا تعارض معه الشبه قدم عليه الفراش ؛ لأنه أقوى . وذلك ما يؤيده الحديث السابق .

(٤) إذا وطئ الرجل المرأة بشبهة ، كأن يعتقد صحة عقد النكاح - والعقد باطل - أو كان لا يعلم أنها محرمة عليه (كأن تكون أخته من الرضاعة) ثم تبين له غير ذلك ، ففي كل هذه الحالات ينسب له الولد .

ثانياً : الاستلحاق (الإقرار)

وذلك إذا استلحقه : أي : أقر أنه ابنه ، أو استلحقه الورثة بأنه أخوهم ويشترط لصحة هذا الإقرار شروطاً :

(١) أن يكون المقر مكلفاً ، أي : عاقلاً بالغاً ، مختاراً غير مكره .

(٢) أن يكون الولد « المقر له » مجهول النسب ، فإن كان معلوم

النسب لم يصح الإقرار .

(٣) أن يكون المقر ممن يولد مثله للمثله عادة ، ويصح أن يكون أباً له

باعتبار السن وإلا كان مكذباً في الظاهر ، فإذا أقر لرجل يكبره سناً أنه ابنه دل ذلك على كذبه في إقراره .

(٤) أن لا يكون الإقرار عن زنا (لأنه لا يثبت به النسب على الصحيح) .

وفي أمثلة فروع متعلقة به يمكن الرجوع إليها في المطولات .

ثالثاً : البينة ،

قال ابن القيم رحمته الله : (وذلك بأن يشهد شاهدان أنه ابنه ، أو أنه ولد على فراشه من زوجته ، أو أمه ، وإذا شهد بذلك اثنان من الورثة لم يثبت إلى إنكار بقيةهم ، ولا يعرف في ذلك نزاع) ^(١) .

رابعاً : القیافة ،

القائف : هو الذي يعرف الشبه ، ويميز الآخر ^(٢) .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم تبرق أسارير وجهه ، فقال : « ألم تري أن مجزاً المدلجي نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة ، وأمامة بن زيد وعليهما قطيفة ، قد غطيا رءوسهما ويدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » ^(٣) .

(١) زاد المعاد (٥/٣٧٤) .

(٢) فتح الباري (١٢/٥٦) .

(٣) البخاري (٣٧٣١) ، (٦٧٧٠) ، ومسلم (١٤٥٩) .

والمنعنى : أن سجز المذلي وكان قائفاً نظر إلى أرجل زيد وابنه ، وحكم أن بعضهم من بعض ، وقد سر النبي ﷺ ؛ لأنهم كان يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسود شديد السواد ، وكان أبوه أبيض من القطن .

تنبيهات :

(١) اعلم أن أقوى أسباب ثبوت النسب هي الفرائش ، فإذا تعارض مع الشبه ، فالحكم للفرائش كما تقدم في قصة « وليدة زمعة » . وتنازع سعد وعبد فيها .

(٢) اعلم أن الولد إذا جاء على غير لون أبيه فإن هذا لا يقدح في نسبه ، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن امرأتي جاءت بولد أسود ، فقال : « هل لك من إبل ؟ » قال : نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال : « هل فيها من أورك ؟ » قال : إن فيها كورفاً ، قال : « فأني ثراه ؟ » قال : عسى أن يكون نزع عرق ، قال : « وهذا عسى أن يكون نزع عرق » (١) .

« والأورك » : الذي فيه سواد ليس بحالك . والمقصود بـ « نزع »

(١) البخاري (٥٣٠٥) ، ومسلم (١٥٠٠) ، وأبو دارد (٢٢٦٠) ، والترمذي (٢١٢٩) ، والنسائي (١٧٨/٦) ، وابن ماجه (٢٠٠٢) .

عرق ، أي : جذبه الأصل من النسب ، أي : لعل هذا موجود في عمود النسب من جهة الأم أو من جهة الأب .

(٣) يمكن الاستفادة بالطرق الطبية بعرفة « الجينات » في ثبوت النسب ، ويكون هذا قائماً مقام القياة ، فلا تقدم على الفرائش ؛ لأنه أقوى الأسباب .

(٤) لا يجوز لأحد أن يأخذ « لقيطاً » مجهول النسب ، فينسب إليه ، ويسجل ذلك في السجلات الرسمية ؛ لأن الله ﷻ حرم التبني ، وقال : « أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ » (الأحزاب : ٥) .

(٥) تسجيل أسماء المواليد في السجلات الرسمية عمل حسن ، وقد اعتبره القانون حجة في إثبات النسب ، إلا إذا ثبت عكسها ، أو بطلانها ، أو تزويرها (١) .



(١) القانون رقم (٢٦٠) لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمجل المدني ، المادة (١٦) .

الحضانة

معناها :

الحضانة مأخوذة من الحضن ، وهو ما دون الإبط إلى الكنح ،
وخَصَرُ الطائر يُقَصُّه : إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه ، وكذلك المرأة
ضمت ولدها .

وأما معناها عند الفقهاء فهي : حفظ من لا يستقل بأموره ، وغيثه .



حكم الحضانة :

هي واجبة لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ
نَارًا ﴾ [التحریم : ٦] فإن رقابة الأهلين من النار تكون بحفظهم ، والقيام
بمصلحتهم ، ولقوله ﷺ : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت »^(١) .
من تجب حضانتها ،

(أ) الصغير : وهو الذي لم يبلغ .

(١) صحيح : أبو داود (١٦٦٢) ، والنسائي في عشرة النساء ٤ (٢٩٥) ، وأحمد (٢/٢٠٠) ،
والحاكم (٤١٥/١) ، وصححه رواه الذهبي .

(ب) المجنون : وهو فاقد العقل .

(ج) المعتوه : وهو مختل العقل .

(د) الكبير : أي : الذي وصل إلى درجة فقدان العقل أو اختلاله

بسبب الكبر .



من أحق بحضانة الصغير :

(أ) أحق الناس بحضانة الصغير هم والده ، فلا يتزع من والديه ؛
لأنهما أروعى الناس له ، وأحفظ الناس لمصلحته ، ويتحقق هذا عند وفاء
الزوجين وعدم تفرقهما .

(ب) إذا تفرق الزوجان ، فالأم هي الأحق بحضانة الصغير ؛ لما ثبت
في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن امرأة قالت : يا
رسول الله ، إن ابني هذا كان يطني له وعاء ، ويثدي له سقاء ، وحجري له
حواء ، وإن أباه طلقني ، فأراد أن يتزعه مني ، فقال لها رسول الله ﷺ :
« أنت أحق به ما لم تنكحي »^(١) .

فدل ذلك على أنه إذا اترق الأبوان ، ويتنهما ولد ، فالأم أحق به من

(١) حسن : رواه أبو داود (٢٢٧٦) ، وأحمد (١٨٢/٢) ، وحسنه الألباني في
الصحيحة (٣٦٨) .

الأب ، ما لم يتم بالأم ما يمنع تعدد غيرها ، أو بالولد وصف يقتضي تخيره .
(جر) إذا كان هناك ما يمنع من حضانة الأم انتقلت الحضانة إلى غيرها ، ولكن اختلف العلماء في ترتيب أصحاب الحقوق في هذه الحضانة بعد الأم .

ومشأ الخلاف في تعليل الحكم السابق بتقديم الأم على الأب هل بسبب تقديم جهة الأمومة على الأبوة ، وعلى ذلك فيقدم نساء أقارب الأم على أقارب الأب ، وهذا هو قول الجمهور .

أو أن السبب تقديم الأم لأجل أنوثتها فقط ؟ فعلى هذا يقدم نساء أقارب الأب على نساء أقارب الأم ، لأنهن متساويات في الأنوثة ، ويفضل نساء الأب بالعصبة .

وهذا الثاني هو الذي نص عليه « الحرفي » في « مختصره » ، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله ، وكذلك ابن القيم رحمته الله ^(١) ، ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمته الله ^(٢) .

فعلى القول الأول يكون الترتيب للحضانة كالآتي :
الأم .

ثم أم الأم وإن علت : ثم أم الأب .

ثم الأخت الشقيقة ، ثم الأخت لأم (ثم الأخت لأب) .

ثم بنت الأخت الشقيقة ، ثم بنت الأخت لأم .

ثم الخالة الشقيقة - ثم الخالة لأم ، ثم الخالة لأب .

ثم بنت الأخت لأب ^(١) .

ثم بنت الأخ الشقيق ، ثم بنت الأخ لأم ، ثم بنت الأخ لأب .

ثم العمة الشقيقة - فالعمة لأب .

ثم خالة الأم ، فخالة الأب .

ثم عمة الأم ، فعمة الأب .

فإذا لم يوجد للصدور قريبات من النساء من هذه المحارم ، انتقلت الحضانة إلى العصبات من المحارم ، ومن الرجال على حسب ترتيبهم في الإرث .

فإن لم يوجد انتقل إلى « عارمه من الرجال غير العصبية .

فإن لم يوجد عين التقاضي من يقوم على حضنته ^(٢) .

(١) هكذا ورد تأخير بنت الأخت لأب على الخالات .

(٢) وهناك خلاف أيضاً في هذا الترتيب في المذاهب ، ولم أذكره حتى لا يطول الكتاب ، وما ذكرته نقلاً من فقه السنة .

(١) راجع تفصيل المسألة في « زاد المعاد » ، (٤٣٥ / ٥ - ٤٥٠) .

(٢) الفرح للشيخ (٧٦ / ٥) .

وأما على القول الثاني : فقد وضع ابن تيمية ضابطاً لحضانة الطفل بعد الأم يتلخص فيما يلي :

(١) الأحق بالحضانة هم أقرباء الطفل من جهة الأب .

(٢) إذا اجتمع منهم اثنان فأكثر فأكتر فحكمه كالأبي :

(أ) إذا استوت درجتهم تقدم الأنثى على الذكر فنقدم الأم على

الأب ، والجدة على الجد ، والحالة على الخال ، والعمة على العم .

فإن كانا ذكراً ، أو أنثيين كان بكرنا أخوين ، أو أختين يقدم

أحدهما بالقرعة .

(ب) وإن اختلفت درجتهم من الطفل ؛ فإن كانا من جهة واحدة ،

فدم الأقرب إليه ، فنقدم الأخت على ابنة الأخت ، والحالة على خالة

الأب ، وعلى خالة الأم .

وأما إن كانوا من جهتين كقراءة الأم وقراءة الأب ، مثل العمة والحالة ،

والأخت لأب والأخت لأم ، وأم الأب وأم الأم ، وخالة الأب وخالة الأم

- قدم من في جهة الأب في ذلك كله ، هذا كله إذا استوت درجتهم كما

تقدم ، أو كانت جهة الأب أقرب إليه من باب أولى .

وأما إن كانت جهة الأم أقرب كأم الأم ، وأم أب الأب ففي هذه

الحالة الأولى أن يقدم الأقرب لقوة شفقتة ، ولا تقدم قراءة الأب إلا إذا

تساوت الدرجتان .

ويلاحظ أن الفرق بين الرأي الأول والرأي الثاني هو أيهما يقدم عند

التنازع وتساوي الجهتين : قراءة الأم أم قراءة الأب ؟

فالأول يرجح قراءة الأم وعلى هذا تقدم أم الأم على أم الأب .

والثاني يرجح قراءة الأب فيقدم أم الأب على أم الأم ، والمسألة

اجتهادية ، وقد فضت المحاكم بالرأي الأول وبه يفصل النزاع ، والله

أعلم .



سقوط الحضانة :

تسقط الحضانة لأسباب وهي :

(أ) أن يفوت مقصودها : إذ مقصود الحضانة حماية المحضون

والقيام بمصالحه ، فإذا وجد ما لا يحقق ذلك سقطت الحضانة ، فإذا

حصل للحاضن إخلال في عقله ، أو إهمال في تربية أولاده ، أو سافر سفواً

بضر بالمحضون ، ففي كل هذه الأمثلة وغيرها تسقط حضنته ، وتنقل إلى

غيره .

(ب) إذا تزوجت الأم : لما تقدم في الحديث : « أنت أحق به ما لم

تشكحي » .

وفي ذلك مسائل :

الأولى : في قوله ﷺ : « ما لم تنكحي » بمجرد العقد أم بعد الدخول ؟ على قولين ، والراجح أنها تسقط بمجرد العقد ، وهو قول الجمهور .

الثانية : اختلف العلماء في سقوط الحضنة بالنكاح ، فمنهم من يرى سقوطها مطلقاً ذكرًا كان المحضون أو أنثى ، ومنهم من لا يسقطها بهال ، ومنهم من لا يسقطها إن كانت أنثى ويسقطها إذا كان ذكرًا ، ومنهم من يرى أنها لا تسقط إلا إذا كان الزوج أجنبيًا عن الطفل ، فإن كان نسبيًا لم تسقط الحضنة .

والقول الأخير هو الذي تطمعن إليه النفس لرود الأدلة على ذلك ففي صحيح البخاري من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه : « أن ابنة حمزة اختصم فيها علي ، وجعفر ، وزيد ، فقال علي : أنا أحق بها وهي ابنة عمي ، وقال جعفر ابنة عمي وخالتها تحتي ، وقال زيد : ابنة أخي ، فقتضى بها رسول الله ﷺ لخالتها ، وقال : « الخالة بمنزلة الأم » ^(١) .

فقد حكم النبي ﷺ لخالتها مع أنها متزوجة ، لكن الزوج قريب

(١) البخاري (٢٧٠٠) ، (٤٢٥١) ، كتاب الصلح ، وأبو داود (٢٢٧٨) ، والترمذي (١٩١٧) .

للمحضونة ، فإنه قال : « ابنة عمي » ^(٢) .

ويلاحظ أن هذا كله إذا كان نزاع فإن لم يكن نزاع ، أو اتفقا على أن يبقى عند الأم بعد زواجها ، فلا يسقط حقها في الحضنة ، فهذا هو أنس من مالك كان في حضنة أمه علما بأنها تزوجت أبا طلحة ، لكننا لا نعلم أن أحدًا نازعها في حضنته .

الثالثة : في قوله ﷺ : « ما لم تنكحي » هل هو تعليل أو توقيت ؟ . والفرق بينهما أنه « لو كان تعليلًا للحكم » ، فتزوجت وسقطت حضنتها ، ثم طلقت عادت إليها الحضنة ، لأن الحكم يدور مع الملة وجودًا وعدمًا .

وأما « إن كان توقيفًا » ، سقط حقها في الحضنة بزواجها سواء طلقت بعد ذلك أم لا . وهذا قول مالك .

والقول الأول هو قول الأكثرين ، ثم اختلفوا متى يعود إليها الحق إذا كان الطلاق رجعيًا هل بمجرد الطلاق ، أو يتوقف على انقضاء العدة ؟ على قولين .

(١) ويرى الشيخ ابن عثيمين أن الأمر يحتاج إلى النظر إلى مصلحة الطفل ، فمتى ضاعت مصلحته بتزويجها بزواج جديد سقط حقها ، ولا فحفظها قائم ، لا سيما إذا كان لغيره من أولادها أشباعه . (انظر الشرح للمتن ٢٨/٥) .

الرابعة : لا يستفاد من قوله ﷺ : « أنت أحق به ما لم تنكحي » عموم الحكم لكل أم بل يشترط لذلك ألا يكون هناك مانع من هذا الحكم : بل لا بد من تحقق الشروط في الحاضن وعدم وجود مانع . وهذا ما يوضح في الأسطر الآتية .

شروط الحاضن :

يُشترط للحضانة أمور لا بد أن تتحقق منها :

(أ) الاتفاق في الدين ، لأن الحضانة فيها معنى الولاية وقال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ ، قال عن الكفار : ﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ وهذا هو الأرجح أنه إذا كانت المرأة كافرة فإنها لا تكون حاضنة للطفل المسلم .

ويرى بعض الفقهاء جواز حضانة الكافرة إذا كان في فترة الرضاع والخلمة ، ما لم يعقل الأديان ، والقول الأول هو الأرجح ، والله أعلم .

(ب) أن تكون الحاضنة كاملة الأهلية من العقل والبلوغ .

(ج) أن تكون أمينة على المحضون غير مشغولة عنه .

(د) أن تكون قادرة على تربية الولد وصيانته ، ألا تكون مريضة مثلاً مرضاً يعجزها عن القيام بمصلحته .



تنبيهات :

(١) لا تشترط الحرية في الحضانة .

(٢) إذا كانت الحاضنة فاسقة ، فلا تمتنع من الحضانة لأن النبي ﷺ لم يمنع من ذلك ، ولم يمنع أحد من الصحابة فاسقاً من تربية ابنه وحضنته له^(١) .

(٣) إذا أراد الحاضن السفر ، فقد اختلف العلماء هل يبقى مع المسافر ، أم يأخذ المقيم ، ولم يأت في ذلك دليل يحسم النزاع ، فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح والأمنع من الإقامة أو النقلة ، فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ روعي ، ولا تأثير لإقامة نقطة ، وهذا كله ما لم يرد أحدهم بالنقلة مضارة الآخر ، وانتزاع الولد منه ، فإن أراد ذلك لم يجب إليه) قاله ابن القيم رحمه الله^(٢) .

مدة الحضانة :

اختلف العلماء في المدة التي يصير المحضون فيه عند الحاضنة ، فبعضهم يرى إذا تم سبع سنوات عند الأم أخذها الأب ، وبعضهم يرى إذا كانت بنتاً يأخذها الأب بعد سبع سنين ، وإذا كان ولداً عبر بين والديه ،

(١) لكن إن كان هناك إضرار بالطفل نزعته منها الحضانة .

(٢) زاد المعاد (٤٦٣/٥) .

وبعضهم يرى أنه معها لا يخير حتى يبلغ ، وفي المسألة نزاع طويل ، والأحاديث لم تنص على شيء بعينه .

والأولى في ذلك أن يراعى مصلحة الطفل أيهما أحق به في الحضانة حتى إذا بلغ سن التمييز خير .

وقد وردت أحاديث أن النبي ﷺ أخبر غلاماً بين أبيه وأمه ، لكنها فضية عين ، ولم يذكر النبي ﷺ أن هذا في حكم كل حال ، بل قد نحتاج إلى التخير ، وقد لا نحتاج إليه . كل ذلك حسب ما تقتضيه المصلحة للطفل . والله أعلم^(١) .

وأما كان الأمر فقد نصت المحاكم الشرعية بتحديد سن الحضانة عملاً بهذا الرأي ، وبه يحسم النزاع عند الخلاف فجاء في نص القانون : (واللغاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك) .

ثم عدل القانون ، بانتهاء حق حضانة الولد إلى عشر سنين ، والبنث إلى اثنتي عشرة سنة ، ويجوز للغاضي إبقاء الصغير إلى الخامسة عشرة ، والصغيرة حتى تنزوج بدون أجره حضانة إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك^(٢) .

(١) راجع في ذلك زاد المعاد (٤٦٤/٥ - ٤٩٠) .

(٢) المادة (٢٠) القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة

ملاحظات :

(١) قرر الفقهاء أن أجره الحضانة ومسكن الحضانة واجبة على من تجب عليه النفقة بل إن احتاج المحضون إلى خادم ، وكان الأب موسراً كانت أجره الخادم عليه أيضاً .

(٢) أجره الحضانة تعتبر من قبل النفقة على الصغير ، فإن كان للصغير مال ، وجبت أجره الحضانة في ماله ، كما تجب نفقته ورضاعه في ماله . وإن لم يكن له مال ، وجبت أجره الحضانة على أبيه .

فإن كان الأب معسراً ، وجبت على من تلزمه نفقته من أقاربه وهي دين على أبيه يقضيه إذا أيسر .

وتكون أجره الحضانة إذا لم يكن هناك نفقة على الأم ، فإذا كانت الأم لم تنفرك عن الأب ، أو طلقت وما زالت في العدة وتأخذ نفقة العدة ، ففي هذه الحالات ليس لها أجره حضانة .

فإذا انتهت نفقة العدة ، أخذت أجره حضانة للصغير .

(٢) للطرف الآخر غير الحاضن الحق في رؤية المحضون ، ولا يحق للحاضن أن يمنع الآخر من رؤية المحضون ، وقد قصر القانون هذا الحق للأبوين والأجداد^(١) .

(١) المادة (٢) من القانون (٤٤) لسنة (١٩٧٩) المعدل بالقانون (١٠٠) لسنة ١٩٨٥

كما نص على أنه في حالة المنع وعدم الرغبة في رؤية الولد للطرف الآخر، يعين القاضي موعداً دورياً، ومكاناً مناسباً لرؤية الولد، يتمكن فيه بقية أهله من رؤيته، وهذه كلها مسائل اجتهادية ترجع إلى مصلحة الطفل ولا مانع من الأخذ بها إذ لم يمنع من ذلك قرآن ولا سنة.



الرضاع

تكلمنا في أبواب الرضاع من كتاب النكاح، عن بعض أحكام الرضاعة من حيث المحرمات من النساء، وشروط هذا التحريم وغير ذلك، وتكلم هنا عما يتعلق بالإرضاع لحق الصغير، وذلك فيما يلي:

أولاً: حكم الرضاع.

يتلخص حكم الرضاع على النحو الآتي:

الحالة الأولى: في حال بقاء الزوجية.

يجب على الأم أن ترضع ولدها - لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ (البقرة: ٢٣٣) - وهذا خبر يرد به الأمر، وقيل: يرد به المشروعية، أي: أنهم أحق بذلك من غيرهن، فإن أريد به الأمر أجبرت الأم على إرضاعه أحب أم كرهت، وإن أريد به التذنب فإنها لا تجبر إلا في حالات خاصة، والظاهر الأول. والله أعلم.

وهذه الحالات التي تجبر فيها المرأة - بلا خلاف - على الإرضاع الآتي به:

(أ) أن لا يلتزم الولد غير ندي أمه.

(ب) أن لا تكون هناك مرضعة أخرى متميزة أو بأجر.

ونصه: (ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة، وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين).

(ج) أن يكون الأب فقيراً ليس له مال لاستئجار مرضعة .

(د) أن يلحق الصغير ضرر بإرضاعه من غير أمه .

الحالة الثانية : في حالة الطلاق :

لا تجبر الأم على الإرضاع ، إلا أن تشاء هي لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ

لَكُمْ ﴾ [الطلاق : ٤] ، فجعل الاختيار إليهن^(١) .

قال القرطبي رحمه الله : (وأما المطلقة طلاقاً بينونة فلا رضاع عليها ، والرضاع على الزوج إلا أن تشاء هي ، فهي أحق بأجرة المثل هذا مع يسر الزوج ، فإن كان معدماً لم يلزمها الرضاع إلا أن يكون للمولود لا يقبل غيرها فتجبر حينئذ على الرضاع^(٢) .

وإن حدث تعاسر وعدم توافق بين الأبوين في إرضاع الصغير ، فعلى الوالد أن يسترضع امرأة أخرى ، لكن إن أبي الطفل إلا ثدي أمه أجبرت على إرضاع ولدها ، وإن كان أبو الرضيع قد مات ، أو أفلس ، أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم على إرضاعه .



(١) انظر المحلى (٧٦٢/١١) المسألة (٢٠٢) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/٣٦١) .

ثانياً ، مدة الرضاعة :

مدة الإرضاع ستان كما قال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] .

وملاحظ : أن ذكر الحولين لتحديد قطع النزاع بين الزوجين في مدة الرضاع وعلى ذلك :

(١) لا يجب على الزوج إعطاء أجرة الرضاعة لأكثر من حولين .
(٢) في قوله : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ ﴾ دليل على أن الحولين ليس حتماً فيجوز الزيادة والنقصان .

(٣) لا يجوز الزيادة والنقصان إلا برضا الوالدين معا وتشاورهما وبشرط أن لا يقع بالمولود ضرر لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ [البقرة : ٢٣٣] .

(٤) ذهب جمهور المفسرين أن الحولين لكل ولد سواء تم حمله تسعة أشهر أو ولد تسعة أشهر ، ونبت عن ابن عباس أنها لمن ولد تسعة أشهر ، فإن كان لسبعة أشهر فرضاعه ثلاثة وعشرون شهراً ، فإن ولد تسعة أشهر فرضاعه أحد وعشرون شهراً وذلك من قوله تعالى : ﴿ وَحَلَّتُمْ وَقْعُكُمْ نَلْتَمِسَنَ مِنْكُمْ ﴾ وعلى هذا تتداخل مدة الحمل والرضاع^(١) . والله أعلم .

(١) البهقي (٤٦٢/٧) .

أجرة الرضاعة :

أولاً : في حال ثناء الزوجة : فإن النفقة والكسوة على الزوج وكذلك إذا كانت مطلقة وما زالت في المدة فإن لها النفقة والكسوة على الزوج . ولا يجب في هذه الحالة أجرة رضاع لقوله تعالى : ﴿ وَرَبُّ الْأَوْلَادِ لَهُ يُلَاقُ وَيَكْتُمُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [شهر : ١٢٢٢] .

فإن غاب وله مال أرضعت الولد ، وتابع الوالد بالنفقة والكسوة متى قدر عليه أو على ماله أخذ منه .

ثانياً : في حال الطلاق الرجعي وانتهاء المدة : أو في طلاق ثلاث وحيث لا نفقة لها ولا سكنى فيجب على الوالد أجرة الرضاع لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أُمَّهَاتَهُنَّ ﴾ [طلاق : ٦] .

فإن تعاسرت الأم مع والد الرضيع بأن ملكت أكثر من أجرة المثل فلأب حينئذ أن يرضع أخرى .

لكن إن أبى الرضيع إلا تدي أمه ، أو كان في إرضاع الغير مضرة به أو ضياعاً له ، أجبرت على إرضاعه ، وأجبر الجميع على أجرة المثل .

فإن كان فقيراً لا مال له أجبرت على إرضاعه ولا شيء عليه لمعوم الآية : ﴿ لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا دَلَّهَا ﴾ [النمل : ١٦] .

تعديد الأجرة :

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أُمَّهَاتَهُنَّ ﴾ [النمل : ١٦] .

لم يحدد الله ﷻ قدرًا معينًا ، بل يقال في ذلك ما يقال في النفقة والكسوة : بالمعروف ، أي يتناسب مع حال الزوج والزوجة ، وما يقدره القاضي تبعًا للمثل .



متى تستحق الأجرة :

(أ) إن كانت المرضعة هي الأم ، وأرضعت في زمن تستحق فيه الأجرة ، وذلك بأن أرضعت بعد الطلاق الثلاث ، أو بعد انقضاء عدتها من الطلاق الرجعي ، فإنها تستحق الأجرة من وقت الإرضاع بالفعل .

(ب) وإن كانت المرضعة غير الأم استحققت الأجرة من وقت العقد ، وتسلم نفسها للإرضاع .

من تجب عليه أجرة الرضاع :

(أ) اختلف أهل العلم إذا كان للرضيع مال هل تكون أجرة الرضاع عليه أم لا ، فذهب بعضهم إلى أنها تجب أجرة رضاعه من ماله ، إذا أصل

أن نفقة كل إنسان يجب في ماله إلا أن يكون عاجزاً أو فقيراً .
 وذهب فريق آخر إلى أن أجرة الرضاع على الوالد سواء كان للرضيع
 مال أم لا ، لأن الله تعالى أوجب ذلك ولم يستثن في الآية إن كان للرضيع
 مال أم لا .

(ب) وبناء على ما تقدم فإن أجرة الرضاعة إما يجب على « المولود
 له » وهو الأب كما ورد ذلك في الآية .
 (ج) فإن مات الأب فإن كل ما كان يجب عليه من نفقة أو كسوة
 أو أجرة فهو على وارث الرضيع إن كان له وارث - سواء كان للرضيع
 مال أو لم يكن^(١) .

(د) فإن لم يكن له وارثون ، فيجب على الأم إرضاعه لقوله تعالى :
 ﴿ لَا تَضْرَكُوا وَالَّتِ ذِي الْوُلْدِ عَلَيْهَا ﴾ ، وسواء كان للرضيع مال أم لا ، والراجح
 أنها لا حق لها في مال الرضيع .

(هـ) فإن ماتت ، أو مرضت ، أو أضر لبنها ، أو كانت لا لبن لها ، ولا
 مال لها ، فإرضاعه على بيت المسلمين ، فإن منع فعل الجيران يجبرهم
 الحاكم على ذلك ، لقول رسول الله ﷺ : « من ترك ديناً أو ضياعاً فأني
 وعليه » .

(١) هذه المسألة والتي يهدأ من كتاب المحلى لابن حزم (١١/٧٧٥ - ٧٧٧) .

وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِحْسَنُا وَيَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
 وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ النساء : ٣٦ .



احكام الظفر^(١) :

الظفر : هي الموضع التي تستأجر لإرضاع الطفل ، ويعلق بها أحكام
 أهمها :

(أ) أنها تلزم بالعقد ، بإرضاع الطفل ، وتحسب لها المدة من وقت
 العقد كما تقدم .

(ب) تلزم بإرضاع الطفل في الزمن والمكان المتفق عليه .

(ج) إذا لم يتفق على مكان ، يجب عليها إرضاعه عند حاضيته أما
 كانت أم غيرها ، كيلا يفوت حق الحاضنة في حضنته .

(د) إذا انتهت مدة الحضانة ، ولم يقبل الطفل غير ثديها ، أجبرت
 على مد المدة ، حتى يقبل ثدي غيرها ، أو يستغني عن الرضاعة ، وذلك
 صيانة للولد من الهلاك .



(١) من كتاب الطلاق ومذاهب في الشريعة الإسلامية أ د . محمد فوزي ، مكتب المعارف -
 الكويت .

وهذا آخر ما يسر الله لي جمعه في هذا الكتاب من سلسلة « تمام المنة » في فقه الكتاب وصحيح السنة .

أسأل الله أن يتقبله مني ، وأن يتجاوز عن زلاتي وأخطائي والحمد لله أولاً وآخراً .

وصل اللهم وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٩	كتاب الطلاق
٩	معنى الطلاق - مشروعيته
١١	حكم الطلاق
١٤	الحكمة من جعل الطلاق بيد الرجل
١٦	شروط إيقاع الطلاق
١٦	طلاق الجنون
١٧	طلاق السكران
١٩	طلاق المكره
٢١	طلاق العصبي
٢٢	طلاق المضطرب
٢٤	طلاق الهازل
٢٦	طلاق السفه
٢٧	طلاق المريض
٢٩	طلاق المذموم
٣٠	طلاق الغائب
٣٢	صيغ وألفاظ الطلاق
٣٢	أولاً : ألفاظ الطلاق
٣٥	ثانياً : صيغ الطلاق
٤١	أقسام الطلاق
٤١	باعتبار أثره (الطلاق الرجعي والبائن) الرجعة

٥٢ - ٥٣	اعتبار وصفه (الطلاق السني والبدعي)
٤٨	أحكام الرجعة
٥٢	أنسام الطلاق باعتبار وصفه
٥٢	أولاً : طلاق السنة
٥٤	ثانياً : طلاق البدعة
٥٦	هل يقع الطلاق البدعي أم لا يقع
٥٧	أدلة القائلين باحتساب الطلقة
٦١	حكم طلاق الثلاث
٦١	أولاً : حكم مشروعية إيقاع الثلاث
٦٢	ثانياً : ما الحكم لو أوقع الثلاث جملة واحدة ؟
٦٣	مسائل متعلقة بالطلاق
	الهدم - تخيير الزوجة - النكاح في الطلاق - الحلف بالحرām -
٦٣ - ٧٣	الامتناء في الطلاق
	التوكيد في الطلاق - في ادعاء الزوجة الطلاق - إذا اعتقت الأمة -
٧٣ - ٧٦	طلاق العبد
٨١	الثبوت
٨٨	كتاب الخلع
٨٨ - ٩٣	معناه - مشروعيته - شروطه - ألفاظ الخلع
٩٠	هل الخلع فسخ أم ملاق
٩٣	ألفاظ الخلع
٩٥	هل يجوز للزوج إعضائها لتخلف ؟
٩٦	الآثار المترتبة على الخلع

٩٩	كتاب الإحصاء
٩٩ - ١٠٢	معناه - حكمه - شروطه - الآثار المترتبة عليه
١٠٧	كتاب الظهار
١١٠ - ١١٧	معناه - حكمه - من يصح منه - الآثار المترتبة عليه
١١٥	كتاب اللعان
	معناه - سببه - مشروعيته - شروطه - كيف يتم اللعان -
١١٥ - ١٢٠	الآثار المترتبة عليه
١١٨	كيف يتم اللعان ؟
١٢٠	الآثار المترتبة على اللعان
١٢٦	التفريق بين الزوجين قضاءً
١٢٦	التفريق بسبب إفسار الزوج
١٢٨	التفريق بسبب العيب
١٢٨	التفريق للظفر
١٢٩	التفريق بسبب فقدان الزوج
١٣٢	أحكام العدة
١٣٢ - ١٣٤	معنى العدة - أسباب العدة - حكم العدة
١٣٣	أسباب العدة
١٣٤	حكم العدة
١٣٤	أنواع العدة
١٣٨	عدة المطلقة الحائض
١٣٩	عدة المطلقة التي لا تحيض
١٤٠	عدة التوفى عنها زوجها
١٤١	تحول العدة

١٤٤ متى تبدأ المدة
١٤٥ أحكام المعتدات
١٥٣ الإحصاء
١٥٣ وجوب الإحصاء على الزوج
١٥٦ ما يجب على الحادة اجتنبه
١٦٥ كتاب التفقات
١٦٥ النفقة على الزوجة
١٨٠ النفقة على الأقارب
١٨٧ ثبوت النسب
 معنى النسب - العنقة به - أسباب ثبوت النسب -
١٨٧ - ١٩٠ طرق ثبوت النسب
١٩٦ الحضانة
١٩٧ - ١٩٦ معناها - حكمها - من تجب حضنته - من أحق بحضانة الصغيرة
٢٠١ سقوط الحضانة
٢٠٤ شروط الحاضن
٢٠٥ مدة الحضانة
٢٠٩ الرضاع
٢٠٩ حكم الرضاع
٢١١ مدة الرضاعة
٢١٢ أجر الرضاعة
٢١٣ من تجب عليه أجر الرضاع
٢١٥ أحكام الظئر